جامعة المنصورة
كلية التربية بدمياط

دراسات
في
نظم التعليم

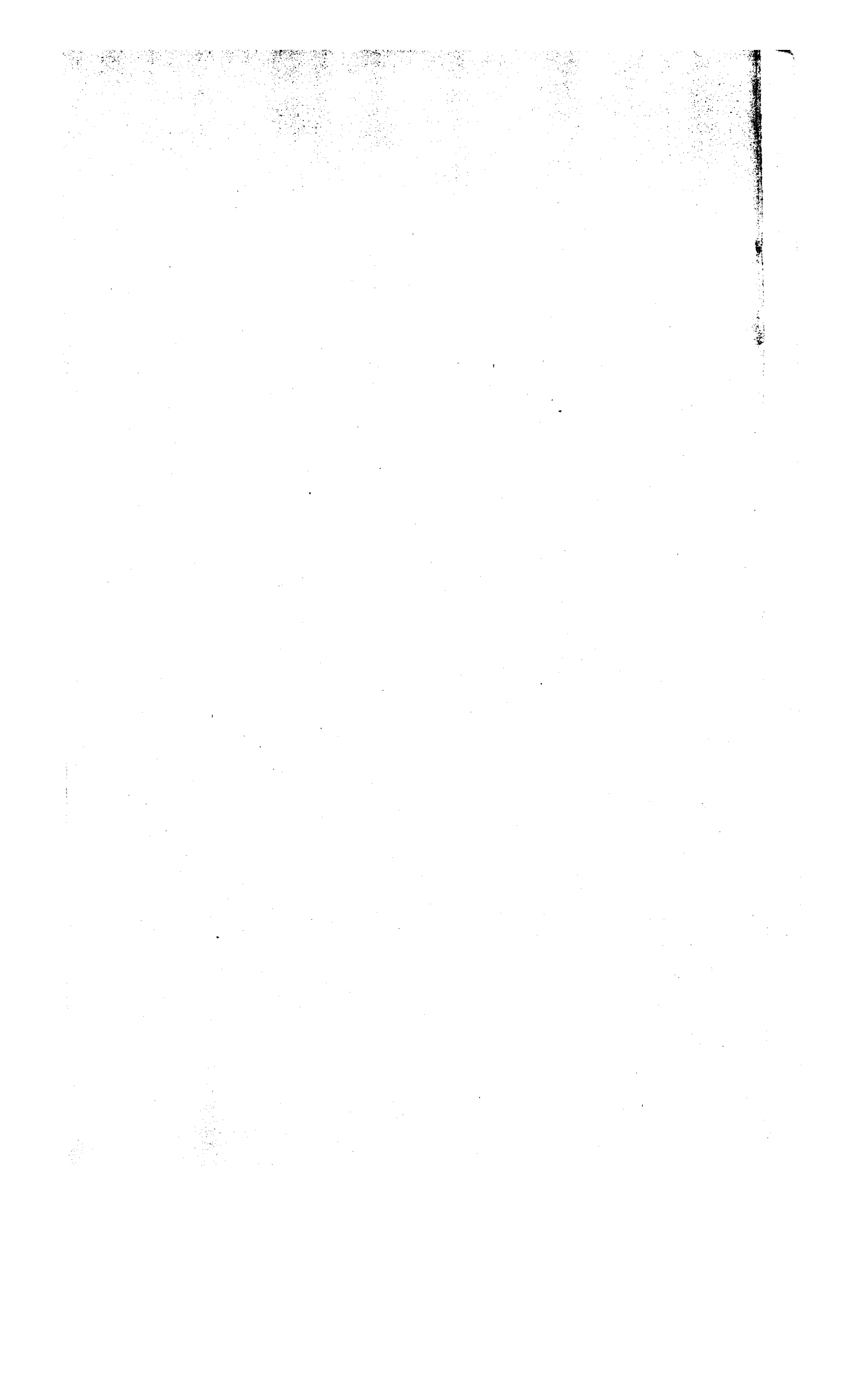
إعداد

د/ فاروق عبده فليه

أستاذ أصول التربية

١٩٩٩ - ٢٠٠٠

(مكتبة نانسي بدمياط)



تقديم :

فى كثير من انحاء العالم نرى نظما سياسية واقتصادية مختلفه ، وصف كل منها نفسه بالديمقراطية . ونظم التعليم خاصة تعكس التيارات السائدة داخل البلد الذى تطبق فيه . ولهذا فأن دراسة النظم التربوية فى البلاد يعكس ما اذا كانت الديمقراطية تطبق وباية صورة يتضح مفهوم الديمقراطية .

ومن خلال عرضنا للنظم التعليمية لن نتناولها بالنقاش والعمل فالذى يعنينا هو ان نشير الى اى سند استغلت هذه النظم الديمقراطية واتخذتها شعارا له انعكاساته على العملية التربوية ، فمدى الاستجابة لها امر مختلف من دولة الى اخرى ، بل ربما اختلف فى الدولة الواحدة من فترة زمنية الى فترة زمنية اخرى ، والدولة عادة تتأثر عند تطبيق هذه المبادئ بمستوى الكفاءات البشرية المتوفرة فيها بأحوالها الاقتصادية وبالظروف التى تحتم عليها نوعا من الضبط او السيطرة او تعفيها من ذلك .

وعندما نتناول العلاقة بين الديمقراطية والتربية ، يجب النظر

الى هذه العلاقة من زوايا ثلاث هي :

الفرد والمجتمع والنظام التعليمي . وذلك ان الفرد والمجتمع يربطهما مفهوم معين من الديمقراطية ، والتربية ترتبط بالنظام التعليمي لخدمة الفرد والمجتمع ، فان العلاقة بين الديمقراطية والتربية ما هي الا علاقة بين ثلاث زوايا فرد ومجتمع ونظام تعليمي .

أ.د . فاروق عبده فليه

المحتويات

تمهيد

أهمية الدراسة المقارنة لنظم التعليم(*)

يحاول هذا الفصل أن يقدم فكرة عن أهمية دراسة النظم التعليمية فى البلدان المختلفة دراسة مقارنة، ولكى يتسنى لنا ذلك يجب أن نعرف أولاً معنى ومفهوم النظام..

مفهوم النظام .

لقد اكتسبت العلوم الإنسانية مفهوم النظام من العلوم البيولوجية والهندسية. فقد أدى البحث والتأمل فى هذه العلوم إلى إدراك أن كل ما فى الكون، صغر أو كبر، يعد وحدة متكاملة متناسقة فى ذاته وأنه ينتمى إلى وحدات أكبر، والتى بدورها تنتمى إلى وحدات أكبر، وهكذا. كما توصل البحث إلى أن كل وحدة من هذه الوحدات، ذرة كانت أو مجرة بأسرها لها وظيفة محددة تسعى عناصرها إلى تحقيقها، وتترابط وتتكامل فى سبيل ذلك. ولعل الجسم الإنسانى أوضح مثال لمفهوم النظام. فالجسم وحدة متكاملة أو نظام متكامل يتكون من عدة أجهزة أو نظم فرعية، كالنظام الدورى والنظام الهضمى والنظام التنفسى، وكل من هذه النظم الفرعية يسعى إلى تحقيق بقاء النظام الكلى وهو الجسم. فالنظام الدورى يمد جميع نظم الجسم الأخرى بالدم المؤكسد ويخلصها من الدم غير المؤكسد، والنظام التنفسى يعمل على تخليص الدم من ثانى أكسيد الكربون وبخار الماء ويحمله بغاز الأكسجين الذى ينقله بدوره إلى جميع خلايا الجسم، بينما يؤمن الجهاز الهضمى الغذاء اللازم لسائر نظم الجسم كى تقوم بوظائفها، فى الصورة التى يمكن بها أن تستفيد منه. وتعتبر الدورة الدموية نظاماً مستقلاً بذاته له وظيفته الأساسية ونظمه الفرعية كالقلب والأوعية الدموية وسائل الدم، كما يمكن اعتبار القلب نظاماً متكاملاً له وظيفته ونظمه الفرعية كالأذين والبطين والصمامات.

(*) د. هنداوى محمد حافظ، قسم أصول التربية، كلية التربية جامعة حلوان.

ولكي يحقق الكلي أهدافه بفعالية ينبغي أن تقوم نظمه الفرعية - كل وحدة من الوحدات على حدة - بأداء وظائفها على الوجه الأكمل، كما ينبغي أن تتسق العلاقات التي تربط بينها، وأي خلل في وظيفة أي من هذه النظم الفرعية أو في العلاقات التي تربطها بغيرها من النظم الفرعية الأخرى يؤثر على النظام الكلي وعلى سائر النظم الفرعية التي يتكون منها النظام الأم Super System ، فإذا اختل الهضم تأثرت الدورة الدموية، ولم ينتظم التنفس، وإذا حدث خلل في الدورة الدموية اختل الهضم واضطرب التنفس .. وهكذا.. ونخلص من ذلك أن أي نظام يتميز بعدة خصائص نلخصها في الآتي:

١ - النظام يتكون من مجموعة من العناصر. إذ أن أي نظام له مكونات أو نظم فرعية Sub System أو نظم صغيرة Micro System تتحد معاً لتكون النظام الكبير أو الرئيسي.

٢ - وظيفة النظام وطبيعة عناصره: ذلك أن لكل نظام وظيفة أو وظائف وأهداف يسعى إلى تحقيقها. كما أن لكل مكون من مكونات النظام وظائفه الخاصة التي يقوم بها في غير ما انعزال عن بقية المكونات، بل وفي إطار تكاملي مع المكونات الأخرى لتحقيق الهدف الرئيسي للنظام.

٣ - وجود قوانين تحكم العلاقات بين مكونات النظام، حيث لا يتم التفاعل بين عناصر النظام بطريقة عفوية، ولكن وفقاً لأسس ثابتة.

٤ - لا يوجد النظام في فراغ بل في بيئة محددة، وهذا يعني أن النظام ذو علاقات مع غيره من النظم الأخرى، ويظهر ذلك في النظم الاجتماعية، حيث نجد تفاعلاً بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي وبينهما وبين النظام التعليمي.

٥ - بيئة النظام هي كل ما هو خارج حدود النظام، ويعني هذا أن لكل نظام حدوداً خاصة به تجعله متميزاً في البيئة المحيطة به. حيث نستطيع أن نميز النظام السياسي عن النظام الاقتصادي رغم العلاقات القائمة بينهما.

٦ - للنظام مصادر ونواتج. بمعنى أن لأي نظام مدخلات Inputs ومخرجات Outputs .

٧ - يتوقف اختلاف أى نظام عن الآخر بما بينها من اختلاف فى الدخلات وبالتالى فى المخرجات.

والسؤال الذى يمكن أن نطرحه الآن ..

هل النظام التعليمى يعد أحد الأنظمة الاجتماعية؟

النظام التعليمى كأحد الأنظمة الاجتماعية :

يمكن القول بأن النظام التعليمى يعتبر ضمن الأنظمة الاجتماعية حيث أن أهدافه الخاصة التى يعمل على تحقيقها من خلال تنمية قدرات طلابه وإمكاناتهم واستعداداتهم فى اتجاهات مرغوب فيها.

كما أن النظام التعليمى له مجموعة من النظم الفرعية على مستويات متعددة، فمرحلة التعليم الابتدائى تعتبر نظاماً فرعياً. كما أنها يمكن اعتبارها نظاماً مستقلاً، كذلك نظام التعليم الثانوى، والإدارة التعليمية، ونظام التدريس، ونظام التقويم، ونظام إعداد المعلم، حيث تتكامل تلك الأنظمة الفرعية لتحقيق أهداف النظام الأم وهو النظام التعليمى، فمثلاً نظام التدريس يختص بتغيير سلوك الدارسين فى الاتجاهات التربوية المرغوبة وفقاً للأهداف السلوكية بهدف الوصول بالدارسين إلى مستويات محددة ومطلوبة، ويختص نظام التقويم بالتأكد من أن السلوك والمفاهيم والمعارف التى اكتسبها التلاميذ قد وصلت بهم إلى المستوى المطلوب، كما أن نظام التقويم يسهم من خلال التغذية المرتدة فى تطوير نظم التدريس وبالتالى تطوير النظام التعليمى. ويمكن اعتبار أن نظام التدريس كنظام متكامل فى حد ذاته - أى نظام أم - يتكون من عدة نظم فرعية كالدارس والمعلم أو الموجه، ومحتوى المادة الدراسية، وأساليب التدريس، ووسائل التعليم، كما يمكن اعتبار الدارس كنظام فى حد ذاته حيث يتكون من نظم فرعية. فأهداف الدارس من العملية التعليمية وقدراته العقلية والتحصيلية كلها توظف لتحقيق أهداف النظام الأم وهو فى هذه الحالة نظام التدريس، والذى بدوره يحقق أهداف النظام الأم بالنسبة له وهو النظام التعليمى. فإذا حدث خلل أو قصور فى أى من النظم الفرعية للنظام التعليمى الأم، فإذا

... فى نظام التدريس أثر ذلك على أداء سائر النظم الفرعية الأخرى ومنعها من ...درسة وظائفها على الوجه الأكمل، كما أثر على مدى تحقيق النظام الأم لأهدافه.

والنظام التعليمى تحكمه مجموعة من القواعد، وأصول المهنة الخاصة بمهنة التعليم وأسسها، كما تنظم العمل به مجموعة من القوانين والقرارات المنظمة للعمل. فلكل مرحلة تعليمية - أى لكل نظاماً فرعياً - القوانين والقرارات التى تحدد شروط التحاق الطلاب بها. كما أن نظام التقويم، والذى يشتمل على عدة نظم فرعية منها نظام الامتحانات تحدد الأخير مجموعة من القوانين والقرارات التى تحدد رسوب ونجاح الطلاب وانتقالهم من فرقة إلى أخرى، وشروط تقدم الطلاب إلى تلك الامتحانات. والمثال الذى يوضح ذلك هو القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ حيث ينص على أن التعليم قبل الجامعى مدة الدراسة به تكون على النحو التالى:

- ثمانى سنوات للتعليم الأساسى، اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ حيث يكون حلقتين (الحلقة الأولى) ومدتها خمس سنوات، والحلقة الثانية ومدتها ثلاث سنوات.
- ثلاث سنوات للتعليم الثانوى العام والفنى.
- خمس سنوات للتعليم الفنى المتقدم.

والنظام التعليمى يتكون من مجموعة من المدخلات ولعل أهم تلك المدخلات هى:

١ - التلاميذ:

يشكل التلاميذ أهم مدخلات النظام التعليمى لأن تنميتهم هى هدفه الرئيسى، وتؤثر اتجاهاتهم وميولهم فى العملية التعليمية بدرجة كبيرة، فضلاً عن أنهم فى النهاية يكونون أهم المخرجات للنظام التعليمى فهم المادة الخام التى تشكل لتكوين تلك المخرجات. ونحن نتوقع عندما يذهب هؤلاء التلاميذ إلى المدرسة أن يحصلوا على خبرات تعليمية تحدث فى حياتهم تغيرات مرغوب فيها. وبطبيعة الحال فإن التلاميذ تؤثر فيهم عوامل مربية أخرى مثل الأصدقاء، وأجهزة الإعلام، وغير ذلك من القوى المؤثرة فى البيئة،

والتى تؤثر كل منها بطريقتها المميزة. ومع هذا نحن نتوقع من المدرسة أن تزود تلاميذها بأشياء لا يستطيعون الحصول عليها فى مكان آخر.

٢ - المعلمون:

وهم من أكبر الدخلات بعد التلاميذ وأهمها فى أى نظام تعليمى وهم يشكلون عموماً الطاقة البشرية المحركة للنشاطات التعليمية فى النظام التعليمى وتتوقف فعّالية النظام التعليمى إلى حد كبير على مدى كفايتهم وفعّاليتهم، حيث تؤثر تلك الكفايات والفعّاليات للمعلمين على النظم التدريسية ونظم التقويم، ويقوم المعلمون بمساعدة التلاميذ فى الحصول على المعارف والمهارات والقيم اللازمة لهم كأفراد وكأعضاء فى المجتمع والمتضمنة فى محتوى مقرراتهم الدراسية، كما يقع على هؤلاء المعلمون عبء قيادة عمليات التعليم والتعلم لهؤلاء الطالب.

٣ - الموارد البشرية:

وتتضمن الأفراد والقوى العاملة والمعاونة لهيئات التدريس فى المجالات المختلفة، فأمناء المعامل والمختبرات وباقى أفراد الجهاز الفنى والعاملين فى الشئون المالية والإدارية، كذلك الموارد البشرية العاملة فى مجالات الخدمات الإضافية مثل مجالات التغذية والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية (الأخصائى الاجتماعى، والزائرة الصحية). وإلى حد كبير فإن نجاح تلك الفئات فى عملها يتوقف عليها أداء ومستويات أداء المعلمين وكذلك المدخلات الأخرى، وبالتالى يتوقف عليها مدى تحقيق النظام لمستوى الأداء المستهدف منه.

٤ - الموارد المالية:

وهى تشكل واحد من أهم مدخلات النظام التعليمى حيث توفر الجانب المهم من الموارد اللازمة لتوفير الأبنية الدرسية والمستلزمات للأنشطة التعليمية، بالإضافة إلى

رواتب وحوافز المعلمين وأجور العاملين فى النظام التعليمى كذلك توفير الأجهزة التعليمية وصيانتها.

٥ - الإدارة التعليمية:

التعليم أصبح من الصناعات المهمة فى هذا العصر إن لم يكن أكبرها على الإطلاق، لذا كان من أهم المدخلات للنظام التعليمى الإدارة التعليمية، وهذه الإدارة يجب أن تكون واعية، تمتلك من المؤهلات القيادية والعلمية والتربوية ما يؤهلها لقيادة تلك الصناعة، قيادة على وعى تام بالأساليب الإدارية بل وتكون على اطلاع مستمر على أحدثها، إدارة تجمع بين فنون وعلمية الإدارة، إدارة تقوم بعملية التوجيه والإشراف والتنسيق، وذات قدرة واعية على الملاحظة العلمية للقيام بالدور المهم بالإضافة إلى الأدوار السابقة وهى عملية تقويم من أجل تطوير الإدارة فى حد ذاتها وتطوير النظام التعليمى ككل، إدارة تعمل [illegible] جميع المعلومات من مصادرها عن البيئة المحيطة بها والبيانات عن الظروف [illegible]ية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية، وغيرها سواء من داخل النظ[illegible]مى أو خارجه، بهدف توجيه هذا النظام فى المسار الصحيح حتى يستطيع أن يتفاعل [illegible] نشط مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى تفاعل يحقق هدف المجتمع من أجل تقدم هذا المجت[illegible].

٦ - التكنولوجيا التعليمية:

فالتكنولوجيا التعليمية هى طريقة منظمة لتخطيط وتنفيذ وتصميم كل عملية التعليم والتعلم فى نطاق أهداف معينة مؤسسة على البحث فى التعليم البشرى ووسائل الاتصال الحديثة، وباستخدام مزيج من مصادر بشيرة وغير بشرية لتحقيق تعليم أفضل وأكثر فعّالية، فهى تتضمن كل ما يتصل باستخدام كل الأساليب التقليدية والحديثة فى الموقف التعليمى [illegible] أهداف النظام التعليمى، مع الاستعانة - وعن تخطيط - بأساليب الاتصال الحديثة مثل التليفزيون والكمبيوتر ... إلخ.

٧ - المناهج والمحتوى الدراسى:

وهى تتضمن المحتوى التفصيلى للأهداف الموضوعة للنظام، وهى التى يدور حولها النظام التدريسى كله داخل النظام التعليمى، ويتضمن هذا المدخل جميع الأنشطة التربوية المصاحبة للمقررات الدراسية، والمقررات الدراسية ذاتها وتوزيعها إلى جانب الأساليب المستخدمة فى تقويم كل جوانب المواقف التعليمية ونشاطاتها.

كما أن للنظام التعليمى مخرجات وتتمثل هذه المخرجات فى إعداد التلاميذ التى يخرجها النظام التعليمى كل عام ويمثل هذا الجانب ويعرف بالكفاءة الكمية للنظام التعليمى، حيث يوجد كفاءة نوعية تتمثل فى نوعية الطلاب التى يخرجها النظام التعليمى.

وتعتبر عملية تطوير النظام التعليمى كأحد مخرجات النظام التعليمى، حيث أن أى نظام تعليمى لا يقف عند حد تقويم مجموعة من الأنشطة التعليمية تكرر كل، بل أنه يقوم بعملية تطويرية لنفسه بعد عمليات التقويم المستمرة طوال العام، وتعرف هذه العملية بالتغذية المرتدة.

والدليل الأخير على أن النظام التعليمى يعتبر ضمن الأنظمة الاجتماعية علاقته بالأنظمة الاجتماعية الأخرى والتى تتحدد فى:

أ - علاقة النظام التعليمى بالنظام الاقتصادى:

النظام التعليمى يشبه النظام الاقتصادى، حيث يعتبر النظام التعليمى من وجهة نظر الفرد والمجتمع بمثال النظام الاقتصادى فى إنتاج السلع الرأسمالية، فكلاهما يتطلب استخدام الإمكانات على فترة طويلة مثل المبانى والأجهزة والمهارات، وكلاهما يؤدى خدمات خلال فترة من الزمن. ومع ذلك فإن قوة رأس المال المادى وتأثيره على النظام الاقتصادى يرتبط ارتباطاً شديداً بقدرات الأفراد ومهاراتهم. وحيث أن النظام التعليمى هو السبيل إلى تكوين هذه المهارات والقدرات عند الأفراد. ويعتبر ذلك الأساس فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى وفى إحداث التنمية بمعناها الشامل. ويمكن توضيح علاقة النظام

الاقتصادى بالنظام التعليمى وحاجة النظام الاقتصادى إلى الأخير، وخير مثال على ذلك الوضوح يتمثل فى رأس المال البشرى، فبالرغم من أن النظام الاقتصادى يشتمل على كافة الموارد الطبيعية مثل الأراضى الزراعية، والمصادر التعدينية، ومصادر الرى وغيرها من المصادر، إلا أن هذه الموارد لا تستطيع وحدها ودون استغلال أن تؤدى إلى إنتاج يفيد المجتمع، فلابد من الأفراد المدربين ذوى المهارات الفعّالة فى استثمارها وتوجيه هذا الاستثمار لاستغلال كافة طاقات تلك الموارد. وبذلك تصبح عملية المعالجة والاستثمار والتطوير نوعاً من رأس المال. ويكتسب كل نوع صفات خاصة، ولكنها تشترك جميعها فى صفة أساسية وهى أنها تؤدى إلى سلع وخدمات بعد تعبئة الجهد البشرى من أجل استغلالها فليس هناك عصا سحرية تحول هذه الموارد إلى رأس مال إنتاجى. وإنما هناك القوى الرئيسية التى تقف وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى الموارد البشرية، غير أن هذه الموارد لا تتحول إلى قوة بالفعل إلا بواسطة النظام التعليمى وثمة حقيقة أساسية تبرز أهمية النظام التعليمى بالنسبة للنظام الاقتصادى وذلك من خلال الأفراد ذوى المهارات الذين يقومون بتحويل الموارد الطبيعية إلى قوة إنتاجية، حيث أن تلك الموارد لا يمكن التعرف عليها إلا إذا خضعت لعمليات التطوير والاستثمار، فالاستثمار فى اكتشافات البترول وفى تحسين أساليب استخراجه، والصناعات البتروكيماوية التى على منتجاته، يتوقف إلى حد كبير على الأبحاث العلمية وعلى المهارات الفنية للخبراء المختصين، وبالمثل فإن خصوبة الأرض ليست هبة من الطبيعة فقط إذ يسهم فيها الجهد البشرى عن طريق ما يتوفر لديه من العلم ومهارات العمل والقدرات الإنسانية لا تتحدد فقط بالتعليم بل إنها تكشف كذلك عن طريقه، فالمذاهب الكامنة لا تظهر بصرف النظر عن الظروف البيئية، حيث أن ذلك يعتبر من المهام الأساسية للنظام التعليمى فالبحث عن المواهب الكامنة وتمييزها وتوجيهها تعتبر هدفاً رئيسى له، ومن ثم فإن النظام التعليمى لا يهدف فقط إلى تحسين نوعية العمل والعاملين بل أنه يهدف أيضاً إلى الكشف عن الطاقات الإنسانية وتنميتها، وذلك هو السبيل إلى الارتقاء بنوعية العمل.

كما يرتبط النظام التعليمى بالنظام الاقتصادى بعلاقة وثيقة حيث أن النظام الاقتصادى يعكس متطلباته على برامج ومحتويات مقررات النظام التعليمى، حيث نجد أن فى العصور الوسطى برامج الجامعات الإنجليزية ركزت على مناهج الفلك وذلك لزيادة وغلبة النشاط التجارى ورحلات التجارة فى أرجاء الأرض، بينما تغلبت البرامج الخاصة بالفيزياء وعندما تغلبت أنشطة التصنيع على النظام الاقتصادى، ولقد تمت تلك العلاقة بعد الثورة الصناعية فى أوروبا بشكل عام حيث تحولت معظم البرامج من الدراسة للنظريات الميتافيزيقية، البعيدة عن الحياة إلى برامج تكنولوجية متخصصة كجامعة زيورخ الهندسية، وفي الوقت الحاضر نلاحظ ترابط بين برامج الجامعات التكنولوجية فى الولايات بالنشاطات فى المجال الاقتصادى، لذا نجد أن برامج معهد ماساشوستش التكنولوجى تركز على برامج خاصة بالصناعات الإلكترونية وصناعة نظم المعلومات والحاسبات المتقدمة وهندسة الحاسبات،يرجع ذلك إلى أن ٤٤٪ من تجارة الولايات المتحدة تشكلها مبيعات الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات خلال عمليات التصدير الخارجية. ومن ذلك يتضح أن النظام التعليمى يخضع لأوضاع النظام الاقتصادى السائدة فى المجتمع سواء بالنسبة لتحديد محتوى التعليم ومناهجه.

والنظام الاقتصادى والنظام التعليمى صنوان بينهما علاقة تبادلية، إذ يتأثر كل منهما بالآخر إلى حد كبير، كما أثبت ذلك كثير من الأبحاث العلمية التى أجريت فى هذا المضمار باعتبار أن التعليم هو السبيل لإعداد القوى البشرية المدربة واللازمة لتطوير المجتمع وأن الاقتصاد من ضروريات هذا الإعداد ولقد أدرك رجال الاقتصاد منذ وقت بعيد أهمية تنمية المورد البشرى، فنرى آدم سميث مثلاً يؤكد على أهمية التعليم فى مواطن كثيرة من كتابه ثروة الأمم وقد أوضح بوجه خاص أن القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر السكان أو أعضاء المجتمع تعتبر ركناً أساسياً من مفهوم رأس المال الثابت عنده، ذلك أن اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها فى أثناء تعليمه ودراسته أو تدريبه يكلف دائماً نفقات حقيقية تعتبر رأسمال ثابتاً ومتحققاً فى الواقع فى شخصه، وكما أن هذه المواهب تعتبر جزءاً من ثروة الشخص، فإنها أيضاً تشكل جزءاً من ثروة المجتمع الذى ينتمى إليه.

ب - علاقة النظام التعليمى بالنظام الأخلاقى:

يقوم النظام التعليمى بإعداد الأجيال الناشئة التى تنضم لعضوية المجتمع، وهو فى تحمله لهذه المسئولية يقوم بإعدادهم إعداداً علمياً وخلقياً وجسمياً وعاطفياً يتناسب مع حاجات المجتمع ومطالبه، أى أن النظام التعليمى يعد الأجيال الناشئة وفق القيم الأخلاقية التى يؤمن بها المجتمع وينادى بها، والقيم التى ينادى بها المجتمع هى قيم اختارها المجتمع وفضلها على مجموعة أخرى أو مجموعات أخرى من القيم، والنظام التعليمى بدوره يقوم بنقل هذه القيم إلى الأجيال الناشئة عن طريق المقررات الدراسية ومحتواها، ومختلف النشاطات التى يقدمها إلى التلاميذ عن طريق خلق الاتجاهات المناسبة، وتنمية أساليب السلوك المرغوب فيها، ومن هنا نلاحظ العلاقة الوثيقة بين النظام التعليمى والنظام الأخلاقى، كما نلاحظ ذلك أيضاً إذا أعدنا النظر فى النظام التعليمى أثناء قيامه بعملية بناء المنهج وفى خبراته المتنوعة التى قدمها إلى طلابه لأدركنا على الفور مدى التأثير بالنظام الأخلاقى فى تلك الجوانب ذات القيم الأخلاقية، كما تشترك المواد الدراسية كلها بدون استثناء فى تحقيق أهداف أخلاقية مختلفة. فحصص النشاط الرياضى فضلاً عن تنميتها لصحة التلميذ وقوته الجسمية تعمل على تنمية مجموعة من الصفات الأخلاقية لدى التلميذ، فالتعاون وإنكار الذات والقيادة الديمقراطية من ضمنها، وحصص وأنشطة الدراسات الاجتماعية تقدم للتلميذ صور مختلفة لكفاح الشعوب ضد الاستعمار والزعامات التى ساهمت فى تحرير بلادها، كما تستعرض علاقات الدول بعضها ببعض ومحاولاتها المختلفة للتنافس أو التعاون، وهى بذلك تختار قيما معينة متمثلة فى سياسات الدول وفى القيادات المختلفة التى ظهرت عبر التاريخ وفى دراسة الأدب يتم تقديم صوراً فى الشعر أو النثر تعبر عن قيم أخلاقية، وقد تتغير هذه القيم بتغير الزمان والمكان وقد لا تتغير، وهى فى النهاية تعبر عن كل قيمة جميلة وحق وخير، كما أن العلاقات السائدة فى المدرسة تعبر عن مجموعة من القيم الأخلاقية.

والنظام التعليمى يستمد قيمه الأخلاقية من خلال مجموعة من المصادر والركائز للنظام الأخلاقى منها الفلسفة التى تتبعها الدولة، والأديان السماوية والعادات والتقاليد.

جـ - علاقة النظام التعليمي بالنظام السياسي:

يقصد بالنظام السياسي مجموعة الأوضاع السياسية، وما تتضمنه من نظم حكم، وما يتسم به من ديمقراطية، أو استبداد، وما يتعرض له من استقرار أو انهيار أو تطور، أو تدهور، وما قد يعانيه من هجوم وما يضطر إليه من دفاعات، ثم من حيث الاستقلال أو تبديد، كذلك ما يكتنف المجتمع من ظروف سياسية عامة، لها أثرها على اتجاهات التربية وحاضرها، وما تمليه عليه هذه الظروف من متطلبات، وما يقف أمامه من تحديات بالإضافة إلى تطلعاته إلى المستقبل، ومدى ما يعلقه على أبناء من آمال، يعدهم لتحقيقها وإلى أى مدى يستطيع النظام التعليمي أن يسهم في ذلك.

ويتأثر النظام التعليمي بالنظام السياسي ويتضح ذلك من خلال عدة أمثلة نسوقها فيما يلي:

في فترة حكم محمد على لمصر كان يتم اختيار التلاميذ وتنشئتهم بطريقة عسكرية، إذ كان محمد على قد فرض على مشايخ البلاد تقديم عدد معين من الصبية لتعليمهم في مدارسه، وسرعان ما ينطلقون في اتجاه القرى يتخطفون صغار الغلمان وينتزعونهم من بين ذويهم غصباً، وعلى غرار ما كانوا يفعلون في تعبئة أنفار الجهادية، ثم يستاقونهم إلى حيث يعتقلهم الباشا في مدارس داخلية، بعيدة عن ذويهم، هي أقرب إلى ثكنات الجند منها إلى المدارس، والتعليم يجرى فيها بنظم عسكرية صارمة وهم بعد في غضاضة الصبا، ولقد نصت لائحة التعليم التجهيزى (الثانوى) الموضوعة سنة ١٨٣٦ على تنظيم التعليم على النسق العسكرى، تقسمت الطلاب إلى بلوكات، وسرايا بدلاً من الفصول والصفوف، واتبعت معهم أساليب القسوة والعنف مما جعل المصريين ينفرون من المدارس، ويزهدون في التعليم في بادئ الأمر، على الرغم مما كان يبذل من عون مادى للمعوزين منهم، حتى إذا ما جنوا ثمار العلم، وتذوقوا طعمها وأدركوا ما يسر لهم قيود المناصب الرسمية التى كانت محرمة عليهم من قبل، انشرحت صدورهم للعلم، وأقبلوا عليه بوحى من أنفسهم.

كذلك نلاحظ تأثر النظام التعليمي بالنظام السائد في الدولة، وأوضح مثال على ذلك وضع النظام التعليمي المصرى خلال فترة الاحتلال الإنجليزى، حيث نجد أن المحتل الإنجليزى، عندما سيطر على مجريات الأمور في مصر من خلال سيطرته على كافة النواحي الإدارية والمصالح الحكومية بواسطة مفتشيه ومستشاريه والموظفين الكبار شرع في تطبيق سياسته التي تكفل له دوام السيطرة على الأداء الحكومي والنظم الإدارية، وكان سبيلهم إلى ذلك العمل على تجريد المصريين مما يؤهلهم لمنافسة العنصر الإنجليزى في الإدارة المصرية، وحتى يكون قصورهم الفكرى مدعاة لإقصائهم عن مهام الدولة، ومبرراً لانفراد العنصر الإنجليزى بها وحده فتناولوا النظم التعليمية بالتعديل والمسخ بما يتسق مع سياستهم الاستعمارية التي كان من ركائزها تجهيل الشعوب، حيث عمدوا إلى حصر نطاق التعليم في أضيق الحدود، وقصر المناهج الدراسية بحيث تهدف إلى تخريج موظفين للعمل بالدواوين، بل بدمى وأشلاء عجماء يقعد بها القصور الثقافى عن الطموح إلى المراكز الرئيسية في الدولة. وبعد ذلك فرض الإنجليز لغتهم على التعليم حيث أصبحت جميع المدارس تدرس باللغة الإنجليزية منذ عام ١٨٩٧ وذلك في المدارس الثانوية والابتدائية.

وفي بريطانيا نجد أنه عندما تولي حزب العمال الحكم في أوائل السبعينات، كان من اتجاهات الديمقراطية تعميم المدرسة الشاملة في مرحلة التعليم الثانوى، باعتبارها لا تخضع لنظام اختبار الطلاب، كما هو متبع في المدرسة الثانوية الأكاديمية بل يتم استيعاب الأطفال الذين ينتهون من المرحلة الابتدائية في جهة معينة، وتقديم البرامج التربوية التي تتيح لهم الفرصة لكل منهم حتى يصل إلى أقصى ما تمكنه منه قدراته واستعداداته، وقد بررت الحكومة من سياستها هذه بأنها سياسة تعليمية أكثر ديمقراطية لأبناء الشعب الإنجليزى، الأمر الذى جعل وزير التربية - حينئذ - يمارس الضغط على الهيئات المحلية للأخذ بها الاتجاه والتوسع في إنشاء وتعميم المدارس الشاملة، فحين عندما تولى حزب المحافظين الحكم - وهو حزب معارض لسياسة حزب العمال - نجد أنه يقف موقف متردد من هذا النوع من المدارس حيث ينظر إلى المدرسة الثانوية الشاملة بقليل من الرضا وعدم الارتياح.

النظام التعليمي مرتبط دائماً بالنظام السياسي، وهذا التأثير يتضح في تعبير النظام التعليمي عن وجهة نظر معينة يستمدها من النظام السياسي وفلسفته، وتؤثر تلك الوجهة على أهداف النظام التعليمي، وهذا التأثر ليس وليد هذا العصر بل إنه موجود من رصيد النظام التعليمي، أي في كافة مراحل تطور المجتمع الإنساني. وهذا التأثر يعزى إلى أن الدولة ليست تعبيراً شائعاً، وإنما هي دائماً تعبر عن علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤثر تلك العلاقات بدورها على النظام التعليمي، ولهذا كان النظام التعليمي في أي دولة من الدول على مر تاريخها نظاماً متغيراً، ويرجع هذا التغير إلى صراع المصالح بين طبقات المجتمع فقد تعبر الدولة عن مصلحة قلة من أفرادها وتكون ذات اتجاه أرستقراطي استبدادي، وقد تعبر عن مصلحة أصحاب رؤوس الأموال، وقد تكون ذات اتجاه بورجوازي رأسمالي، وقد تعبر عن مصلحة أكبر عدد من أفرادها، فتكون ذات اتجاه ديمقراطي، والنظام التعليمي وسط هذا كله لا [illegible] يعمل توجيه النظام السياسي والمعبر عن وجهة نظر الدولة وطبيعتها، وبفعل سلطات الطبقة الاجتماعية المسيطرة تتأثر أهداف النظام التعليمي وبرامجه، بل [illegible] وما ينفق عليه من أموال بل أيضاً فإنه تتأثر علاقاته مع المؤسسات والأنظمة الاجتماعية الأخرى في المجتمع.

ويؤثر النظام التعليمي في النظام السياسي، حيث أننا نجد أن النظام التعليمي هو أداة تكوين المواطن بكل خصائصه الاجتماعية والسياسية، ومن ثم كان اهتمام الدولة بتوجيهه [illegible] وقد لعب بذلك أدوار مختلفة خلال التاريخ. فقد حرص الفلاسفة والمفكرون ورجال السياسة وهم يشرحون نظرياتهم الفلسفية أو السياسية على وضع التعليم وتوجيهه فهو يد الدولة الدكتاتورية وأداة تكوين [illegible] صفاته مع نظامها وأهدافها، بينما النظام التعليمي في دولة [illegible] الديمقراطية وتقوم على سيادتها، يعتبر السبيل إلى تكوين صفات الديمقراطية ومساواتها [illegible] وهكذا كان بالنسبة للدولة ذات النظام الرأسمالي. والدولة ذات الاتجاه الاشتراكي التعليم في كل الأحوال هو السبيل إلى التربية السياسية وإلى تكوين المواطن.

د - علاقة النظام التعليمى بالنظام الإعلامى:

يؤثر النظام التعليمى فى النظام الإعلامى بدرجة كبيرة حيث أن مستوى التعليم فى أى دولة يؤثر على نظامها الإعلامى واحتياجات برامجها من المواد الإذاعية، فالمعروف أن الأمية يصحبها دائماً ضعف اقتصادى وانخفاض فى الدخل القومى، مما يؤثر على نوعية البرامج التى تقدم، فالدول ذات المستوى التعليمى المنخفض تكون مصادر برامجها محدودة، ولكن فى بعض الأحوال قد تحاول الدول التى تنتشر فيها الأمية وتعانى من نقص فى قطاع التعليم أن تلحق بالركب عن طريق استخدام التليفزيون فى المدارس الابتدائية فى الصباح وفى محو أمية الناضجين فى المساء، ولا شك أن أوجه النشاط الثقافى والفنى والإعلامى فى المجتمع هما من الأمور التى تتأثر بالوضع التعليمى فى هذا البلد.

كما أن النظام التعليمى يتأثر بالنظام الإعلامى وذلك من خلال وسائل الإعلام المتعددة والتى منها:

١ - الصحف:

حيث نجد أن بعض الصحف مثل صحيفة أخبار اليوم تخصص ركناً أسبوعياً لأخبار الجامعات، كما تخصص صحيفة الأهرام صفحات لندوات تعقد بها عن التعليم، كما تستعرض صفحة آراء بعض مشكلات النظام التعليمى. كما أن هناك بعض الصحف المتخصصة فى مجال التربية منها صحيفة التربية التى تصدر عن رابطة خريجى معاهد وكليات التربية، كذلك مجلة الرائد، وهناك مجلات متعددة فى هذا المجال لمراكز بحثية تعنى بالنظام التعليمى.

٢ - التليفزيون التعليمى:

يقصد بالتليفزيون التعليمى مجموعة المواد والبرامج الصوتية المصدرة وملحقاتها من مطبوعات أو مكتبات تعليمية مصاحبة، مما يجرى إنتاجه وبثه بواسطة المحطات التليفزيونية على الدوائر المفتوحة، أو يتم الإنتاج والنقل بواسطة المحطات والأجهزة

الصغيرة على الدوائر المغلقة للمدارس. وتندرج تحت هذا المفهوم البرامج التعليمية التى تقدم لتقوية الطلاب والبرامج التعليمية المنهجية داخل المدرسة بوصفها نشاطاً مدرسياً، كما يساهم التليفزيون التعليمى فى إرساء قواعد الجامعة المفتوحة.

٣ - الإذاعة :

على الرغم من التطور الكبير الذى أحرزته أجهزة التليفزيون فى المجالات الإعلامية، فمازال للإذاعة المسـ .وعة مكانتها المرموقة بين وسائل الإعلام نظراً إلى ما تتمتع به من رخص الثمن وعدم احتياجه فى التشغيل إلى مهارات معقدة، لذا نجد الإذاعة تساهم فى برامج محو الأمية بشكل كبير، كما تساهم فى البرامج التعليمية، كما تساهم فى برامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعى، كما تساهم فى برامج الجامعة المفتوحة.

من العرض السابق نرى أن النظام التعليمى له علاقاته الارتباطية التبادلية بين كافة أنظمة المجتمع الأخرى لذلك عند دراسة أى نظام تعليمى لابد من التعرف على الأنظمة الأخرى للبلد موضوع الدراسة. ولتلك الدراسة أهميتها الخاصة.

ترجع أهمية دراسة نظم التعليم إلى الأهداف التى تحقق من وراء تلك الدراسة والتى يمكن تلخيصها فى ثلاثة أنواع من الأهداف، وهى هدف المتعة العقلية، والهدف العلمى الأكاديمى، والهدف النفعى الإصلاحى.

أما من حيث هدف المتعة العقلية، فإن دراسة نظم التعليم فى البلدان المختلفة، يتطلب كما سبق الإشارة إلى دراسة للنظم الاجتماعية المؤثرة والتى تتأثر بالنظام التعليمى فى تلك البلدان، ومن خلال تلك الدراسة يتعرف الدارس على فلسفات وعادات وتقاليد تلك المجتمعات كما أن تلك الدراسة تدرب الدارس على التدقيق والفحص والنقد لكل ما يقرؤه عن تلك النظم التعليمية والنظم الاجتماعية المرتبطة بها حيث أن بعض ما تكتبه وتنشره بعض البلدان من إحصائيات ومعلومات تكون معلومات للدعاية أكثر من كونها معلومات يمكن استخدامها فى عمليات الدراسة العلمية للنظم التعليمية، والوصول إلى الحقيقة

العلمية عن تلك النظم التعليمية وما يتطلبه من جهد عقلي وتحقق في النهاية متعة عقلية للباحث والدارس في هذا المجال.

كما أن تلك المتعة تتحقق في حالة عملية الربط والتفسير التي يفسر بها الدارس اختلاف النظم التعليمية، عن طريقة الربط بين القوى والعوامل الثقافية المختلفة التي أثرت في تلك النظم، وتفسير هذا الاختلاف في ضوء العلوم الاجتماعية، وهو في سبيل ذلك يحصل على حقيقة تلك النظم والوصول إلى الحقيقة هو متعة عقلية في حد ذاته.

أما من حيث الهدف العلمي الأكاديمي وذلك من خلال دراسة نظم التعليم وربط تلك النظم بالقوى والعوامل الثقافية المؤثر فيها، وتفسير اختلافات تلك النظم عن طريق تطبيق العلوم الاجتماعية، يمكن ذلك الباحث في هذا المجال من وضع حلول لمشكلات تعليمية واقتراح حلول بديلة عن طريق تطبيق نظريات تلك العلوم في هذا المجال.

أما من حيث الهدف النفعي الإصلاحي، فقد كان هدف التربية المقارنة في مرحلتها الثانية من مراحل تطورها، والتي تعرف بمرحلة الاستعارة، حيث كان جل اهتمام علماء التربية المقارنة في تلك الفترة هو عملية نقل واستعارة نظم التعليم، خاصة علماء الولايات المتحدة وفرنسا. والدارس لنظم التعليم والباحث في مجالها يقابله عديد من الصعوبات وذلك أن علم التربية المقارنة وهو العلم المختص بدراسة نظم التعليم بالطريقة المقارنة هو علم يعتمد على ما يسمى بالدراسات الفنية، حيث يحتاج إلى عديد من الميادين العلمية الأخرى، كعلم السياسي وعلم الاجتماع، ويمكن تلخيص تلك الصعوبات في الآتي:

١ - الاعتماد على الإحصائيات، وهذه الإحصائيات قد لا تكون متوفرة في البلاد النامية، خاصة أن مراكز المعلومات في تلك البلدان تكون متخلفة في النواحي الفنية الخاصة بحفظ واسترجاع المعلومات ومعالجة تلك المعلومات، مما يجعل تلك الإحصائيات تتسم بعدم الدقة. كما أن بعض الدول - في كثير من الأحيان - تعد تلك الإحصائيات بهدف الدعاية، مما يجعلها تعتمد على المبالغة في إنجازات تلك النظم التعليمية من خلال تلك الإحصائيات أكثر من عرض الواقع الفعلي مما يجعل الباحث والدارس لتلك النظم أمام حقائق لا تخدم هدفه العلمي للوصول إلى الحقيقة التي ينشدها.

٢ - إن الحصول على الإحصائيات والتأكد من صحة بياناتها لا يؤدى ...
إلى فهم كامل لنظام التعليم موضوع الدراسة بل، يجب أن ...
الإحصائيات والأرقام، لأنها أرقام لا تفسر واقع، ولا تلقى الضوء على النظام
التعليمى، فنسبة الأمية مثلاً لابد من معرفة حجم عدد الأميين ...
وتوزيعهم على مختلف مناطق المجتمع، وفئاته، وتوزيعهم من الإناث والذكور،
كذلك إن معرفة حجم ميزانية التعليم لا تشير إلى شيء يذكر بل ...
نسبتها إلى ميزانية الدولة، ونصيب كل متعلم من تلك الميزانية، كذلك ...
قيمة العملة للبلد موضوع الدراسة، وتوزيع تلك الميزانية من حيث ...
على كافة مناطق البلد.

٣ - كما أن تلك الميزانية المخصصة للتعليم، قد تكون نسبتها إلى الميزانية العامة للدولة أو الدخل القومى العام، فى بلد ما أقل من بلد آخر إلا أنها فى البلد الأول تكون كافية نظراً لتطور اقتصاد تلك البلد وارتفاع نسبة النمو السنوى للدخل القومى مما يساعد على تطور ميزانية التعليم الفعلية، مما ينتج عنه مستوى تعليمى متقدم على عكس ما تشير إليه النسبة المئوية لميزانية التعليم إلى الميزانية العامة للدولة أو الدخل القومى (فى مصر ٦ر٥٪ وفى كوريا الجنوبية ٥٪).

٤ - اختلاف المصطلحات والمعايير والمفاهيم المستحدثة فى مجال التربية من ... إلى آخر، ففى مصر والبلدان العربية تسمى المدرسة الثانوية بهذا الاسم ... فى بعض البلدان تسمى المدرسة الثانوية باسم Grammar School فى إنجلترا، Senior High School فى الولايات المتحدة. كما أن اختلاف السلم التعليمى من بلد إلى آخر يتطلب من الدراسة لنظم التعليم الخبرة عن مقارنتها، كما أن اختلاف المفاهيم يؤدى إلى صعوبة أخرى، فمفهوم ... يختلف فى مصر عنه فى اليابان ومعظم البلدان الصناعية المتقدمة.

٥ - إن دراسة نظم التعليم تتطلب الإلمام بعلوم كثيرة حتى يستطيع الدارس أن يفسر تأثير القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نظم التعليم واختلاف "

عن بعضها البعض، فيجب أن يلم بعلم السياسية ومجالات علم الاقتصاد، ومجالات علم الاجتماع والجغرافيا، وعلم الإدارة، وعلم المحاسبة، ومن العلوم التربوية لابد أن يتوفر لديه معرفة واسع بالفكر التربوى، وأصول التربية، وعلم اجتماع التربية، واقتصاديات التعليم، والمناهج وطرق التدريس.

٦ - وهذا الإلمام لا يعتبر هدفاً فى حد ذاته، وإنما هو وسيلة لها صفة الوظيفية، يستخدمها الباحث فى التعرف على القوى والعوامل الثقافية وتفسير الاختلافات بين نظم التعليم فى البلدان المختلفة.

٧ - والدراسة لنظم التعليم فى البلدان المختلفة تتطلب الإلمام باللغات الأجنبية، حتى يتسنى للباحث أن يفهم فهماً صحيحاً لتلك النظم حيث يكون فى هذه الحالة أقدر على هذا الفهم.

وتتطرق الدراسات المقارنة لنظم التعليم إلى مجالات للمقارنة متعددة منها:

أ - مقارنة بين النظم التعليمية من حيث الهياكل التعليمية لتلك النظم وتنظيماتها المدرسية، حيث تدرس تقسيم التعليم إلى مستويات مختلفة لكل منها وأهم مميزاتها (تعليم قبل المدرسة الابتدائى - والتعليم الابتدائى - الثانوى العام - الثانوى الفنى، التعليم العالى والجامعى، إعداد المعلم والعلاقات بين تلك التنظيمات المدرسية وبين بعضها البعض والمشكلات التى تنشأ عن ذلك، مثل توزيع الطلاب فى المرحلة الثانوية كذلك طول مدة الدراسة فى كل مرحلة، ومتطلبات القبول بكل منها والامتحانات ونظمها، ومدى تكافؤ الفرص التعليمية.

ب - مقارنة المناهج والمقررات: على الرغم من أهمية هذا النوع من الموضوعات التى تدرس بطريقة مقارنة إلا أن مجال يعد جديداً على البحث فى مجال الدراسات المقارنة، ولقد أجريت فى الفترة الأخيرة عدة بحوث أجرتها الرابطة الدولية حول العلوم والرياضيات لتحصيل مادتى العلوم والرياضيات فى صفوف مختلفة فى عدة دول.

وتفيد مثل تلك المقارنات فى إصلاح المناهج والمقررات وطرق تدريسها وأساليب تدريسها، ويتمثل الدور الرئيسى لدارسى التربية المقارنة فى هذا المجال في تبيان أسباب الاختلاف فى مناهج ومقررات ومستويات الأداء فى تلك المناهج من بلد إلى آخر.

كما ينتمى إلى هذا المجال مقارنة أساليب وطرائق التدريس والوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف منهج أو مقرر معين.

جـ - المقارنة التى تتم بين الإدارات التعليمية لنظم تعليم مختلفة حيث يتم التوصل من خلال تلك المقارنات إلى مجموعة من الأهداف تؤدى إلى تطوير النظم التعليمية ومن أبرز تلك الأهداف ما يأتي:

١ - تبيان القوى التى تؤثر على منظومات الإدارة التعليمية وتشكل نمط منظومة الإدارة التعليمية وسماتها وخصائصها التى تفرق بينها وبين منظومة أخرى.

٢ - ايضاح طبيعة نظام الإدارة ومنظوماتها الفرعية، وكيفية أداء عملها والعلاقة بين الإدارة التعليمية والدولة ومدى تدخل الأخرى فى تلك الإدارة.

٣ - إبراز وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين نظم الإدارة التعليمية.

٤ - دراسة التقنيات والأساليب التى تستخدم فى ميادين ومجالات الإدارة التعليمية.

٥ - تقديم الحلول والبدائل التى تعالج المشكلات التى تواجه الإدارة التعليمية، واقتراح السياسات اللازمة لعملية الإصلاح الإدارى والتطوير والتحديث فى هذا المجال.

هذا، ويمكن أن يتم دراسة منطقة واحدة (محافظة أو إدارة تعليمية) داخل الدولة، أو يتم دراسة مرحلة تعليمية واحدة داخل الدولة كلها أو يتم دراسة مشكلة تعليمية تواجه أكثر من نظام تعليمى والتعرف على الحلول التى وضعتها الدولة الأخرى لمواجهة تلك المشكلات واقتراح بدائل وحلول لمشكلة نظامنا التعليمى.

مراجع الفصل :

١ - أحمد إسماعيل حجى: نظام التعليم فى مصر (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩١).

٢ - أحمد إسماعيل حجى: نحو علم للإدارة التعليمية المقارنة (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢).

٣ - أحمد حسن عبد: فلسفة النظام التعليمى (القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٩).

٤ - جيهان أحمد رشتى: النظم الإذاعية فى المجتمعات الغربية (القاهرة، دار الفكر العربى، د.ت).

٥ - عبد الغنى عبود: الأيديولوجيا والتربية (القاهرة، دار الفكر العربى، ط٣، ١٩٩٠).

٦ - عرفات عبد العزيز سليمان: استراتيجية الإدارة فى التعليم (القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٨).

٧ - لطفى بركات أحمد: التربية ومشكلات المجتمع (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨).

٨ - فريدريك هاريسون، تشارلز مايرز: التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى، ترجمة إبراهيم حافظ (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦).

٩ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اجتماع خبراء، ومسئولى قضيات التعليم لدراسة مشكلات استخدام التليفزيون فى التعليم بالبلاد العربية (بغداد، مارس ١٩٧٧).

١٠- محمد فاروق: «العلم والتكنولوجيا مأزق العالم الثالث» مجلة العلم والمجتمع، العدد ٦٣ (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو/ أغسطس ١٩٨٦).

الفصـــل الاول

الديمقراطية فى نظم التعليم الاجنبية

مفهوم التربية الحرة الليبرالية :

ان الذين لا يعرفون التعليم فى امريكا معرفة كافيــة ، قد لا يدركون التنوع العظيم فى التعليم الامريكى ، وقــد اختلف مفهــوم التربية الحرة (الليبرالية) من فترة تاريخيــة الى اخرى ، وما زال هذا المفهوم مثار جدل مستمر من المسئولين والمربين عاما • فالهدف من هذا النوع من التعليم هو تعريف الطالب بميادين المعرفـــــة الملائمة للتعليم غير المهنى : كالادب والفنون الرفيعة ، الفلسفة والدين والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية • والهدف من دراسة هذه المواد هو اعداد الفرد الذى تتوافر لديه معرفة مناسبة بهذه الميادين والذى يستطيع ان يحيا حياة اكثر خصبا ومعنى نتيجـــة احتكاكه بها ومعرفته اياها •

والتربية الحرة فى جوهرها ، ليست نفعيــة ، فهى لا تعــلم المرء • كيف يكتسب رزقه ، وانما تحاول ان تعلمه كيف يحيا اكـــثر ثراء فى العقل والجسم والروح ، وقد يفيد التعلــيم والتدريب الذى يحصل عليه كاساس للتدريب المهنى الذى يتابعه فى كليـــات ومعاهد الدراسات العليا فى الاداب الحرة او كليات مهنيـــــة

كالحقوق او الطب وازر اللاهوت ، او ادارة الاعمال ٠

والقيم الشائعة فى الدراسات الحرة الليبرالية كلهـا ، تعـنى زيادة المعرفة وتقليل التحيز وتنمية السامح ، والتدريب على تميز الحق من الباطل والتدريبات على اساليب كشف الحقائق واحتواء المنطـق وتطبقه على المجالات التى تناسبه ونبذه من تلك التى لا تلائمه ٠ وتنمية الوعى بالماضى وتأثيره فى الحاضر ، وفهم طبيعة المجتمـع المعاصـر وتصور تعقد العالم الذى يعيش فيه من اناس ومؤسسـات٠

وبعد عرض الاهداف والخطوط العريضة للتربية فى المجتمـــع الامريكى والتربية الليبرالية وضح انها تميزت بالتطبيق الديمقراطـــى وشئ من الايجاز سوف نتعرض لنظام التعليم الامريكى حتى نتعرف على كيفية تطبيق الديمقراطية ٠

ـ مرحلة ما قبل المدرسـة :

وهى الخاصة بتعليم الاطفال بين ثمانية شهور وست ســـنوات ويبدأ الاهتمام يتجه الى رياض الاطفال ٠ وبدأت هذه الرياض تنقسم

الى النظام التعليمى لتصبح جزءا من المدارس العامة .

ـ مرحلة التعليم الابتدائى :

وهى بداية التعليم الابتدائى فى كل من الولايات المتحدة بـلا استثناء وهى تمتد من ٦ ـ ٨ سنوات وهى مرحلة عامة ومشتركة ومجانية فى المدارس العامة ، وهناك المدارس الابتدائية ذات الست سنوات والمدرسة الابتدائية ذات الثمانى سنوات .

ـ مرحلة التعليم الثانوى :

وهى اربع سنوات فى مدرسة واحدة اذ كانت المدرسة الابتدائية ثمانى سنوات ، ليتم المجموع ١٢ سنة (وهى مرحلة التعليم الالزامى) او ست سنوات فى مدرسة واحدة او فى مدرستين اذا كانت المدرسة الابتدائية ست سنوات فقط ليتم المجموع ١٢ سنة .

وفى بعض الولايات تنقسم مرحلة التعليم الثانوى ذات الست سنوات الى مدرستين :

١ـ المدرسة الثانوية الدنيا : من سن ١٢ ـ ١٥ سنة .

٢ـ المدرسة الثانوية العليا : من سن ١٥ ـ ١٨ سنة .

والدراسة بالمدرسة الثانوية الزامية ، مجانيه ... وتقـــدم المدرسة الثانوية الى الطالب مواد دراسية متنوعة حيث تتــــاح للطالب ان يختار نمطا من انماط الدراسة .

والتعليم الثانوى الامريكى ذو اهمية فى :

١ـ يساعده على مقابلة متطلبات الالتحاق بكليات او جامعـــات معينة .

٢ـ يعده لوظيفة خاصة او نوع من العمل .

٣ـ يكون مجرد تزويد له بتعليم عام متفق مع ميوله وقدراته .

مرحلة التعليم الجامعى :

التعليم الجامعى فى امريكا يطلق على التعليم فى انواع مختلفة من المعاهد تواصل تعليم الشباب بعد مرحلة المدارس الثانوية ، ... لذلك يشمل نطاق الكليات والجامعات ومعاهد التربيـــة وكليات المعلمين والمدارس المهنية ، وقد تكون هذه المعاهـــد مستقلة بذاتها او اقساما تابعه لجامعه واحدة .

والتعليم العالى يتم فى نوعين من المعاهد :

١ـ الكليات الدنيا :

مدة الدراسة بها سنتان لزيادة التخصص فى حرفة او مهنة •

٢ـ الكليات العادية :

ويلتحق بها الطلبة دون امتحان دخول وان كانت بعض الجامعات الخاصة تشترط هذا الامتحان ومدة الدراسة بها اربع سنوات او خمس يحصل الطالب على درجة البكللوريوس او الليسانس •

والكليات الخاصة باهظة المصاريف ، اما الكليات العامة (التابعة للولايات) فمصروفاتها رمزية ••• وكما انه يوجد انواع اخرى انبعثت من النظم السابقة للتعليم الجامعى •

النوع الاول :

هو الكليات الصغرى ومدة الدراسة بها سنتان وقد تسمى كليات البيئة وهو الاسم الاكثر شيوعا •

النوع الثانى :

وهو كليات الثقافة الحرة ومدة الدراسة فيها اربع سنوات•

والى هذين النوعين من الكليات يعزى الامتداد الديمقراطى للتعليم العالى فى الولايات المتحدة الامريكية•

القبول فى التعليم العالى الامريكى :

وضع اول نظام للقبول فى كليات الجامعات الامريكية سنة ١٩٠٠ وعرف بنظام امتحان الدخول – القبول – وهذا وفقا لبعض الاختصارات والمقاييس وتعد هذه الامتحانات من قبل مجلس القبول بالكليات ويعقد ثلاثة امتحانات كل سنة فى ابريل ويونيه وسبتمبر•

كما ان هناك نظاما اخر للقبول بالجامعات والكليات والمعاهد الامريكية يطلق عليه خطة الشهادة ، وهذا النظام يعتمد على درجات الطالب فى شهادته الثانوية ، الا انه فى الاونه الاخيرة عدلت هذه النظم باضافة الاختبارات النفسية•

ويمكن القول : ان القبول فى التعليم الجامعى الامريكى اخذ

وجه التطبيق الديمقراطى المحدود على اساس ان هناك كليات خاصة بمصروفات هذا من ناحية والناحية الاخرى ان شروط القبول فى بعض الكليات اميه ولكن بعضها الاخر يتطلب مستويات عالية جدا من الطلاب الذين يلتحقون بها .

الديمقراطية والتربية الامريكية :

بعد العرض السابق لنظام التعليم فى امريكا نجد ان الطالب العادى قبل الالتحاق بالكلية يكون قد امضى ثمانى سنوات فى مدرسة ابتدائية واربع سنوات فى مدرسة ثانوية ، ولو ان هناك كثيرا من المدارس الخاصة التى تحل محل المدارس الثانوية العامة ، غير ان الاولى تكون عادة مقصورة على اولئك الذين يكون من المستحسن بالنسبة لهم نظرا لظروفهم العائلية او الشخصية ، ان يقيموا بعيدا عن العائلة ، ويلتحقوا بمدرسة عامة ثانوية .

ومما سبق نرى ان تطبيق مفهوم الديمقراطية فى النظام التعليمى الامريكى يتضح فى

١ـ الاهتمام برياض الاطفال وتوفير الامكانات اللازمة واعتبار مرحلة

رياض الاطفال ضمن مراحل التعليم العام ٠

٢ـ التعليم الابتدائى لكل طفل فى الولايات المتحدة الامريكية مرحلة عامة ومشتركة ومجانية والزامية ٠

٣ـ التعليم الثانوى جزء منه تكملة للتعليم الابتدائى وعلى هذا تعتبر مرحلة عامة ومشتركة ومجانية والزامية ٠

٤ـ التعليم العام والجامعى توفيركان لكل طالب انهى مرحلة التعليم الثانوى العالى حسب امكاناته وقدراته الدراسية ٠

ولكن يوجد بعض الجامعات الخاصة فى التعليم العالى الامريكى هذا مما يضعف جزءا من تطبيق الديمقرادية فى التعليم الجامعى الامريكى ٠ ولكن للجامعة الخاصة فى امريكا مزايا تنبع من تقليد عريض وتاريخ متميز ولا شك ان فلك الجامعات الخاصة الكبيرة والقديمة تتمتع بشهرة رسمية سواء اكانت تستحق ذلك ام لا ٠ وهذه الشهرة لا يمكن ان تفخر بها اية جامعة عامة ٠ وتتميز الجامعة الخاصة فضلا عن ذلك بانها مستقلة عن الرأى العام والضغوط الاجتماعية ، اذ انها توجه توجيها خاصا لا يخضع للرأى العام فى الولاية ٠ فهى فى مركز يمكنها

ان تدافع عن الحرية الاكاديمية وتحميها • تلك الحرية التى لاغنى عنها للقيام بالبحث العلمى والتفكير الحر•

ومما لا شك فيه ان مفهوم التربية يرتبط بمفهوم الديمقراطية فى نظام التعليم الامريكى بعد النظر من الزوايا الثلاث وهم الفـــرد والمجتمع والنظام التعليمى • كما انه لا يفوتنا ان التربية الامريكيـــة لها اهداف تميزها عن غيرها من انواع التربية فى دول مختلفـــة وتتضح الاهداف التربوية فى المجتمع الامريكى فى النقاط التالية :

أ ـ مساعدة الفرد فى تحقيق ذاته :

ويتحقق هذا الهدف فى :

١ـ تدريبه على القدرات العقلية فى القراءة والكتابة والحساب•

٢ـ تطوير مواهب الفرد•

٣ـ اكتشـاف مواهبـه•

٤ـ حقائق عن الصحة والامراض•

ب ـ جعل الفرد مواطنا صالحا :

المواطن الصالح يحترم قانون البلاد ويعرف الحقائق الاقتصادية

والاجتماعية فى حياة مجتمعه وهو يدرك مبادئ الديمقراطية ويخلص لها ويشارك فى المؤسسات الاجتماعية والسياسية متحملا المسئوليات على اتم وجه .

ج ـ جعل الفرد عاملا منتجا فى مجتمع مفتوح :

ويتضح هذا الهدف فى الازدياد الدائم فى الانتاج ولما وصلت اليه امريكا الان من تقدم يوضح لنا اهمية جعل الفرد عاملا منتجا فى مجتمع يعطى له كل الامكانات اللازمة حتى يصبح الفرد عاملا فى مجتمع ديمقراطى مفتوح .

د ـ جعل الفرد عضوا فى حياة الاسرة والمجتمع المحلى :

فجعل الفرد عضوا فى حياة الاسرة حيث ان الاسرة هى نواة المجتمع ، وكم نرى تطبيق الديمقراطية فى حياة الاسرة الامريكية وبذلك يتمثل المجتمع الامريكى بناء على تمثل الاسرة بالحياة الديمقراطية .

ولكننا لسنا امام مثاليات فى نظام التعليم ولكن هناك بعض المشكلات الراهنة ونظام التعليم الامريكى ، فقد سبب التنوع فى

معايير الانتقاء وتعدد امكانيات القبول فى التعليم وخصوصا التعليم العالى والجامعى الى :

١- الترشيحات المتعددة التى تثير مصاعب جدية .

٢- التأهيل الذى تؤمن به المدارس الثانوية .

٣- حالات الرسوب والتخلى عن الدراسة فى كثير من تعليم واعداد المعلمين والتعليم المهنى .

دراسة نظام التعليم فى الاتحاد السوفيتى ديمقراطيا :

لا يختلف الاتحاد السوفيتى عن الولايات المتحدة فى الايديولوجيا وحدها بل ان بينهما فروقا اعمق اثرا ، فاذا كانت الولايات المتحدة تبدأ بلا تاريخ ولا حضارة فان الاتحاد السوفيتى على العكس من الولايات المتحدة الامريكية . فهو بلد له تاريخه القديم وحضارته العريقة وتقاليده الثابته . ولقد ادت الظروف الجغرافية التى يعيشها الاتحاد السوفيتى ، وخاصة انعزاله فى ركن من اركان الكرة الارضية بعيدة عن كل الحضارة العالمية سواء فى الشرق قديما او فى اوربا بعد عصر الاصلاح ، الى بطء شديد فى تطور الحياة ، وظل الشعب الروسى فى عزلة عن القيادات

الفكرية او الحركات العلمية التى سادت اوربا الغربية حتى اطاحت ثورة ١٩١٧ بعرش القياصرة :

وقد حقق التعليم فى الاتحاد السوفيتى تقدما كبيرا فى السنوات الاخيرة وتقوم الفلسفة التى يعتمد عليها الاتحاد السوفيتى على اساس الفلسفة الماركسية التى ارسى دعائمها كل من ماركس (١٨١٨ـ ١٨٨٢) ، فردريك انجلز (١٨٢٠ـ١٨٩٥) ، وفلاديمير لينين (١٨٧٠ـ١٩٢٤) ، وهى الفلسفة التى تمتد اصولها من (حدلين هيجل) • وجدير بالذكر ان تذكر نوط من التربية له عظيم الاثر فى تطبيق مفهوم الديمقراطية فى نظام التعليم ففى روسيا •

التربية البوليتكنيكية :

يستند نظام التعليم فى الاتحاد السوفيتى على اساس من التربية الشاملة او التربية البوليتكنيكية فى مدرسة موحدة تتشابه فى اتجاهها العام مع المدرسة الشاملة فى انجلترا والولايات المتحدة وكثير من الدول الاوروبية التى تأخذ بفكرة المدرسة الموحدة والتعليم فى روسيا مهتم باكساب الفرد الاتجاهات السليمة نحو العمل واحترامه

وتقديره ، وهذا يستلزم بالطبع المعرفة بطرائق الانتاج والمهارات الفنية واسسها النظرية .

وهذا يعنى ان يكون التعليم ممتزجا بالعمل المنتج او بالعمل ذى النضج الاجتماعى ، وتقوم التربية البولتيكنيكية على سد الثغرات التى تجمع بين الجوانب المعرفية المختلفة .

وبعد عرض الخطوط العريضة لاهداف التربية فى الاتحاد السوفيتى سوف نتعرض لمراحل التعليم فى الاتحاد السوفيتى .

تنقسم مراحل التعليم فى الاتحاد السوفيتى الى اربع مراحل رئيسية هى :

- مرحلة ما قبل التعليم الالزامى :

وتوجد لها موءسسات كثيرة منها دور عامة للاطفال قبل سن الثالثة ، والحضور بها اجبارى ، ومدارس الحضانة ورياض الاطفال والحضور بها اجبارى من سن الثالثة حتى سن السابعة للانتقال الى المرحلة التالية (التعليم الالزامى) .

- مرحلة الالزاميـــة :

وهذه المرحلة ثماني سنوات وهي الزامية مجانية مشتركة تدرس منهجا واحدا عاما وهي تتحقق في مدرستين هما :

١- المدرسة الابتدائية : من سن السابعة الى سن العاشرة.

٢- المدرسة المتوسطة : من سن العاشرة الى سن الخامســـة عشـــرة.

- المرحلة الثانويـــة :

وهي مرحلة غير الزامية وطولها يختلف من مدرسة لاخرى وتتحقق في عدة مدارس وهي :

١- المدرسة البولتكنيكية (العامة) :

ويغلب عليها الطابع الاكاديمي رغم ان جزءا كبيرا مـــــن الدراسة يخصص للعمل ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يلتحـق الخريجون بعدها بالجامعات.

٢- المدرسة الفنيـة (التكنيوم) :

ومدتها اربع سنوات ويغلب على برامجها الطابع الفني .

٣ـ المدارس الحرفيـة :

وتختلف مدة الدراسة باختلاف الحرفة التى تقدمهـــــا للمتعلمين ، وبدرجة التخصص التى تزودهم بها •

٤ـ المدرسة البيداجوجية :

وهى مدارس تعد معلمى المرحلة الابتدائية •

ـ مرحلة التعـليم العالى :

وهى مفتوحة الابواب لجميع القادرين على مواصلة تعليمهم خاصة العمال والفلاحين ، ومؤسسات التعليم العالى فى الاتحـــــاد السوفيتى تابعة للدولة وتخضع لخطط التنمية الاقتصـادية والاجتماعية التى تتطلع اليها •

ونظم الدراسة بالتعليم العالى فى الاتحاد السوفيتى متنوعة ، تسمح لكل الراغبين فى مواصلة تعليمهم العالى بالحصول على هذا التعليم ، فهناك الدراسة النظامية او النهارية او العادية ، وهناك الدراسة بالمراسلة وهناك الدراسة المسائية • ويمكن تقسيم التعليم العالى الى ثلاث مجموعات رئيسية :

١ـ الجامعـات ٠

٢ـ المعاهد الصناعية الفنية ٠

٣ـ الكليات والمعاهد المتخصصة ٠

القبول فى التعليم العالى السوفيتى :

ويكون الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا بامتحان مسابقة ، ويفضل من امضى مدة العمل المقررة ، وعند الاختيار لا ينظر الى المجموع الكلى للدرجات التى حصل عليها الطالب فى الموضوعات المتصلة بالتخصص الذى اختاره وكذلك مراعاة طبيعة الاعمال التى تتناسب مع الفتيات ٠

ويجرى الانتقاء فى مؤسسات التعليم السوفيتى على المستويات كافة عن طريق امتحان نهاية الحلقة ـ سواء ادى ذلك الى منح شهادة ام لا ـ تتيح التمييز بين الطلبة الاكثر مقدرة ، وعن طريق مسابقات عامة فى بعض المواد احيانا مثل (الفيزياء ، الكيمياء ، الرياضيات ، ٠٠٠) تهدف الى انتقاء النخبة ، فان القبول فى مؤسسات التعليم العالى انما تقوم على التجربة العلمية للمرشحين ،

وكما ذكرنا تعطى الافضلية لمن عملوا سنتين فى الصناعة او الزراعة او المكاتب ، ويحدث غالبا ان توصى الاجهزة التى يعرب الرأى العام نفسه من خلالها مثل الجمعيات العمالية والزراعية والنقابات ومنظمات شبابية .

ولكن كان المرشحون قد اجتازوا امتحان القبول الا ان انتسابهم الى مؤسسات التعليم العالى لا يتقرر الا من قبل لجان خاصة يرأسها رؤساء الجامعات وتضم اساتذة وممثلين عن بعض المنظمات الاجتماعية .

الديمقراطية والتربية الشيوعية :

ظهرت الشيوعية العلمية على يد كارل ماركس فى منتصف القرن التاسع عشر وهى تقوم على دعامتين اساسيتين هما التغير المادى للتاريخ ونظرية فائض القيمة ، فبالنسبة للدعامة الاولى يرى ماركس ان هناك عاملا واحدا فقط يؤثر فى تطور المجتمعات وهى البيئة الاقتصادية اى نظام ملكية عناصر الانتاج وعلاقات الانتاج ، أما بالنسبة للدعامة الثانية فيرى ماركس ان فائض القيمة اى ما يسمى

بالربح فى الرأسمالية الحرة هو سرقة من جانب صاحب العمل لجزء من مجهود العامل حيث ان قيمة اية سلعة تتوقف على عامل واحد هو العمل الذى يبذل فى انتاجها .

وبالاضافة الى ذلك فقد دعا ماركس الى ضرورة نبذ الاديان والتقاليد الاجتماعية والقيم الروحية والنظم والمثل التى يرثها الافراد ويتمسكون بها كالولاء لدين او مذهب معين او الوطنية او القومية وقد أثبتت تجارب البلاد التى طبقت الشيوعية العلمية انه لا سبيل الى تطبيقها الا عن طريق الدكتاتورية والتضحية بحرية الفرد .

وكما وضح لنا ان الماركسية اللينية هى الاساس الفكرى الذى يعبر عن قوام الحياة فى المجتمع الاشتراكى السوفيتى ، بما فيها من اتجاهات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية ، وربما كان من أقوى الدوافع لاعتناق هذه المبادئ وانتشارها فى اوربا وبخاصة الجانب الشرقى منها هو ما كان يسود فى أواخر القرن الثامن عشر .

وقد اتسمت التربية فى الاتحاد السوفيتى بكثير من السمات ذات الطابع المعين بالقياس الى غيرها من نوعيات الدول . فهم يهتمون

بأمور التربية اهتماما بالغا ويعتبرونها السبيل المباشر لنشر ايديولوجيتهم وافكارهم وانها الطريق لتحقيق غاياتهم والوصول الى التقدم الذى ينشدونه ، وقد وضح هذا فى آراء زعمائهم ومربيهم من امثال " لينين " ، "كروبسكايا " ، " ستالين " "ماكارنكو" ، " خرشوف " ، وغيرهم....

ومن اجل هذا فان الدول الاشتراكية عامة والاتحاد السوفيتى خاصة ، تولى التعليم اهتماما كبيرا ، بما فى ذلك اساليبه وتنظيماته ومفاهيمه ونوعياته ، بل وكل ما يدور فى المجال التعليمى والتربوى ، لانهم يرون ان التربية سلاح بتار فى "قضية الشيوعية " لانه لولا ما أنشأه البلاشفه من هيئات تعليمية واسعة النطاق لما كان لهم القوة فى العالم ما يتمتعون بها اليوم.

وكذلك نرى ان التعليم ارتبط بالتطور الاجتماعى وبأيديولوجية الهيئة الحاكمة التى تقف وراء السياسة التعليمية فالغرض الاساسى من التعليم خدمة حاجات المجتمع او بمعنى آخر مساعدة التعليم فى بناء المجتمع الاشتراكى بانتاج شباب مزود بالمعارف الاساسية والقيم

- الاشتراكية ، وهذا الهدف يتحقق بوسائل متعددة منها تعريف الشباب والاطفال بالنظرية السياسية وتطبيقاتها العلمية فى المواد الدراسية المختلفة ، وتشجيع نشاط منظمات الشباب واستخدام وسائل الاعلام بكل انواعها وغير ذلك.

وبعد العرض السابق فما هو موقع تطبيق المفهوم الديمقراطى فى نظام التعليم فى الاتحاد السوفيتى ، ويتضح هذا من النقاط التالية :

- الاهتمام بدور الحضانة ورياض الاطفال والتى يرجع اهميتها الى :

أ - توفير الوقت للمرأة للعمل وخاصة فى المدن.

ب - الاهتمام بتربية الاطفال الصغار وتكوين العادات السليمة والاتجاهات المرغوب فيها .

جـ - تعويد الاطفال على الالفه والحياة مع غيرهم من الاطفال وتعليمهم كيفية السلوك الاجتماعى .

وهذه المرحلة ليست تابعة للنظام التعليمى وهى ليست اجبارية

- المدرسة الثانوية :

فى الاتحاد السوفيتى تتعدد نوعيات المدارس الثانوية

ومعظمها يتركز حول الحرف والمهن والتلمذة الصناعية وكل هذا تطبيقا للنظرة الماركسية وتأثيرها على التعليم ، والتعليم الثانوى غير الزامى .

- التعليم العالى :

يشمل الجامعات والمنشآت التعليمية العليا ، وهناك اتجاه فى التوسع فى التعليم العالى ، كما توجد دراسات - بعض الوقت - لاولئك الذين لا تمكنهم ظروفهم الاقتصادية من الالتحاق بالدراسة كل الوقت ، والقبول فى التعليم العالى السوفيتى يتضمن الاختبارات مسبقا بقضاء فترة العمل والالتحاق بالجامعات هنا مشروط بالسياسة الشيوعية والنظرة الاشتراكية فهو يتيح جزءا ضئيلا لتطبيق المفهوم الديمقراطى .

- الادارة مركزية للتعليم :

تقوم الادارة للتعليم فى الاتحاد السوفيتى على المركزية والرقابة عليه فى انحاء البلاد كما تنص على ذلك نظمها وقوانينها مع ملاحظة قلة المدارس الخاصة او ندرتها .

- الاهتمام بتعليم الفتاة :

يقوم التعليم فى الاتحاد السوفيتى على مبدأ المساواة بين الجنسين ويحرم قانونها اى لون من الوان التفرقة بين البنين والبنات ويرفض مجرد فكرة ان للبنات دورا اقل من الرجال فى المجتمع.

أوجه الاختلاف والتشابه لهذه النظم ديمقراطيا :

يمكن دراسة اوجه التشابه والاختلاف فى نظم التعليم ديمقراطيا من النواحى التالية :

١- الزامية التعليم ومجانيته.

٢- استيعاب الملزمين.

٣- اتاحة الفرصة امام افراد الشعب (تكافؤ الفرص التعليمية).

٤- تطور اعداد الطلاب المقبولين فى مراحل التعليم.

٥- ادارة التعليم مركزيا او لا مركزيا.

٦- تعليم الجماهير العاملة (تعليم الكبار).

٧- مراعاة الفروق الفردية.

٨- التعليم الخاص.

٩ـ تعليم البنت ٠
١٠ـ شروط القبول فى مراحل التعليم المختلفة٠

وان كانت هذه النواحى ليست كل شئ لدراسة ديمقراطية التعليم ، فانها اهم النواحى التعليمية دراسة لتطبيق المفهوم الديمقراطى فهذه النواحى مرهونة ببعض المشكلات التى تظهر نتيجة لمكانة دور التعليم فى المجتمع ويمكن ارجاع هذه المشكلات الى :

١ـ تطور البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مختلف البلاد ٠
٢ـ المشكلات الجديدة ذات الصلة بالتأهيل والافادة من القوى العاملة٠
٣ـ الضغوط المتزايدة لصالح التوسع فى القبول فى التعليم على سائر المستويات٠
٤ـ الظهور المرافق لاشكال جديدة من التعليم وظهور اتجاهات جديدة فى مجال توجيه الطالب ٠

وتتضح هذه العوامل فى الشكل رقم (١) اذ يوضح عدد المقبولين (النسب المئوية) من مرحلة لاخرى فى بلاد مختلفة٠ وقد اقتصرت على اتخاذ اربع دول فى الشكل لوجود مستويات اقل من جمهورية

مصر العربية ومستويات اعلى منها اما بالنسبة لبقية نواحى اوجـــه الاختلاف والتشابه فى النظم التعليمية قد سبق التعرض لها اثناء عرض النظم التعليمية لكل من امريكا وروسيا •

ومن الشكل رقم (١) نستطيع ان نقسم نظم التعليم الـــى نموذجين :

أولا : نموذج يستهدف تشجيع الطلاب على متابعة دراستهم بتيسير امكانية القبول دون الاخضاع للانتقاء فى تعليم الدرجة الثانية •

وتتصف الانظمة التى تستهدف هذا النموذج :

١ـ تعليم الدرجة الاولى عام •

٢ـ تعليم الدرجة الثانية عام •

٣ـ يتم الانتقال من تعليم الدرجة الاولى الى الثانية دون امتحان •

٤ـ لا يستوفى المدارس العامة رسوما مدرسية •

٥ـ تطبق برامج توجيهية خلال الدراسة الثانوية لمساعدة الطلاب على اختيار الاختصاص •

٦ـ لا ينظم اى امتحان عام فى نهاية تعليم الدرجة الثانية •

٧ـ تحدد مؤسسات للتعليم العالى بنفسها معايير الانتقـــاء وتطبقها •

٨ـ يستطيع الطلاب الاختيار بين نماذج التعليم العالى والجامعى •

ثانيا : النموذج الثانى : ويتصف على عكس الاول :

١ـ تعليم الدرجة الاولى ليس عاما •

٢ـ تعليم الدرجة الثانية ليس عاما •

٣ـ يجب على الطلبة ان يجتازوا الامتحان كى يتمكنوا مـــن الانتقال من المدرسة الابتدائية الى الاعدادية والثانوية •

٤ـ تستوفى المدارس الثانوية رسوما •

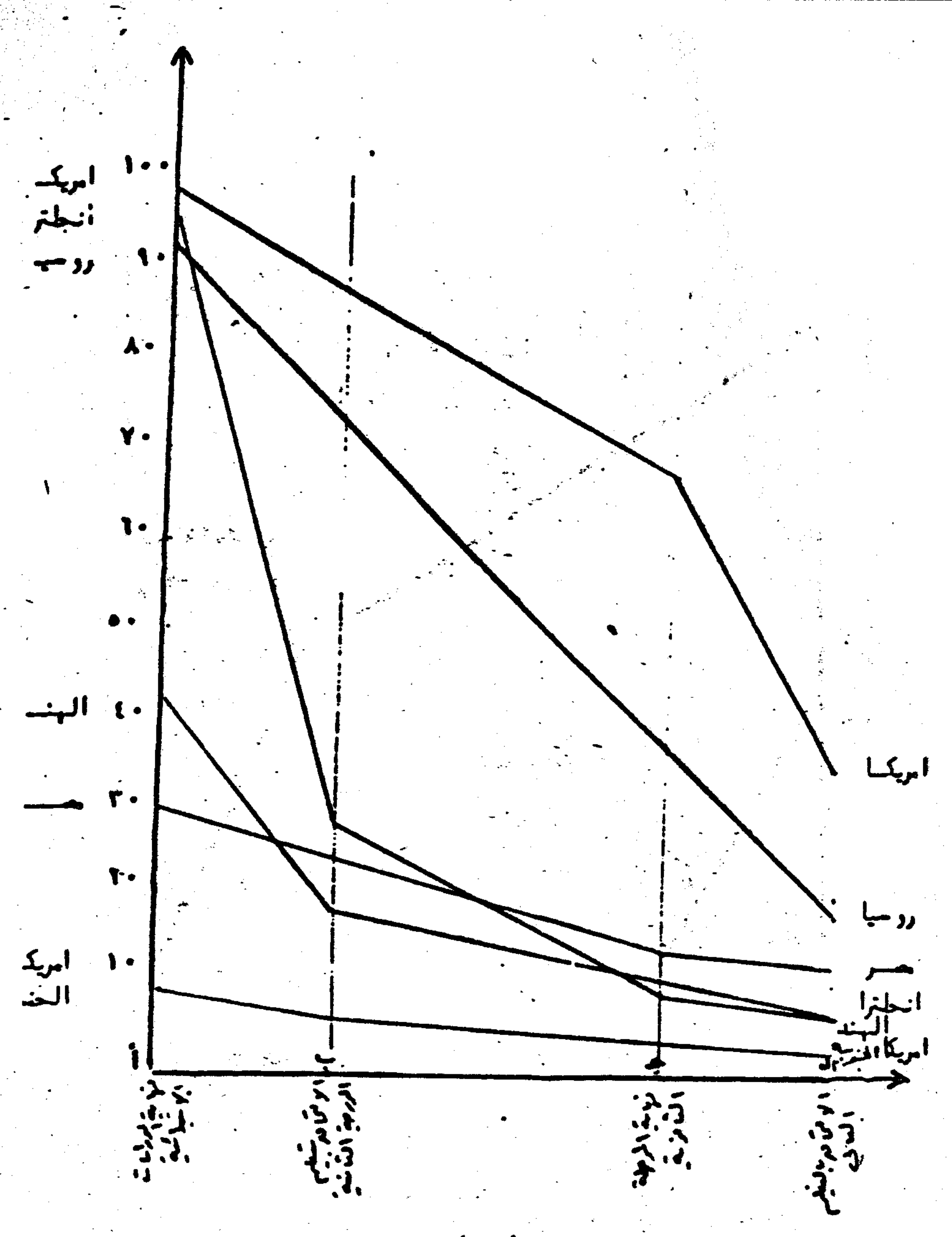
٥ـ مناهج التأهيل للتعليم العالى محدودة جدا •

٦ـ يجعل الانتقاء الذى يجرى خلال الدراسة الثانوية علـى اساس الاعداد المطلوبة اى المحددة من قبل امكانـــات التعليم العالى •

٧ـ امكانات التعليم العالى محدودة •

والشكل رقم (٢) يوضح المقارنة بين هذين النموذجين •

واذا كان الشكل رقم (٢) اوضح لنا المقارنة بين نموذجى نظم القبول ، فالشكل رقم (٣) يوضح تطور اعداد الطلاب فى نموذجى التعليم فى فترات مختلفة ٠



شكل رقم (١)

يوضح عدد المقبولين (النسب المئوية) فى نظم التعليم

لبعض الدول موضع الدراسة فى الفترة (٦٠ ــ ١٩٦٩م)

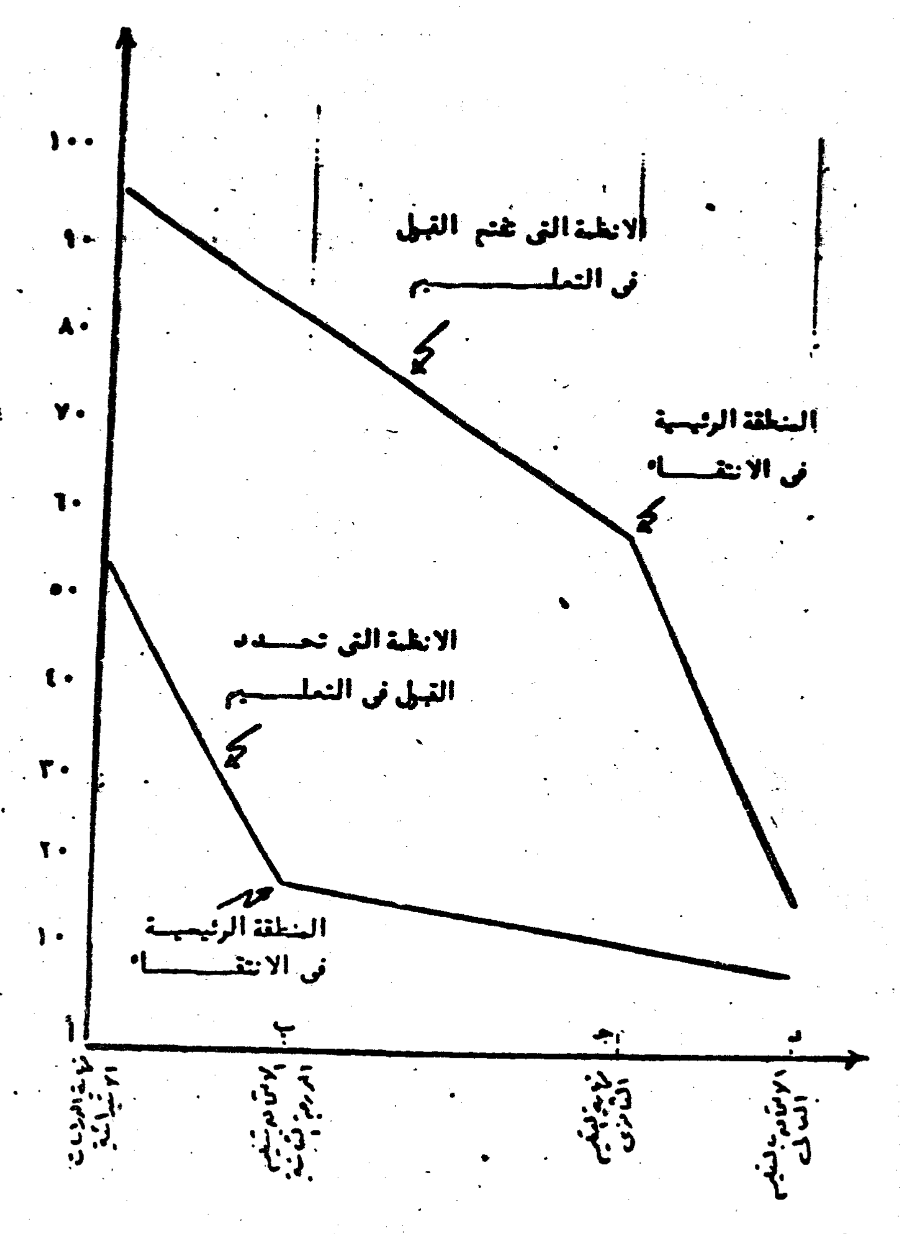
المصادر:

(I) Unesco; Statistical Year Book 1969, (Unesco, Paris) 1970 P.P. 213 - 220 .

(٢) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ، واشنطن د ٠ س ٠ أغسطس ١٩٧٨ ٠

(٣) المجلس الاعلى للجامعات ــ ادارة ــ الكتب السنوية للاحصاءات فى الاعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ مطبعة جامعة القاهرة يوليو ١٩٧٦ .

(٤) جامعة القاهرة ــ دراسة عن تطور التعليم فى الجامعات المصرية ــ يوليو ١٩٨٠



شكل رقم (٢)

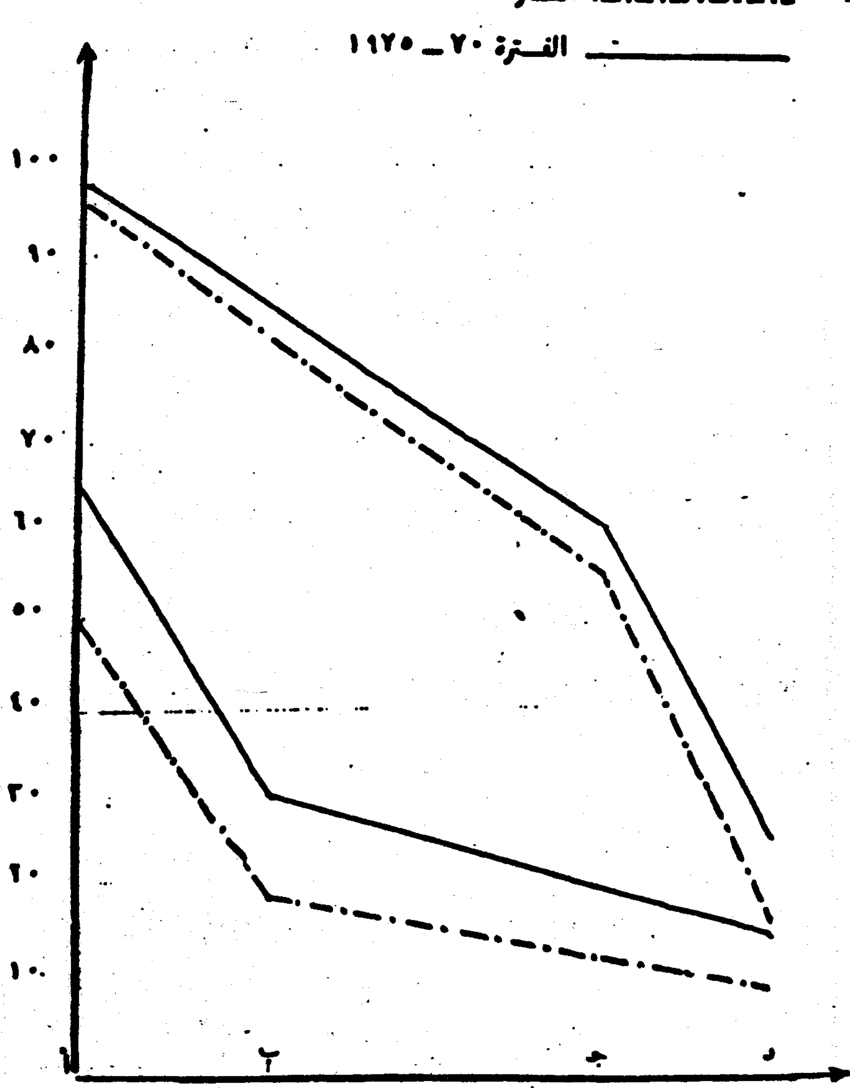
يوضح المقارنة بين نموذجى (نظم التعليم)

فى الفترة ٦٠ – ١٩٦٩م

المصادر : نفس مصادر الشكل رقم (١) .







شـكل رقم (٢)

يوضح تطـور أعـداد الطلاب فى الفـترتين

٦٠ ـ ١٩٦٩ و ٧٠ ـ ١٩٧٥ م

-٣٧-

الاستفادة من دراسة هذه النظم ديمقراطيا :

بعد العرض السابق لنظم التعليم ودراسة تطبيق مفهـــــوم الديمقراطية فيها ودراسة اوجه الاختلاف والتشابه بين هذه النظـم يجب أن يتصف نظام التعليم فى جمهورية مصر العربية بالاتى :

أ ـ الشمولية والتكامل بين جزئيات ونوعيات التعليم :

بمعنى انه عندما يلتحق (١٨٠٠) طالب فى الصف الاول الاعـدادى مثلا تكون لدى جميع اجهزة التعليم على مختلـــف مستوياتها الى المجلس الاعلى للجامعات خريطة استراتيجيـــة شمولية لحركة هذه الاعداد ، ولكن واقع التعليم المصرى قائـم على أساس دويلات منعزلة بين التعليم الابتدائى والاعـــدادى والثانوى العام والفنى والتعليم العالى والجامعى .

ب ـ الشمولية بين أجهزة التعليم وأجهزة الانتاج :

بمعنى انه لا يكفى اخراج عائد اقتصادى عددى ، فقـــد يكون ناجحا عن الناحية التعليمية البحته ولكنه لا يخدم بالقــدر الكافى حاجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ج ـ الشمولية فى اهداف التعليم ووظائفه :

بمعنى ان التعليم فى مصر يركز على الجانب التحصيلى وحده فانه يفقد النظرة الشمولية التى ينبغى ان تشمل الاهداف الاجتماعية والسياسية والانسانية والقومية بل والحضارية كى يؤثر على الهيكل الاجتماعى للمجتمع.

د ـ الشمولية فى اعداد الفرد :

ونعنى بالضرورة تحقيق معادلة التوازن التى يضع لها علماء انجلترا فى تعبير شهير أربعة عناصر هى العقل والقلب واليد والصحة (   ) ويستلزم هذا ان نتبع نظاما تعليميا تتوفر فيه النواحى التالية :

ـ مرحلة ما قبل التعليم :

ونعنى أن تصبح هذه المرحلة من التعليم ضمن مراحل التعليم العام ويطلق عليه تعليم الدرجة الاولى وان تكون الزامية ومجانية ، اى ان الدول توفر دور الحضانة ورياض الاطفال لكل الاطفال فى سن هذه المرحلة.

- مرحلة التعليم الابتدائى والاعدادى :

(ويطلق عليها تعليم الدرجة الثانية) وتعتبر مرحلة تعليمية واحدة واجبارية ومجانية اى ان الالزام فى هذه الفترة يصبح ٨ سنوات بدلاً من ٩ سنوات .

- التعليم الثانوى :

يجب ان يكون تعليما موجها الى كل التلاميذ المنتهين من تعليم الدرجة الثانية اى يكون اجباريا مجانيا ويقسم الطلاب فى هذا التعليم على انواعه المختلفة ، وذلك حسب قدراتهم واستعداداتهم بناء على تطبيق امتحانات القبول ، كما انه يجب ان يتنوع التعليم الثانوى الى انواع اكثر مما هو عليه الان بحيث نجد ان الاقبال المتزايد على التعليم الثانوى العام وحتى لا نضع آلاف الطلاب من الحاصلين على الثانوية العامة فى مفترق الطرق بعد حصولهم عليها ولا يجدون مكانا بالجامعة حيث ان الشرط الوحيد هو المجموع .

- فتح باب القبول فى التعليم الجامعى امام الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة واجراء امتحانات القبول والتى تضع امام كل

طالب امكاناته وقدراته لمواصلة نوع معين من التعليم الجامعى وبذلك تعطى لكل فرد فى المجتمع فرصة التعليم حسب قدراته وامكاناته لا حسب ان تطبق مبدأ معينا دون النظر الى اعتبارات اخرى .

- تطبيق مجموعة من الاختبارات على طلاب التعليم من الدرجة الثانية حتى التعليم الجامعى

والى هنا نكون قد وضعنا لمسات على ديمقراطية النظم التعليمية الاجنبية وكيفية الاستفادة منها ، ونريد نحن الباحثون ان نصل ببلدنا هذا الى الصفوف الاولى لكافة النظم سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية او تربوية ، تضفى عليه الديمقراطية اسلوبا جديدا للعمل لا للقول .

الديمقراطية ونظم التعليم فى الدول النامية :

تؤدى التربية وظيفة مزدوجة تتمثل فى النقل والتجديد فهى تستهدف نقل المعارف والخبرات والقيم التى يتوارثها كل مجتمع كما تسعى فى الوقت نفسه الى تنمية القدرات الفردية والجماعية اللازمة

لمواصلة التقدم. وهى تترخى بذلك تعزيز تجديد المجتمع مع مراعاة الخصائص الاساسية التى تتسم بها شخصيته.

وفى ايامنا هذه يتعين على التربية فضلا عن ذلك نقبل تحد يين غرمنها عليهما اوضاع العصر اولها الانفتاح على البعد العالمى لمشكلات اليوم التى لا تكف عن التعقد باطراد والثانى لاقسام بسروح الديمقراطية لكى تلبى على نحو افضل احتياجات الافراد ومتطلباتهم فى شتى مراحل حياتهم.

واليوم يرتبط المصير الحاصل بكل مجتمع بمصير العالم بأسره والتأثيرات التبادلية اخذه فى التكاثر مما يزيد ضرورة التكافل بين الشعوب ويؤدى الى التنافر بين الثقافات وتعدد ابعاد المشكلات وذلك فى وقت يتعين فيه على البشر ان يكيفوا لتقدم العلوم والتكنولوجيا الحديثة ويطبقوها على مجالات شديدة التباين ويزيدوا تحكمهم فى اثارها على الانسان وعلى الطبيعة . وينبغى للتربية ان تعنى بهذه الجوانب الحاسمة للواقع المعاصر.

كذلك ينبغى على التربيه ان تستجيب لحقيقة كبرى من حقائق

هذا العصر الا وهى ان الناس جميعا ايا كان الاصل الذي يتحدرون منه والوسط الاجتماعى الذى ينتمون اليه متساوون فى الكرامة وبالتالى فى حق الانتفاع بكل مزايا التعليم.

وعلى ذلك فان مبدأ التعليم للجميع يعنى اول ما يعنى اتاحة الفرصة امام كل فرد لان ينتفع بالتعليم ، ومن ثم ضرورة ايلاء الاهتمام على سبيل الاولوية لتعميم التعليم الابتدائى والتنظيم حملات مكافحة الامية.

وينبغى ان يقترن التعليم المدرسى للنشء والشباب بعملية تربوية مستديمة تتيح للكبار فى مختلف مراحل حياتهم ان يجددوا معلوماتهم ومهاراتهم المهنية وتفتح امامهم سبل اثراء معارفهم ودعم قدراتهم بصفة مستمرة فى شتى المجالات ويستفيد منها على الاخص كبار السن والمعوقين واقل العاملين حظوة.

ويجب من جهة اخرى ان يتحقق فى الواقع تكافؤ فرص التعليم المتاحة للفتيات والنساء وكذلك توسيع نطاق الخدمات التعليمية المقدمة لسكان المناطق الريفية التى لا تلقى من الاهتمام والعناية

مما تلقاه المدن • يشهد بذلك ان هذه المناطق تضم على صعيد العالم الغالبية العظمى من ال ٨٢٤ مليونا من الكبار الاميين ومن ال ١٢١ مليونا من الاطفال المحرومين من فرص التعليم , ا زالوا فى سن الالتحاق بالمدارس•

كذلك فان مبدأ التعليم للجميع يعنى فى نهاية المطاف ان تتاح لكل فرد فرص النجاح لا فى الدراسة وحدها بل فى المجتمع ايضا ، اى ان توفر له امكانية حقيقية للارتقاء المهنى والاجتماعى•

واليونسكو يتعين عليها بمقتضى احكام ميثاقها التاسيسى ، ان تسعى لكى يتحقق بالتدريج المثل الاعلى فى تكافوء فرص التعليم لجميع الناس ، لذلك فمن دواعى اغتباطها وفخرها انها اسهمت فى كل انحاء العالم تمهيد شتى العمل المخضبه الى وضع التعليم فى خدمة الجميع وان تحقيق ديمقراطية التعليم ذلك الهدف الذى تتوخاه كل انشطة المنظمة فى هذا المجال ، يشكل الان موضوع برنامج متسق فى اطار الخطة الثانية متوسطة الاجل للسنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٩•

رسم سياسة تربوية فى الدول النامية:

ان التربية التى يرسم المجتمع معالمها ... اى يحدد مفهومها واهدافها واتجاهاتها ، ولكنها تمارس بدورها تأثيرا عظيما على تطور المجتمع ينبغى لها ان تتأهب للتوقعات وشيكة الحدوث اثناء العصور المقبله.

واى تفكير فى تطور التربية مستقبلا ، ايا كان ما يتوخاه من حذر وما يتفاداه من سن القواعد والقوانين ، ينبغى له ان يضع فى اعتباره ما يشاهده من اتجاهات وما يلاحظ من مشكلات وان يحاول تحديد العوامل التى يمكن ان تؤثر فى هذا التطور.

وقد كشف تحليل الاوضاع القائمة عن حدوث توسع هائل فى التعليم خلال العقود القليلة الماضية بمعدل بالغ السرعة على مستوى التعليمين الثانوى والعالى ، كما طرأت زيادة ضخمة على عدد المشتغلين بالتدريس. غير انه اسفر من ناحية اخرى عن وجود قرابة ١٢١ مليونا من الاطفال الذين هم فى سن الدراسة الابتدائية ولكنهم لم يلتحقوا بالمدارس وان عددا اكبر من البلاد لم يتمكن من

بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائى الذى حددت له عام ١٩٨٠
مختلف المؤتمرات الاقليمية الحكومية للتربية التى انعقدت فى اوائل
الستينات وان هذا التحليل ان يفعل ذلك يسلط الاضواء على مشكلة
الامية بجميع ابعادها وبكل الحاحها وتفاقمها . ذلك ان عدد
الاميين البالغين الذى كان سبعمائة مليون عام ١٩٥٠ ارتفع الى
٧٥٨ مليونا عام ١٩٧٠ والى ٨٢٤ مليونا عام ١٩٨٠ ويخشى ان يصل
الى ٩٠٠ مليون بحلول نهاية القرن ان استمرت الاتجاهات الراهنة
على حالها .

ومشكلة الامية هذه التى تعد من اخطر المشكلات التى تواجه
المربين والساسه على حد سواء ، انما هى تهم المجتمع العالمى
بأسره ، ذلك ان خطورتها وضرورة ايجاد حل لها قبل انتهاء القرن
العشرين قد استدعيا الاهتمام فى جميع المؤتمرات الاقليمية التى
دعت اليونسكو الى عقدها وضمت وزارة التربية والتعليم ، كما استرعيا
انتباه المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الحادية والعشرين عام ٩٨٠
ويحدد تنويه فى هذا الصدد بان المؤتمر العام قد وافق على
استراتيجية تنشد الحل فى جهد مزدوج لزيادة اعداد الاطفال

الذين يلحقون بالمدارس ومنع تضخم عدد الاميين بالتالى وتنظيم برامج لمحو الامية بين صفوف الكبار •

وتبدو ديمقراطية التعليم التربية على الحق فى التعليم باعتباره من حقوق الانسان امرا لا غنى عنه لاى تقدم يحرزه المجتمع واى تفتح تحققه شخصية الفرد •

ذلك ان الهدف لا يتمثل فحسب فى القضاء على الفوارق والكمية وتصحيح الفوارق النوعية وانما يتعين علينا ايضا ان نلقى لكل فرد تعليمات غنى بالغرض منه الا وهو تزويد جميع الدارسين بطائفة مشتركة من المعارف والمهارات والقدرات على ان يلبى فضلا عن ذلك احتياجات الافراد ومختلف الجماعات •

وضرورة الوفاء بمتطلبات واحتياجات شتى ترتبط من ناحية اخرى بمشكلة ثانية هى مداومة التعليم وقدرته على تأدية الادوار والوظائف التى تعهد اليه بها فعلى التعليم تقع وحمة الاسهام فى التنبيه الشاملة والمتناسقة لشخصية الانسان واعداد لما سوف يضطلعون به مستقبلا من مسئوليات فى المجتمع وللمشاركة مشاركة كاملة فى كل

جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية كما ينبغي للتربيه ان تراعى ما يطرأ على المجتمع من تغيرات مطرده التسارع وتسهم اسهاما فعالا فى تقدمه •

وجدير بالذكر ان تطور التربية لا يحدث فى عزله عن المجتمع وانما هو يخضع لتأثيرات كثيرة وتكون حاسمة • يمارسها ما يميز المجتمع من ظواهر وعمليات وعوامل وما يجد عليه من تطورات وتحولات • ويذكر من بين هذه العوامل الديمقرافيا والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والبيئة والعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والعلاقات الدولية •

وان تسارع التقدم العلمى والتقنى والتطلع المتزايد من جانب كل فئات المجتمع الى المشاركة الايجابية فى الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية ليقتضيان بصورة قاطعة تحقيق ديمقراطية التعليم التى يبدو ان لا غنى عنها للممارسة كل فرد حقه كاملا فى التعلم والعمل بالتالى على ان يحد الجميع للمشاركة فى احداث التغييرات فى مجتمع يزداد تعقدا باستمرار ولاستغلال ما يتوافر لهم من ذكاء ومواهب وطابقة فى صالح ذلك المجتمع •

ويمكننا بناء على ما تقدم ، ان نتوقع نشوء ضغوط متزايدة فـى كثير من البلاد تنشد اضفاء ديمقراطية حقيقية على التعليم وضمـان تكافوء الفرص فى مجاله ولاسيما لصالح العمال والفئات المحرومة فى الريف والحضر على السواء ... ومن التدابير التى يرجع ان تتخـذ تحقيقا لهذه الغاية فى المناطق التى تعانى مشكلة الامية على مستوى الجماهير ، مضاعفة الجهود الرامية الى القضاء عليها عن طـريق التوسع فى التعليم المدرسى للاطفال وفى برامج محو الامية للكبار .

ويقتضى التطور الاجتماعى والاقتصادى ، شأنه شأن التقـدم التكنولوجى السريع ، تحقيق المزيد من سهولة الانتقال فيما بـين الفئات المهنية والفئات الاجتماعية . وليس هذا المطلب قائما فـى البلاد المتقدمة وحدها وانما نلاحظه ايضا فى البلاد الناميـة . ولا شك انه سوف يترك اثره فى سياسات التربية وفى تحديـد مستوى التعليم البدئى الذى سوف يتعين بلوغه قبل ولوج عالم العمل ، كما سيوءثر فى طبيعة التعليم ذاتها اذ ينبغى عندئذ ان يغدوا تعليما متعدد العناصر والجوانب مما سيتطلب فى كثير من الاحيان احداث تحولات عميقة فى محتواه . وفى هذا السياق يكتسى كل مغزاه مـا

هناك من صلة بين التربية وعالم العمل ولا سيما ادخال العمل المنتج في العملية التعليمية باعتباره جانبا من جوانب الثقافة العامة للعصر الذى نعيشه وعاملا رئيسيا من عوامل الاعداد للحياة العاملة وتيسير الانتقال من عمل الى اخر عند الاقتضاء. وبوسعنا ان نتوقع، والامر كذلك ، ان يتطلب هذا كل توسيع نطاق الاخذ بمبدأ التربيـــة المستديمة وتطبيقه على نحو مطرد .

ومن العوامل الاخرى التى لابد وان تترك اثرها فى سياسـات التربية وفى تطوير نظم التعليم على مستوياتهما كافة ، الدور المتزايـد الذى يؤديه العلم والتكنولوجيا فى تنمية المجتمعات. والارجح انـه سوف يتعين على هذه النظم ان تعطى الاولوية لا لتدريب الاطـــر العليا والمتوسطة من العاملين فحسب بل ان تولى اهتمامها كذلـك لتعريف الجماهير ، عن طريق التعليم العام ، مبـادئ العـــلم والتكنولوجيا . والغاية من ذلك هى دعم قدرة الناس عموما على تقبـل وتفهم دور العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما فى اعدادهم للحيـــاة والتصرف فى مجتمع لا تفتأ تغزوه التقنيات المتقدمة فتنفذ الى شـــتى جوانب الحياة اليومية والمهنية بحيث يغدوان - اى العلم والتكنولوجيا -

عنصرا عضويا من عناصر الثقافة الوطنية لكل شعب .

ومن المرجح ان الاتجاه نحو ايلاء مشكلة الثقافة مزيدا من الاهتمام في سياسات التنمية سوف يظهر أثره في سياسات التربية لكثير من البلاد بوضوح يفوق كثيرا ما كان عليه خلال العقود الماضية . وفي الوقت نفسه فان في تكثيف العمل الثقافي وتنويعه من ناحية ، وتنمية اشكال التعليم غير النظامي للصغار وللكبار على السواء من ناحية اخرى ، دليلا على حدوث تقارب بين العمل التعليمي والعمل الثقافي . وبوسعنا أن نتوقع ان يزداد هذا الاتجاه بروزا ويقتضي مزيدا من التنسيق الوثيق بين السياسات التربوية والسياسات الثقافية مع ما يترتب على ذلك من نتائج واضحة بالنسبة لتخطيط النظم التعليمية وتدبير شؤونها وفقا لمفهوم شامل ومتناسق يضم التعليم المدرسي والتعليم غير المدرسي في اطار واحد .

ولن يتسع التفكير في التنمية المقبلة للتربية ان يغفل الاثار التي ينطوي عليها بالنسبة للتربية والتعليم ما يطرأ على وسائل الاتصال من تطورات مذهلة والمكانة المتعاظمة التي تحتلها في حياة المجتمع .

وعلى نقيض ما قد يظنه البعض لن يؤدى تعاظم دور وسائل الاتصال الى تضاؤل شأن الدور الذى تضطلع به التربية بل يمكن القول بأنه سوف يزداد اهمية • غير أنه يبدو واضحا ان على النظم التعليميــة ان تراعى تلك الظاهرة بمزيد من الاهتمام وتحدد بوضوح موقفهــا من هذا التطور الذى سيستمر بلا ادنى شك• ومن الاسئلة الــتى يمكن ان تطرح فى هذا الصدد : كيف تستطيع التربية ان تســتثمر الرسائل والمعلومات التى لا حصر لها والتى تبثها وسائل الاعــلام وان تسخرها وتتحكم فيها وتحيلها الى معارف ورسائل تعليميــــة بحق ؟ وهل سنهتدى الى حل لهذه المشكلة فى العقود القليلــة القادمة ؟

ومن الواضح اخيرا ان العلاقات الدولية تشكل بالنسبة لتنميــــة التربية اطارا مؤاتيا او غير مؤات بدرجات متفاوته : ذلك انها تؤثر فى المناخ السيكولوجى الذى يقدم فيه التعليم وفى الموارد المتاحــة لتمويله والتى سوف تختلف اختلافا بينا تبعا لما اذا كان العــــالم سيسلك سبيل نزع السلاح او سباق التسلح • وواضح ايضا ان مـــن المهام التى تضطلع بها التربية مهمة العمل على تحسين العلاقــات

بين الشعوب والاسهام بذلك في بث روح التفاهم الدولي واقـــرار السلام على صعيد العالم ومن ثم في قيام نظام اقتصادي دولـــي جديد ينهض على العدالة والتضامن بين الامم .

وثمة حقيقة لامراء فيها هي ان تداخل التربية على نحو متزايـــد العمق مع سائر العناصر التي تشكل المجتمع يجعل من الصـــعب باطراد اقامة الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي من المشكلات التي تواجه كل نظم التعليم . ومن التحديات التي تنتظرنا غـــدا العمل على صون خصوصية التربية باعتبارها عملية مستقلة ومجالا قائما بذاته والسعي في الوقت نفسه الى وضع التربية على نحو متزايـد في خدمة مجتمع لن تتمكن ـ على اية حال ـ من تزويده بكل ما فـــي طاقاتها ان تزود به ما لم تظل وفية لخصوصيتها .

وفي تحقيق ديمقراطية التعليم ، كما في الدور الذي ينبغي بـــه خدمة المجتمع الوطني والمجتمع الدولي ، ما يقتضي ويبرر في آن معا تعبئة جميع الموارد المتوافرة ـ مالية ومادية وبشرية ـ واستغلالها على الوجه الامثل . ولاشك ان هناك انواعا من التقدم يمكن تحقيقها

بانتهاج طريق يؤدى الى توزيع افضل للموارد وتخفيض تكلفة الوحدة والالتجاء الى مصادر تمويل جديدة . غير ان هذا لا ينفـــى ان التعليم سيظل عملية مكلفة وانه لن يتسنى لنا ان نهبط بتكاليـــف الوحدة دون مستوى معين من غير ان يؤدى ذلك الى انخفـــاض مستوى جودته .

ذلك ان تحقيق ديمقراطية التعليم لا يمكن النظر اليه على انـــه مجرد التوسع الكمى فى فرص تلقيه حتى وان كان ذلك قد غدا اليـــوم الزم منه فى اى وقت مضى . فكثيرا ما يترتب على الزيادة السريعة فـــى اعداد التلاميذ تدهور فى مستوى جودة التعليم ، وليس ثمة شـــئ اقدر من ذلك على النيل من التكافؤ الحقيقى فى فرص النجاح فـــى الدراسة ، وهو شرط لا غنى عنه للديمقراطية الحقه ويقتضى تعليمـــا قادرا على الاسهام الفعال فى التنمية الكاملة لكل فرد ، وعلـــى التخفيف عند الاقتداء من حدة آثار العوائق البدنية والاجتماعيـــة والثقافية التى يعانى منها بعض الافراد والجماعات المحرومة . وقـــد دلت بعض التجارب على ان من الممكن الجمع فى ان معا بين تعميـــم التعليم وتحسين نوعيته . ولعله فى الاتجاه الذى سلكته مثل هـــذه

التجارب ينبغى ان يسير بحثنا عن الحلول ايا كان المسار الذى ينتهجه تطور الاوضاع الاقتصادية الراهنة • وايا كان حجم الموارد المالية التى تكرسها الحكومات للتربية والتعليم •

كذلك فى سياق التطورات المرتقبة تبغى ايضا تحديد الكيفية التى ترتبط بها بين المهام الدائمة للتربية وبين المسئوليات الجديدة التى تلقى على عاتقها • فما من احد الا ويقر بان التربية ينبغى لها ان تضطلع الى جانب المهام التى تدرجت على الاضطلاع بها ، بمهمة تهيئة النشء لمواجهة التغيير والاسهام فى توجيه مساره ومعاونة الكبار على التكيف له• كما انه ما من احد الا ويعتقد ان التربية ، وان لم تكن قادرة وحدها او بصورة حاسمة على حل المشكلات الكبرى التى يواجهها عالم اليوم ، بوسعها وينبغى لها ان تسهم فى ايجاد الحلول • وبالمثل ، يرى الجميع ان التربية يمكنها وينبغى لها الاسهام بنصيب فى صون السلام ودعمه فى عالم يتهدده وقوع كارثة نووية فى اى يوم من الايام واية ساعة — كذلك يرى — بحق — ان التربية ينبغى لها ان تسهم بقسط وافر فى التنمية ، وفى تقليل الفوارق التى لا تطاق بين مختلف البلاد وفى

اقامة نظام دولي ينهض على مزيد من العدل وعلى مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب ، وفي صون بيئة تعد تراثا مشتركا للبشرية جمعاء .

وبالنظر الى قصور التعليم عن التطور بالسرعة التي تتطور بها البيئة الاجتماعية والتكنولوجية التي ينتمي اليها فانه يبدو في بعض الاحيان مشوبا بمجافاة الواقع وقد يولد في نفوس النشء مشاعر الشك في جدواه والعزوف عن تحصيله . وقبل التوصل الى ضمان عنصري الاتساق والاستمرار اللازم توافرهما بين التهيئة والمجتمع ينبغي الاهتداء الى اجوبة عن عدد كبير من الاسئلة بهدف تحقيق تنسيق افضل بين الادوار التي يضطلع بها مختلف المؤسسات في عملية التعليم : المدرسة والاسرة ومكان العمل وشتى الهيئات القائمة خارج المدرسة وتعنى ببث الرسائل والمعارف والمعلومات او بنقل المهارات والدرايات .

ومن اكثر وجوه التقدم روعة ما نشاهده في الرسائل التي يصنعها في متناول التربية والتعليم كل من الراديو والتليفزيون والالكترونيات

والاجهزة الدقيقة لمعالجة البيانات. ومع ذلك فان النمو الذى حققه ما تطلق عليه احيانا اسم "التربية الموازية" وبيث معلومات تتفاوت فى قيمتها تفاوتا شديدا وكثيرا ما يغلب فيها العرض الزائل على الجوهرى الباقى . هذا النمو يثير هو الاخر كثيرا من الاسئلة التى تدلنا على سبل يتعين علينا استكشافها ويذكر من بينها التدابير التى ينبغى اتخاذها لكى يكون التعليم وسيلة لتمكين الطفل والناشىء والراشد من فرز هذه المعلومات وتفسيرها وتبويبها بحيث تغدو معارف ذات مغزى. وثمة امر اخر لا يتوارد ذكره بنفس القدر ولكن ينبغى تدارسه ، ذلك هو متضمنات استخدام بعض التكنولوجيات الجديدة فى التعليم وآثارها على نمو شخصية الفرد .

ومن شأن هذه المشكلات الجديدة ان تسرع التطور الجارى فى دور المعلمين ومهامهم فستزداد اهمية وتعقد عملية تدريبهم قبل الخدمة وانتهائها ، وهى عملية يتفق الجميع على انها عامل جوهرى فى تقدم التربية. ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد ان من يجرى تدريبهم اليوم من المعلمين سوف يدرسون الاطفال لن ينخطروا

فى حياة الكبار قبل حلول القرن المقبل •

ومن الاهمية بمكان فى اى تدارس لعملية التربية على الصعيد الدولى ان يختلف نهج معالجة المشكلات من بلد الى بلد ومن منطقة الى اخرى • ومع ذلك فمن المرغوب فيه ان يراعى توافر عنصر الاستمرار فى ما يشغل بال المجتمع الدولى من اهتمامات • ولعل هذا ان تكون سببا من الاسباب التى تدعونا الى تقصى امكانيات التعاون الدولى فى سبيل تعزيز تنمية التربية والبحث عن حلول المشكلات المشتركة المرتقبة •

الفصل الثاني

نحو استراتيجية تكامل النظم التعليمية
في
الدول العربية

مقدمه :

التجمع العربى الرباعي هو فعل طبيعى وحتمى ، بمقياس مـــا يجرى فى المنطقة العربية والعالم الخارجي ، حيث لابـــد مـــن استراتيجيه عربية قومية ، فهناك السوق الاوربية المشتركة وما يتوقـــع ان تصل اليه من قوة وتداخل فى المستقبل القريب كذلك ما دفـــع الولايات المتحدة الامريكية الى انشاء سوق مشتركة مع كندا فى نفـــس الوقت السوق المشتركة بين الاتحاد السوفيتى ودول اوربا الاشتراكية او ما يسمى " الكوميكون " وذلك من اجل تحديث آلياته وكياناتـــــه بفضل قوة البريسترويكا وفتح اوسع المنافسة والقنوات الممكنه بينـــــه وبين السوق الاوروبية المشتركة ٠ ٠ بالاضافة الى التحرك الاســـيوى نحو التكامل حيث تسعى الصين واليابان الى انشاء تجمعات اقتصادية ضخمة ٠

ان المدخل الاساسى للتجمع مدخلا اقتصاديا وثقافيا وان بدى من الوهلة الاولى انه قرارا سياسيا ، وهذا يوضح عدم وجود فاصـــلا بين السياسة والاقتصاد فلا شك ان هذا يرسى قواعد التكامـــل مـــن

اجل التنمية القومية الشاملة ، فهناك وحدة الثقافة ومناطها اللغة الواحدة التي يتم بها التخاطب والتجارب والمشاركة في العواطف والميول والانفعالات ، فهي همزة الوصل بين الافراد ووسيلة الاتصال والتفاهم بين الامم والشعوب. بالاضافة الى وجود طاقة انتاجية متعددة المصادر والانواع ، بجيش من التكنوقراط والخبراء والفنيين والعلماء في مختلف الفروع ، يصل تعداده حوالي ثلاث ملايين مواطن مع وجود عمالة ضخمة يصل قوامها الى سبعة عشرة مليون عامل .

واذا كانت التنمية اساسا هي : " عملية تغيير في الاتجاه الى جانب انها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها الى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية وهي تتوصل بالانسان وغايتها الانسان نفسه ". اى ان التنمية عملية تغيير للواقع الاجتماعي والارتقاء به عن طريق التقدم وبالتالي يصبح تغييرا حضاريا وتجديدا لمقومات الحياة مما تقوم عليه من قيم وعلاقات ومهارات واساليب وطرق تفكير وانماط سلوك ونظام علاقات ، فمشكلة التنمية تكمن في عملية الحذف والاضافة لكل منهما متطلباته ومعوقاته وذلك لان تغيير

نظام علاقات بآخر يتبعه تدبر فى انماط سلوك الافراد تؤدى الى مراحل صراع وانواع من العراقيل قد تنتهى بالمجتمع الى قبول هذا النوع او ذاك من التغيير .

واذا كانت عملية التنمية تتمثل فى معايشة الافكار والمنجزات العصرية فهى تقبل بالتالى نمط حضارى تمثله الثورات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية ، ولكى توجد تنمية حقيقية لابد من وجود القدرة على احداثها ، وذلك لن يتأتى الا عن طريق التربية ، فهى القادرة على تغيير اتجاهات الافراد وتنمية شخصياتهم نموا متكاملا يعينهم على التكيف الايجابى مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والصحية التى يتفاعلون معها باعتبارها قوى مؤثرة فى احداث التنمية .

فالتربية فى صورتها الحديثة متمثلة فى المؤسسات التخصصية ، معنية بصناعة المعرفة وتطبيقها ونقلها للانسان وبالانسان من اجل تكييفها مع النظم والمتغيرات الاجتماعية الاخرى التى تتضمنها الحياة المتقدمة فى الحضارة المعاصرة ولم يعد التعليم باعتباره تحصيلا للمعلومات المعرفية والنجاح فى الامتحانات فقط هو الغاية من التربية .

ولكنه اصبح تعديلا للسلوك الانسانى ومساعدا له على التكيف مع دواعى التغير واستجابه لمتطلبات التطور ، وبذلك تغيرت وظيفة المؤسسة التعليمية من الالحاح على اسلوب التعليم الى التركيز فى اسلوب التعليم ، وتوسعت فى استخدام التقنيات الحديثة ، فيتوقف بناء الامم الحديثة على تنمية وتنظيم النشاط البشرى باعتبار ان القوى البشرية تفوق فى الاهمية جميع العناصر الاخرى اللازمة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطوير المجتمعات.

فتنمية الموارد البشرية تعنى بطرق كثيرة اوضحها التربية الشكلية النظامية والتى يبدأ بالتعليم فى المرحلة الاولى وتستمر فى مختلف انواع التعليم الثانوى ثم التعليم العالى بما فى ذلك الجامعات والمعاهد العليا ، هذا الى جانب برامج التدريب غير الشكلية وتحسين برامج التغذية ، وهناك ايضا طرق التطوير الذاتيه ويقصد بها سعى الافراد الى زيادة معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم بجهودهم الشخصية عن طريق الاطلاع والتعليم من الاخرين بالاتصالات غير الشكلية ، وترتبط عملية التطوير الذاتى بصورة مباشرة بالقيم الاجتماعية والحوافز الخاصة بالتدريب ، واختيار مهنة دون

اخرى وتعلم مهارات جديدة ٠

ويعد ميدان التعليم من الميادين التى تعتبر ذات اثر فعال فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الطريق الذى تتدفـــق فيه وتخرج منه القوى العاملة على مختلف مستوياتها المهاريـــــة والدراية والخبرة ، هذا فضلا عن ان عملية التعليم بمضـــــمونها واساليبها تستطيع ان تكون اداة فعالة فى خلق الرغبة فى الاندفاع الى مجالات التقدم ٠

أهمية الدراســـة :

تتضح اهمية الدراسة فى عملية التعاون بين دول المجلـــس الاربعة وهم مصر والعراق والاردن واليمن واعادة البناء الاقتصــادى من اجل الوصول الى التنمية الشاملة فى اطار نظام اقتصادى موحد ، وعملية التعاون هذه ليست اقتصادية بحته ولكن اى نظام قائم ســواء سياسى او اقتصادى او اجتماعى يتمثل فى مجموعة من الافراد والذين يمثلون نظاما ثقافيا خاصا فلابد من تقارب النظم الثقافية لافراد هذه المجتمعات " مجلس التعاون العربى " ولا يتأتى هذا الا اذا

كانت المؤسسات المسئولة عن ثقافات هذه المجتمعات تعمل فى اطار استراتيجية واحدة ، حتى يكون هناك تقارب فى ثقافات هذه المجتمعات واولى هذه المؤسسات هى المؤسسات التعليمية .

أولا : الاطار النظرى والمفاهيم

١ـ عدم التوازن فى اقتصاديات دول المجلس:

هناك اختلالا فى التوازن العام والتوازن الجزئى لاقتصاديات الدول الاربع ويرجع ذلك الى اختلال فى الهيكل العام وهو ما يظهر فى صورة اختلال بين الادخار والاستثمار وتعكس هذه الاختلالات المشاكل والعقبات المتداخلة التى تنبع من طبيعة الهياكل الاقتصادية .

ويرجع عدم التوازن فى الاقتصاديات بدول المجلس الى اسباب اهمها :

١ ـ ١ـ أسباب سياسية :

ترجع الى اطار التبعية الاقتصادية التى سببها الاستعمار الاوربى الذى دخل الوطن العربى على حطام الدولة التركية وعمل متحالفا مع طبقة عربية عميلة لربط الاقتصاديات العربية باقتصاديات الدول المسيطرة مما ترتب عليه تفتيت الاقتصاديات العربية التى تشكل دول مجلس التعاون جزء منها .

١-٢- اسباب اقتصادية :

ترجع هذه الاسباب الى اختلال التوازن فى توزيع عوامل الانتاج ، فبينما تتوافر المواد الخام والارض الزراعية فى بعضها يقل رأس المال فى الاخرى ، وبينما يتوافر رأس المال يندر وجود الايدى العاملة الفنية والخبرات الفنية والادارية والتنظيمية والمواد الخام الزراعية •

١-٣- اسباب تنظيمية :

ترجع الى سيادة الانتاج الاولى وتخلف القطاع الصناعى حيث اديا الى شيوع نزع من التواكل وقلة الخبرات التنظيمية والادارية • الامر الذى ادى الى اختلال التوازن الاجتماعى عامة والانتاجى خاصة • فهناك التباين فى التركيب الفنى للموازنات بالاضافة الى التفاوت الكبير فى الملكيات الزراعية وسوء توزيع الدخول والثروات مما خلق نوعا من الاختلال فى التوازن الاجتماعى •

٢ـ التحديات الاقتصادية التى تواجه دول التجمع الاربعة :

لاشك ان هناك العديد من التحديات التى تواجه دول التجمع الاربعة منها :

٢ـ١ـ التعرض للضغوط السياسية والاقتصادية بسبب الاعتماد على رأس المال الاجنبى فى تمويل خطط التنمية ٠

٢ـ٢ـ ضيق الاسواق القومية لا يمكنها من تحقيق التنمية الصناعية الناجحة والسريعة وذلك فى ظل التقدم التقنى السريع ونمو الحجم الاقتصادى للمنشآت الصناعية وعدم قابلية التقنية للتجزئة مع تزايد الرأسمالية فى الصناعات الحديثة المتطورة ٠

٢ـ٣ـ معاناة القطاع الزراعى من ضعف الانتاجية وتخلف وسائل واساليب الانتاج ٠

٢ـ٤ـ عدم استثمار عائدات البترول المصدر للخارج فى صورة خام فى بناء قاعدة صناعية قوية او فى دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى ٠

٢ـ٥ـ ما زال الانتاج الصناعى يعتمد أساس الانتاج للسوق المحلية ومن ثم فان التصدير لم يلعب دورا هاما فى التنمية

الصناعية حيث اتجه التصنيع الى مجال انتاج السلع الاستهلاكية والمنشآت ذات الحجم الصغير ، وقد يرجع تخلف الصناعات فى دول المجلس الاربعة الى ضعف الاستثمارات الاساسية بسبب ضخامة ما تحتاجه من رؤوس الاموال ـ كما تتعمد الدول الاستعمارية والتى سيطرت مدة طويلة على الدول العربية بصفة عامة ـ عدم توفير هذه الاستثمارات الا فى حدود ما يخدم حاجاتها الاستراتيجية والاقتصادية .

٢ـ٦ـ معاناة مصر والعراق من مشكلة ضيق الاسواق فضلا عن تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية من جانب الدول المتقدمة مع انعدام التوازن فى التنمية الصناعية .

٢ـ٧ـ يعانى الاردن من الانتاج الصناعى المنخفض جدا والمتمثل فى بعض الحرف والمشروعات الفردية .

٢ـ٨ـ وجود طاقات انتاجية عاطلة فى غالبية الصناعات العربية القائمة ، وذلك لان كثيرا من المصانع تعمل بطاقة انتاجية تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ ٪ فى العراق ومصر والاردن ...
كما يشير الجدول التالى :

جدول رقم (١)

الدولة	ناتج الصناعة التحويلية	ناتج الصناعة السلعية	نسبة الصناعة التحويلية الى الصناعة	النسبة المئوية لدرجة التصنيع
مصر	١٢٦٢٤٦٠	٣١١٨٨٠٠	٤ر٤٠ %	٤٠ـ٦٠ %
العراق	٢١١٧٧٦	١٥٣٧٧٦٠	٧ر١٣ %	صفر ــ ٢٠ %
الاردن	٤٤٥٨٢	١٤٢٥٢٠	ار٣١ %	٢٠ـ٤٠ %
اليمن	غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين

يوضح الجدول رقم (١) ناتج الصناعات التحويلية وناتج الصناعات السلعية والنسبة المئوية للدول بالنسبة للثانى مع بيان درجة التصنيع ٠

٢-٩- عجز الاقتصاد المصرى عن استيعاب القوى العاملة التى يفرزها النمو السكانى المتوقع وتساعد فى ذلك السياسة الحكومية فى التشغيل حيث تحول القوى العاملة عن المجالات الاقتصادية التى يمكن ان تعمل بها بأسلوب اقتصادى الى وظائف وهمية بالحكومة والقطاع العام وذلك بسبب الضغوط السياسية والاجتماعية وقد ادت هذه العوامل الى قصور فى السياسة التعليمية الى جانب الاختلال فى هيكل القوى العاملة ٠

٢-١٠- ارتفاع معدلات التضخم ٠

٢-١١- تشابه الهياكل الصناعية والانتاجية الى حد كبير والتى تسبب نوعا من التنافس ٠ مثال ذلك صناعة الاسمنت فى كل من العراق والاردن ٠

٢-١٢- البحث عن موارد جديدة للخزينة العامة لكل دولة بعد الاعفاء الجمركى على الواردات بين دول التجمع ٠

٢-١٣- اعتماد مصر والعراق على استيراد القمح رغم الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة والاراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح .

٢-١٤- اعتماد دول التجمع على استيراد السلع الغذائية من الخارج .

٣- الامكانات المتاحة لدول مجلس التعاون :

هناك الكثير من الامكانات الاقتصادية في دول التجمع الرباعي منها :

٣ - ١ - الكثافة البشرية حيث تمثل حوالي ٤٠٪ من اجمالي سكان المنطقة والتي تلعب دورا حاسما في عملية التنمية الاقتصادية .

٣ - ٢ - كثافة اليد العاملة المدربة حيث تضم حوالي ٣٢٪ من اجمالي العمالة الصناعية في المنطقة .

٣- ٣ - الاسواق القومية التي تشكل في مجموعها سوقا ضخما لتسويق المنتجات الضخمة .

٣ - ٤ - اتساع الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة في مصر والعراق .

٣ ـ ٥ ـ الاحتياطى البترولى الكبير الذى يصل فى العراق الى ٦٠ ـ ٧٠ سنة بالاضافة الى مصر والاكتشافات البترولية فى اليمن .

٣ ـ ٦ ـ توافر المعادن المختلفة فى دول المجلس الاربعة تمثل :

- تمثل الاردن ثالث دولة على مستوى العالم انتاجا للفوسفات.
- تمتلك العراق احتياطى كبير من الكبريت.
- ارتفاع نسبة المخزون من الغاز الطبيعى فى كل من مصر والعراق .
- ارتفاع نسبة الفوسفات والمنجنيز فى مصر .
- توفر عدد كبير من الصناعات مثل الالات ووسائل النقل والصناعات المعدنية وخاصة الصناعات المعدنية وصناعة الورق والمنتجات البترولية والمطاط والصناعات الكيماوية والمنسوجات التى تتطلب سوقا واسعة النطاق .

٣ ـ ٧ ـ الكوادر الفنية عالية الكفاءة المتوفرة فى مصر . وذلك طبقا لتقرير البنك الدولى والتقرير الاقتصادى العربى الموحد وبيانات التمثيل التجارى لعام ١٩٨٨ .

٤ ـ الميزات التي تعود على دول التجمع الاربعة :

هناك العديد من المزايا الاقتصادية التي يمكن ان تعود على دول مجلس التعاون العربي مثل :

٤ ـ ١ ـ التعاون في العديد من المشاريع الصناعية المتكاملة وليس التنافس مثل تصنيع البترول والصناعات الغذائيـة والالات والمعدات .

٤ ـ ٢ ـ تشجيع اقامة المشروعات الجديدة بحيث يمكن التكامل بين الدول الاربعة دون اللجوء للاستيراد من الخارج .

٤ ـ ٣ ـ التخلص من التبعية الاقتصادية للدول المسيطـرة علـى الاقتصاد العالمي .

٤ ـ ٤ ـ خلق اسواق واسعة النطاق تستوعب المنتجات المختلفـة للدول الاربعة .

٤ ـ ٥ ـ حل مشكلة البطالة ومشكلة العمالة الفنية وفتح مجـالات جديدة امامها ويؤدي ذلك لعلاج اختلال التوازن فـي عوامل الانتاج .

٤ ـ ٦ ـ ازدياد حجم التبادل التجاري ، فقد زاد من عدة الآف

من الجنيهات الى اكثر من مائة مليون جنية بين مصر والاردن فى الفترة منذ ١٩٨٣ كما وصل حجم التبادل التجارى بين مصر والعراق الى حوالى ٦ مليون جنيه وتتعاظم اهمية التعاون الاقتصادى فى مجال التنمية الاقتصادية حيث يؤدى الى رفع نسبة التبادل التجارى بين دول المجلس الاربعة الى اكثر من ذلك.

ومما لاشك فيه ان علاج الاختلال فى اقتصاديات دول المجلس ستوقف على مدى ما تحققه من تنسيق وتكامل بين اقتصادياتها حتى يمكن التوازن فى توزيع المنافع فى هذه الدول مما يزيد من فاعلية التكامل الاقتصادى ، ولا يتم ذلك الا من خلال استراتيجية شاملة للتنمية فى مجموع هذه الدول فى اطار استراتيجية عربية شاملة تكون نواتها التكامل بين دول المجلس الاربعة مصر ، والعراق ، الاردن ، اليمن.

٥ ـ النظم التعليمية فى دول مجلس التعاون العربى :

أ ـ مصر ويمثله الشكل التوضيحى رقم (١).

ب ـ العراق ويمثله الشكل التوضيحى رقم (٢) ٠

جـ ـ الاردن ويمثله الشكل التوضيحى رقم(٣) ٠

د ـ اليمن ويمثله الشكل التوضيحى رقم (٤) ٠

وسوف يقتصر عرض النظم التعليمية لهذه الدول فى صـــــورة الاشكال التوضيحية ويتم شرحها من خلال دراسة اوجه الاختـــلاف والتشابه بين نظم التعليم لدول مجلس التعاون العربى ٠

ثانيا : اوجه التشابه والاختلاف فى النظم التعليمية :

من خلال تحليل النظم التعليمية بدول المجلس الاربعة يمكــن الوصول الى :

أ ـ اختلاف نوعيات التعليم قبل الجامعى كما وكيفا ٠

ب ـ اختلاف نوعيات التعليم الجامعى كما و كيفا ٠

جـ ـ اختلاف نوعيات المؤسسات التربوية المسئولة عن اعداد المعلم فى مراحل التعليم المختلفة ٠

د ـ اختلاف المدة الزمنية التى تستغرقها المراحل التعليمية المختلفة خلال السلم التعليمى ٠

هـ ـ اختلاف اهداف المراحل التعليمية بصفة عامة •

و ـ اختلاف المناهج •

ومن استقراء الواقع الحالى لدول مجلس التعاون العربى نجد ان لكل دولة من الدول الاربع لديه الكثير من الاسباب التى تدعوا الى التكامل الاقتصادى مع الدول الاخرى •

فالعراق واجه حربا مستعرة استمرت ثمان سنوات والتى قدم خلالها الكثير من التضحيات واصيب بالكثير من الخسائر مما يدعوه الى الاسراع فى البناء والبدء فى مشروعات البناء والتعمير لاصلاح ما دمرته الحرب ، بالاضافة الى الاستمرار فى مشروعات التطوير تحقيقا لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة بعد تقلص الصادرات البترولية مع ما احدثته الحرب من خسائر مما اثر على معدل الانفاق الاضطرارى الذى يدعو الى : اعادة التعمير ، زيادة الانتاج ، رفع مستوى الخدمات• وهذا كله يدفع بالعراق نحو مجلس التعاون العربى •

أما الاردن : فهو ينفرد بمسئولية كبيرة دون الدول العربية

الاخرى حيث يقع على اطول خط مواجهة مع اسرائيل ، الامر الـذى يدعو الى استمرار قواته المسلحة دائما فى حالة تأهب واسـتعداد وهذا بالطبع يحتاج الى موارد كثيرة ، وعلى الجانب الاخـر توجـد الموارد المتواضعة بالنسبة لهذه الالتزامات الامنية خاصة بعد تقلص موارد الدعم بسبب حرب الخليج ، فهذه ظروف تدفع ايضـا الاردن نحو مجلس التعاون العربى .

اما اليمن الشمالى : فقد انت الكثير من ويلات حرب استمرت حوالى ست سنوات ما بين (٦١ ـ ٦٧) هذا بالاضافة الى تواضـع الامكانات والموارد الاقتصادية فهو بلا شك بلد يحتاج الى مزيد مـن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا يتحقق له من خـلال مجلـس التعاون العربى .

واخيرا مصـر : بما تعانيه من مشكلات اقتصادية متعددة تسبب فيها الكثير من العوامل التى منها التضخم السكانى والاعداد الهائلة من الخريجين الذين يمثلون مشكلة ضخمة تجثم على صدر الاقتصـاد المصرى ، وهى البطالة ، هذا ... بالاضافة الى الاختنـاقـات

الاقتصادية التى ترسبت منذ فترة طويلة عانت فيها مصر من حــروب متعددة فى داخل حدودها وخارجها خاصة فى اليمن ، الجزائر ، الكونغو ، والتى ما زالت يعانى من آثارها الاقتصاد المصــرى الى الان .

كل هذه الظروف تدعو الى ضرورة التعاون الموسع بين الـدول الاربع من اجل التكامل الاقتصادى وذلك لتجاوز الضاغطــــات الاقتصادية الجاثمة عليها .

ثالثا : نحو استراتيجية تكامل النظم التعليمية

فى سبيل احداث تكامل فعال بين دول مجلس التعاون العربى الاربعة ، لابد من اعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقـافى فى اطار متكامل اقتصاديا وثقافيا ، ويتم ذلك من خلال توحيـــد الاتجاهات التعليمية العامة فى الدول الاربعة ، ويأتى ذلك بتوحيد الاتجاهات العامة بشأن التربية والتعليم ، ويكون متمشيا مع الاتجاه العام للامة العربية ذات المقومات الثقافية والحضارية والاجتماعيـة المتماثلة من خلال وضع هدف عام للتربية والتعليم فى دول التكامـل

الاربعة ، بحيث يهدف الى تنشئة جيل عربي واعي مستنير ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربي ، متمسكا بالقيم الاخلاقية السامية والمثل العليا الانسانية ، في سلوك الفرد والجماعة ، جيل يهيئ لافراده النمو المتكامل الشخصية ، المتسلح بالعلم والخلق ، كي يرتفعوا بوطنهم ومكانة امتهم العربية الى العلا وتأمين حقها في الحياة الكريمة .

ان ما تحتاجه شعوب دول المجلس الاربعة هو نظام تعليمي ، لا يهتم بتزويد ابنائه بالمعرفة الجامعة فقط ولكنه يحتاج الى نظام تعليمي يساعد على احداث وتحقيق التكامل الثقافي وبالتالي التكامل الاقتصادي ، وهذا يتطلب بالضرورة نوعا من التخطيط التعليمي لرفع مستوى التعليم وتحسين كفاءته من ناحية واستثماره كأداة تنموية من ناحية اخرى ويتم ذلك من خلال ثلاث مراحل :

١ـ السياسة التعليمية :

وتعني الاختيار من بين الاهداف العامة وتحويلها الى أهداف محددة مباشرة اي تحويلها الى مستوى الاغراض ، فهي

الجهود التنظيمية من اجل تحقيق الاغراض يستهدفها المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره مع الالتزام بهذه الجهود اى ان السياسة التعليمية تصبح اطار عام يحكم العمل الادارى والفنى فى كل من النظام التعليمى ومؤسساته ويوجهها كما يحقق منجزاتها •

خصائص السياسة التعليمية :

- ذات طبيعة توجيهية عامة وليست تفصيلية خاصة •
- ذات طبيعة مستمرة ومتطورة •
- ذات طبيعة تسجيلية •
- تشمل مجموعة الاغراض المحددة التى يتميز بالتكامل والترابط•
- تشمل مجموعة الاهداف التربوية العامة التى تحدد الموجهات الرئيسية التى يحتاجها النظام التعليمى لتحقيق اغراضه •

٢- الاستراتيجية التربوية :

وتعنى " الجهد المبذول من اجل الاختيار بين الطرق المتعددة لبلوغ الاغراض التربوية التى تبلور بعض الاهداف العامة

وهى بذلك تتضمن الطرق والبدائل التى عن طريقهـا يمكـن تحقيق الاغراض التربوية كذلك تتضمن الاساليب التى تساعد على المقارنة والاختيار بين البدائل المختلفة وذلك للوصـول الـى قرار للعمل والحركة التى تحقق السياسة التعليمية "•

٢ ـ ١ ـ وظـيفة الاسـتراتيجية :

- تحويل السياسة التعليمية الى مجموعة من القرارات المشـروطة بظروف المكان والزمان•
- ترجمة اغراض السياسة التعليمية الى مصطلحات اجرائية تـبرز معنى المقاصد الحقيقية• او الموارد القابلة للحصر والتجديد والمعايير التى تقوم عليه صناعة القرارات والاحتمالات المختلفة•
- امداد المخططين بما يفيد فى ادراك الطرق المختلفة الـتى تخدم فى تحقيق اغراض هذه السياسة•

٣ ـ التخطـيط التربـوى :

وهو دراسة شاملة متكاملة لازمة للسير فى مراحل واضـحة لتحقيق هدف محدد او مجموعة من اهداف محددة•

لذلك لابد من ترجمة الاستراتيجية الى اهداف اكثر تحديدا تتميز بالخصائص التالية :

- امكانية التحقيق ٠
- القابلية للقياس ٠
- بتحديدها بمكان وزمان معين ٠
- امكانية صياغتها فى عمليات محددة وبكلفة محددة ٠
- قابليتها للتحقيق الافضل والتطوير ٠

وبذلك يكون التخطيط هو الخطوة التالية للاستراتيجية فاذا كانت الاستراتيجية هى الجهد الفكرى المبذول لتحديد الطريق السليم نحو الاغراض المنشودة فان التخطيط هو الجهد العملى الذى ينظم ويدبر من اجل الوصول الى تحقيق الاغراض بالانجازات العملية الملموسة ٠

ولكى تتم خطوات التخطيط التعليمى على ارض الواقع فى دول مجلس التعاون العربى واحداث التكامل الاقتصادى من اجل التنمية الشاملة لابد من :

٣ ـ ١ ـ التكامل الاقتصادى والاجتماعى للمنهج :

لما كانت المدرسة تولد لدى تلاميذها آمالا وطموحات وتطلعات الى مستوى افضل من الحياة فثمة مشكلة تكمن فى مناهجها ، فمهما قامت المدرسة بتعليم المهارات المطلوبة بالضبط فى المناطق الزراعية او الريفية او الحضرية ، فانه من الصعب تصور قيام خريجوها بالعمل المهنى بكفاءة عالية .

لذ لك يجب ان يكون المنهج المقدم للتلاميذ فى المدارس معدا لنظام اقتصادى يقوم على ثورة تكنولوجية فى الزراعة والصناعة والمجالات الاخرى والعمل على تكيفه ومطاوعته لحاجات المجتمعات المختلفة لدول المجلس ويلزم لذ لك :

أ ـ التنسيق المتبادل بين النظم التعليمية وخاصة توحيد السلم التعليمى وكذا اسس المناهج وخطط الدراسة والكتب المدرسية ومستوى الامتحانات وقواعد القبول ومعادلة الشهادات وكذلك اساليب اعداد المعلم والادارة التعليمية .

ب ـ تحقيق الزامية التعليم وتعميقها فى الدول الاربعة وتطويره والتوسع فى محو الامية والعناية بالتعليم الفنى وتكامل

التخصصات المختلفة بحيث يمكن الاستفادة منها باختـــلاف انواعها ودرجاتها واعدادها بين دول المجلس الاربعة وذلك بوضع مخطط عام يهدف الى التنمية الشاملة اجتماعيا واقتصـاديا وثقافيا •

جـ ـ ان تكون اللغة العربية هى لغة التعليم فى مراحله المختلفة فى الدول الاربعة •

د ـ النهوض بتعليم الفتاة فى ضوء المبادىء الدينية والقيم العربيـة والتقدم العلمى مع مراعاة اعدادها الاعداد العربى المناسـب لاى من مجتمعات التجمع الرباعى •

٣ ـ ٢ ـ اعـداد المعـلم :

تعتبر عملية اعداد المعلم عملية بالغة الاهمية فنجاح المعلم فى عمله يتوقف بالدرجة الاولى على نوع الاعداد المهنى الـذى تلقاه • فالمعلم الجيد يمثل شرطا اساسيا فى تطوير العمليـة التعليمية والتربوية ، فان احسن المناهج قد تموت على يـد معلم لا يقدر على تدريسها والمنهج الميت قد تعود اليــه الحياة اذا ما قام بتدريسه معلما ناجحا قديرا • لذلـك فان

اختيار الشخص المناسب للعملية التعليمية يعتبر حجر الاساس في اعداد المعلم الناجح لذلك.

٣-٢-١ يجب وضع اسس علمية موحدة في دول المجلس لاختيار اصلح العناصر من بين المتقدمين لمعاهد وكليات اعداد المعلمين يراعى فيها الصفات الشخصية للمعلم.

٣-٢-٢ يجب ان يقوم منهج اعداد المعلمين على الاسس الاتيه:

- الدراسات الثقافية العامة.
- الدراسات التخصصية التي يقوم بتدريسها.
- الدراسة المهنية وتشمل الاعداد التربوي له عن طريق دراسة علم النفس وتاريخ التربية ونظرياتها والتربية المقارنة والادارة المدرسية وطرق التدريس للمواد الاخرى.
- التدريب العملي.
- القيام بالبحث والتجريب الميداني.

٣- العناية باعداد المعلم العربي الصالح للعمل في اي من الدول الاربعة من خلال اعداد :

- روحي : بتزويده بالمبادئ الدينية والقيم العربية الأصيلة.

- قومـــى : بتزويده بالثقافة العربية التى تتخطى حـــدود التجمع الرباعى •

- مهـــنى : بتزويده بأحدث النظريات العلمية والتربوية وطرق التدريس •

- علمـــى : بتزويده بأساس علمى متين متنوع من مناهـــج التجمع الرباعى •

٤- تأكيد الذاتيه الثقافية العربية الاسلامية ، حيث انها شـــرط لتأكيد النسيج الاجتماعى والوطنى ، والتعليم سلاح فعال فى تجسيد هذه الذاتيه وابرازها لتدعم وحدة المجتمع ومن ثـــم تأصيل القومية العربية فى نفوس جميع افراد الدول الاربعة •

٥- لما كانت طبيعة عمل المعلم تحتم عليه التعامل مع انماط مختلفة من التلاميذ فان ذلك يقتضى بطبيعة الحال ان يكون ذا شخصية متكاملة متعددة الجوانب متوافر فيها العناصر الاساسية للمعلم مثل سلامة النطق والسمع والبصر ، الى جانب الثبات الانفعالى والاتزان النفسى والميل الصادق نحو مهنة التدريس وهنـــاك مقاييس تستخدم لقياس كفاءة المعلمين منها اختبار العوامـــل

الستة عشرة لكلتل الذى يعد مقياس جيد للتنبوء بالنجاح فى مهنة التدريس من حيث ان بعض السمات كيقظة الضمير ورجاحة العقل وضبط النفس ترتبط بالقدرة على التدريس. كما يوجد مقياس اخر وضعه معهد كمبردج لقياس القدرة على التدريس وهو مكون من خمس فئات أو مستويات للاداء تتراوح بين الممتاز والردى٫.

٦- وضع التشريعات التى تحدد حقوق المعلمين وواجباتهم مثل :

- حالة الاستقرار المهنى ومنح المعلمين الحماية الكافية ضد ما يهدد حاضرهم ومستقبلهم المهنى .
- ضمان الحرية الاكاديمية والمهنية للمعلمين .
- اعطاء اهمية خاصة لمرتبات المعلمين بحيث تتساوى مع نظرائهم فى المهن الاخرى التى تتطلب مؤهلات متماثلة .
- تحديد ساعات العمل المطلوبة مع مراعاة اعباء المهنة.
- توسيع مجال الترقيات امام المعلمين .
- توفير الضمان الاجتماعى للمعلمين بما يتمشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٥٢ وبخاصة فى حالة العجز والشيخوخة .

٧ـ انشاء اتحاد يضم معلمى مجلس التعاون العربى يكون من مهامه تنسيق نشاط المعلمين والارتفاع بمستويات المعلمين المادية والمهنية والعلمية والارتقاء بالمهنة وتوثيق العلاقة بينه وبين اتحاد المعلمين العرب والمنظمات الدولية • وعليه فعملية اعداد المعلم العربى فى اطار التكامل الاقتصادى فى اطار التكامل الاقتصادى فى دول مجلس التعاون تشمل ثلاثة جوانب رئيسية هى :

أ ـ الاعداد الثقافى العام:

وهو شرط اساسى لمهنة التدريس ، فالثقافة العامة ضرورية لكل معلم بحكم كونه مربيا ويكون أكثر قدرة على اداء عمله• فكلما زادت المعلومات العامة لديه كلما كان اكثر قدرة على نيل ثقة تلاميذه والتأثير فيهم ومن زاوية اخرى فان الثقافة العامة تساعد المعلم على نضج شخصيته واتساع افقه وسعة ادراكه مما يخلصه من روح التعصب لجنسيته الاقليمية او لتخصصه الدقيق او ميدان عمله الضيق ، كما ان الثقافة العامة ضرورة لنجاح المعلم فى قيامه بالدور الاجتماعى المطلوب منه• فهو قائد وموجه فى

منطقة عليه • حيث تحتم عليه طبيعة العلاقات الاجتماعية المستمدة من دوره المهني ان يكون على صلة بقطاع عريض من الناس وتفرض عليه هذه العلاقات مواقف تحتاج الى اساس عريض من الثقافة العامة لكي يواجهها بنجاح •

لذلك يجب ان يلم المعلم بقدر واسع من المعلومات العامة والمعارف بصفة عامة وحول دول المجلس بصفة خاصة ، كما ان اجادة اللغة القومية ضرورية لانها اداة المعلم ووسيلته بجانب اجادة لغة اجنبية شرط اساسي لانفتاح عقله على العالم الخارجي واتصاله بصورة مباشرة ومستمرة بالجديد في ميدان تخصصه • كما يلزم له قدر من العلوم الانسانية كالتاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة والادب وقدر عام من العلوم الطبيعية والتكنولوجية وقدر من الفنون الجميلة على اختلاف اشكالها ، وقد يبدو ذلك مبالغ فيه وكثيرا ولكن واقع مطالب المهنة يزداد ويتسع باستمرار ، فمعلم دول مجلس التعاون العربي يجب ان يكون دائرة معارف صغيرة متنقلة •

ب ـ الاساس الاكاديمى والتخصص :

ان تعمق المعلم فى مادة تخصصه شرط اساس لنجاحه كمعلم ، كما يجب ان يؤمن بقيمة مادته وأهميتها حتى يستطيع ان يؤثر فى تلاميذه ويحملهم على احترامه وهذا يقتضى منه ان يكون متجددا فى معلوماته لا يفقد احساسه بقيمته واهميته كمعلم .

جـ ـ الاساس المهنى :

وهو ما يميز المعلم كرجل له اصوله المهنية التى تتطلب المران والتدريب المستمر والثقافة المهنية تكسب المعلم اسرار مهنة التدريس واصولها . فلكل مهنة اسرارها التى لا يعرفها الا اصحابها كما ان لكل مهنة مشاكلها . فمهنة التدريس لها مشكلة خاصة وهى دخول البعض الى المهنة من الابواب الخلفية دون سابق اعداد مهنى .

وجانب الاعداد المهنى للمعلم يشتمل على الحقائق والمعلومات المتعلقة بشخصيته ونموه وما يفرضه هذا النمو على

المعلم من واجبات تربوية كما يشتمل على طريق التدريس واهداف العملية التربوية وطبيعتها ومغزاها بالنسبة للفرد والمجتمع ونظرا لانتشار تقنيات التعليم الذاتى فى التكنولوجيا التربوية الحديثة سواء من اساليب البرمجة او استخدام الوسائل المتعددة فلا بد من :

- تدريب المعلم على مهارات تصميم الدروس او مهارات برمجة الدروس ، حتى يستطيع التعامل مع التقنيات الجديدة فى الاجهزة والبرامج والنظم التعليمية •
- ادخال تقنيات تصميم الدروس للتعلم الذاتى مثل تصميم الدروس المبرمجة أو تصميم الدروس بالحقائب والرزم التعليمية وكذلك تصميم الدروس بالوسائل السمعية والبصرية فى مناهج كليات التربية ومعاهد اعداد المعلمين بدول المجلس•
- نظرا لبدء انتشار الكمبيوتر فى بعض الهيئات العربية فيتطلب ذلك وضع خطة متكاملة لاستخدام الكمبيوتر فى اعداد المعلمين وتعلم ابجدية الكمبيوتر وادخال المفاهيم العامة فى مناهج اعداد المعلمين•

- توحيد نظم اعداد المعلم لكل مرحلة تعليمية لكى يتمشى مع النظم العالمية المعاصرة كما فى انجلترا وامريكا حيث يتقارب نظام اعداد معلمى المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية بدرجة كبيرة فالمعهد الواحد يضم النوعين من المعلمين وتتساوى مدة الدراسة وشروط الالتحاق والمواد الدراسية بل وتتوحد بعض هذه المواد ولا يكون الاختلاف الا فى بعض المواد المرتبطة بطبيعة كل مرحلة من حيث مميزات النمو الخاصة بها وطرق التدريس .

خاتمة :

لقد كان نتيجة للاختلافات فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية لدول التجمع العربى اثرا فى اختلاف النظم التعليمية فى كل منهم . ومع ظهور مجلس التعاون العربى برزت الحاجة الى استراتيجية التكامل النظم التعليمية فى دول المجلس من اجل تحقيق التكامل بدرجة عالية من الفعالية لكى يؤدى الى تحقيق الغرض المنشود منه .

وقد توصل الباحث الى عدة نتائج منها :

١ـ اختلاف نوعيات التعليم قبل الجامعى والجامعى كما وكيفا .

٢ـ تعدد وتنوع المؤسسات التربوية والمسئولة باعداد المعلم فى مراحل التعليم المختلفة.

٣ـ اختلاف الفترات الزمنية لمكونات السلم التعليمى فى كل دولة من الدول الاربع.

٤ـ اختلاف محتوى المناهج الدراسية.

ومع وجود الاسباب الداعية للتكامل الاقتصادى المستمدة من واقع كل دولة من دول مجلس التعاون العربى كان لابد من وضع استراتيجية تحقق هذا التكامل ويتم ذلك من خلال ثلاث مراحل :

١ـ السياسة التعليمية.

٢ـ الاستراتيجية التربوية.

٣ـ التخطيط التربوى والذى يهتم بكل من :

أ ـ التكامل الاقتصادى والاجتماعى للمنهج .

ب ـ اعداد المعلم اعدادا ثقافيا عاما وأكاديميا وتخصصيا بالاضافة الى الاعداد المهنى السليم.

الفصل الثالث

نشأة الإدارة التربوية و تطورها

المحتويات :

- الإدارة التربوية :.

في المجتمعات البدائية

في العصور الوسطى

في العصـــر الحديث

- مفهوم الإدارة العامة :
- مفهوم الإدارة التربوية
- علاقة الإدارة التربوية بالإدارة العامة
- أهمية الإدارة التعليمية
- مستويات عمل الإدارة التعليمية
- ميادين الإدارة التعليمية
- العناصر الأساسية المكونة للإدارة التعليمية
- طبيعة عمل الإدارة التربوية

نشأة الإدارة التعليمية

قبل أن نتناول مفهوم الإدارة التعليميـة ونظرياتها وتطورها نشير بإيجاز الى ماكانت عليه الإدارة التربوية فى العصور الماضية قبل عصرنا الحاضر.

١-فى المجتمعات البدائية:

من المعروف أنه فى عصـور مـا قبل ظهور المدارس؛ كانت أمور التربيـة؛ توكل الى الإسرة ؛ حيث تعيش بين العشيرة والقبيلة فالإسرة تتولىتوجيه ابنائها نحو عمل يدوى أو صناعة متواضعة أو حرفة متوارثة الى غير ذلك من الإعمال التى يتولاها الخلف عن السلف فى المجتمعات البدائية بالإضافة الى وجود جماعة من رجال القبيلة شبه متخصصة فى بعض الإعمال كتشكل المعادن وصناعة ا لات وبعض الملابس والمنسوجات وكذلك أعمال التطبيب والسحر وممارسة الطقوس العقائدية بالإضافة الى توجية النصح وتطبيع الناشئين بالعادات والتقاليد التى تراها القبيلة ويقرها شيوخها فى مجالسهم ومناسباتهم.

وإذا جاز لنا تسمية هذا بادارة شئون التربيـة أوالتعليم فانه يكون فى أبسط صوره لهذه الإدارة وأدنى مراتب مستوياتها.

الادارة فى العصور القديمة:

(١)عند الفراعنة:

ارتبطت أمور التعليم عند قدماء المصريين الى حد كبير بأمور الدين حيث كان التعليم يتم غالبا فى المعابد وداخل هياكل القربى والمعبودات ومن ثم كان يقوم على ادارة التعليم رجال الدين أو الكهنة.

وربما لا نكون فعالين اذا قلنا ان ادارة التعليم فى مصر الفرعونية كـانت ادارة مركزية حيث كانت الحكومة بما لديهـا من سلطات رسمية ودينية هى التـى تشرف على التعليم وتعتبره من مسئولياتها ويتولى موظفوها إدارته والعمل به.

كذلك كانت الدولة تتولى تمويل التعليم والإنفاق علية مقابل مصروفات ضئيلة يدفعها أولياء أمور التلاميذ .(بما يماثل الرسوم المدرسية بأبسط صورها فى الوقت الحاضر).

وكانت هذة المجانية متبعة فى المدارس العامة وفى كليات المعابد بالإضافة الى ذلك كانت تقدم للتلاميذ وجبات غذائية مجانية فى معظم مراحل التعليم.

(ب)عند اليونان:

وهنا نضرب مثالين متباينين:

١-بالنسبة اسبرطة.

كانت أمور التربية مركزة فى يد الدولة حيث التربية العسكرية البدنية العنيفة منذ نعومة أظفار الناشئين داخل معسكرات ولمدة طويلة من حياتهم يتمرسون خلالها ثوقتا من ضراوة القتال وضروبامن قسوة الهجوم على أعدائهم والدفاع عن بلادهم.

أما العلوم العقلية والجمالية وانواع المعرفة فقد كـانت التربية الإسبرطية تفتقر اليها ولم يوجهه الإسبرطيون عنايتهم لدراستها إلا فى أضيق الحدود وبالقدر المحدود وبالقدر الذى يهيئهم للحياة العسكرية القاسية حتى أنهم كانوا يعودون اطفالهم وشبابهم على انشاد القوانين التى تنظم حياتهم واغانى الحرب التى تلهب حماسهم وكانت تعاليم حكيمهم ((ليكرجوس)) هى أسس تشر يعاتهم فى الحياة.

٣-بالنسبة لأثينا.

كان التعليم فى أثينا -على نقيض ما كان فى اسبرطة-يعمل على تكامل الشخصية الإثينية وتوازنها حيث تهدف التربية الى بناء جسم قوى؛ رشيق وعقل مفكر وروح مرهفة ومواطن يستطيع تحمل مسئوليته وكانت الدوله تقدم انواعا من التعليم تحرص على ان يتعلمها النشئ وفق أسس معينة وطبقا لتعاليم حكيمهم " صولون " مع أتاحة الفرص امامهم للتعبير عن ذواتهم وتنمية قدارتهم واختيار مايرغبون تعلمه من صنوف المعرفه ومن ثم كان التعليم يترك فى أيدى الأباء يوجهون أبناءهم كيفما يرغبون ولايعنى هذا ان الدولة كانت لاتتدخل فى أمور التعليم اذ أنها كانت تقوم ببعض الوظائف والخدمات وتشرف على التدريبات العسكرية للشباب وقد كان من بين فلاسفة اثينا مثل " افلاطون وارسطو " من يرى ضرورة اشراف الدولة على التعليم وان يقوم بهذه المهمة رجال على جانب كبير من الحكمة والمعرفة والخبرة لأهمية ذلك فى إعداد النشء للحياة.

(ج)عند الرومان:

كان التعليم فى العصور الأولى للدولة الرومانية (القرون الثلاثة قبل الميلاد)من مسئوليات الإسرة حيث كان الأب يصطحب ابنه فى الحقل حيث يقوم بفلاحة الأرض أو حيث يمارس عملا من الإعمال أو فى المجالس الدينية وغيرها حيث تمارس الطقوس والعادات و يظل كذ لك الى ان يبلغ سن السادسة عشرة حيث يعد إعداد يتلاءم مع متطلبات خدمة وطنه فينخرط فى سلك الجندية ليكون المحارب الشجاع.

ثم تغيرت طبيعة التعليم بعد ذلك (فى عهد الجمهورية ؛ ثم فى عهد الإمبرطورية) حيث قسم التعليم الى مراحل وتنوعت الدراسة فيه وشرعت الدولة تشرف على المدارس والتعليم بصفة عامة رغبة من الإباطرة فى تقدم

العلم والحياة الفكرية وعندما قوى سلطان الكنيسة(فى عهد الإمبرطور) رأت ان تشترك مع الدولة فى الإشراف على التعليم الدينى والمدنى لا سيما فى الفترة مابين القرن الخامس والقرن السابع الميلاديين وبطبيعة الحال كانت مدارس التعليم المدنى اكثر من غيرها مما جعل الدولة تتولى الإشراف عليها.

ثـ فى العصور الوسطى:

(أ)فى الشرق العربى:

(حيث العصور الأولى للإسلام)

من المعروف أن الإسلام دين ودولة ومن ثم فهو دين متكامل يعمل على اعداد الفرد لحياته ومجتمعه ويحرص على إنجاح الفرد فى حياته من أجل نفسه ومن أجل أمته.

فالتربية الإسلامية تربية فردية واجتماعية فى نفس الوقت .

والإسلام يحرص على العلم وتعليمه لمعتنقيه ذكوراً وإناثاً وبالتالى فمن يتولى أمر المسلمين لابد وأن يعنى بحياتهم العلمية والتربوية وهذا ما كان علية أمراء المسلمين فى مختلف العصور.

ففى العصور الإسلامية الأولى كان المسجد معهدا للتعليم الى جانب كونه مكاناً للعبادة (ناهيك عن أمور أخرى كالسياسة ومدارسة شئون المسلمين) وكان ذلك يملى على ولاة الإمر ضرورة الإهتمام بالمساجد من حيث هى معاهد للتعليم فضلاً عن أغراضها الإخرى.

وعندما وجدت المدارس فى الأمصار الإسلامية حرص المسئولون على الإهتمام بها واعدادها للدارسين وتجهيزها بمتطلبات الدارسة العلمية الملائمة لظروف الحياة فى مجتمعاتهم وحرصت الدولة على امدادها بالأموال اللازمة فهى تدفع رواتب للمعلمين وهى تقيم لهم ولتلاميذهم الدور والأبنية لسكناهم وهى تدعو طلابها الى التفوق فى سباق العلم بما تخصصه من حوافز ووسائل

تشجيع وذلك كما حدث فى عصور العباسيين والفاطميين والأيوبيين وغيرهم وان اختلف مفهوم المدارس فى تلك العصور عن مفهومها فى العصر الحاضر.

(ب)فى بلاد اوربا:

من الملاحظ أن الفترة الأولى من العصور الوسطى فى اوربا اتسمت بقوة سلطان الكنيسة على الناس بحيث تطاع أوامراها وتنفذ دون شك أو تردد بل ان أية مخالفة لهذه الأوامر كانت تعتبر خطيئة كبرى ؛ فقد كانت دولة فوق الدول الأوربية تضطلع بمهام كثيرة منها شئون العبادات والمسائل الدينية وشئون التعليم والحروب وغيرها أى أنها جمعت بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية .

بيد ان الحال قد تغير خلال الفترة الأخيرة من تلك العصور نتيجة لما وصمت به الكنيسة من ممارسة للنظام الإقطاعى ومتاجره بالمناصب الكنسية وخدماتها وانحدار رجال الدين الى مستويات وضيعة من الإخلاق والفساد والمطامع ومن ثم ظهرت صيحات الاحتجاج التى تنادى بالإصلاح وضرورة التوفيق بين الأفكار والمعتقدات الدينية الرئيسية والإهتمامات الدنيوية المختلفة اللازمة لحياة البشر.

أما من حيث الإشراف على التعليم فى العصور الوسطى الأوربية فقد قامت الكنيسة بدور كبير فى هذا الإشراف حيث كان رجال الدين يشرفون على مدارس الأديرة والكاتدرائيات كما كان يقومون بالتدريس فيها.

بالإضافة الى ذلك كان الملك والأباطرة يشاركون فى الإشراف على التعليم كما حدث فى عهد ((شارلمان)) وخلفائه حتى انه يمكن القول بوجود ثنائية الإشراف علىشئون التعليم (من قبل السلطة الدينية وكذلك السلطة الزمنية):-

ج- عصور النهضة والإصلاح بأوربا:

استمر الأخذ بمبدأ الإشراف على شئون التعليم من قبل الدولة (كسلطة مدنية)

ومن قبل الكنيسة (كسلطة دينية) لاسيما بعد قيام الثورات السياسية والإقتصادية والدينية فى كثير من دول أوربا ثم ما تم من كشوف جغرافية هامة وما صاحب ذلك من تنشيط الثقافة والمعرفة وانتشار المدارس فى المدن والقرى بالإضافة الى استمرار ارتفاع صيحات الإصلاح الدينى والفكرى .ال وظهرت آراء تنادى بجعل التعليم من مسئولية الدولة وبضرورةالأخذ بمركز إدرات فى يد السلطات الحاكمة .

غير أن بعض الدول الأوربية لم تحبذ هذا النداء ورأت أن يكون التعليم من مسئولية الأفراد دون تقييد لحرياتهم وظلت الأمور كذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر حيث انشئت نظم تعليمية تتلاءم مع وجود القوميات الجديدة وعندئذ تولت هذه الدول الإشراف على التعليم بها يؤيدها فى ذلك مايقف خلفها من فلسفة تربوية توجهها أو ماتنص عليه دساتيرها بشأن التعليم فيها.

الإدارة التربوية فى العصر الحديث

يعتبر علم الإدارة بوجة عام والإدارة التعليمية بوجه خاص من العلوم الحديثة نسبيا حيث ظهر أول مفهوم للإدارة بمعناها عام١٩١١ وتطورت الإدارة تطورا سريعا بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان تطورها ضرورة ملحة من الضرورات التى فرضتها الرغبة فى استغلال الإمكانيات المتاحة المادية والبشرية استغلال يكفل لها الحصول على أفضل النتائج.

و يعتبر ميدان الإدارة التعليمية كذلك من ميادين الدراسات الحديثة وليدة القرن العشرين وان كانت الممارسة الفعلية لها قديمة قدم الحضارة البشرية نفسها إلا أن تطور الإدارة التعليمية على أساس علمى اعتمد فى ذلك على تطور مفاهيم الإدارة فى مجالات الصناعة وإدارة الأعمال فى النصف الأول من القرن العشرين وحتى اليوم.

ومن المؤسسات الصناعية والتجارية انتقل علم الإدارة الى مجال التربية فظهر نتيجة لذلك نظريات تتصل مباشرة بالإدارة التعليمية . ولم تبدأ الإدارة التعليمية تظهر كعلم مستقل عن الإدارة العامة إلا منذ عام ١٩٤٦.

وقد تطورت النظرة الى الإدارة التعليمية تطورا كبيرا فى السنوات الأخيرة وجاء هذا التطور نتيجة لعدد من العوامل منها:

١-اضفاء الصبغة العلمية على الإدارة واعتبار من يعمل بالإدارة صاحب مهنة

٢-تركز الدراسة على الإدارة التعليمية باعتبارها ظاهرة سلوك وأداء وتفاعل اجتماعي وعلاقات انسانية وغيرها.

٣-استخدام النظريات والنماذج فى دراسة الإدارة التعليمية .

٤-تحليل الإدارة الى بعدين رئيسين أحدهما يتعلق بالمستوى والآخر بالطريقة.

٥-الإعتراف بالقوى الجديدة التى تشكل النظرة الجديدة للإدارة كالتكنولوجيا الحديثة والظواهر السكانية والعقائدية الإيديولوجية والتغير والصراع فى نظام القيم والتفجر المعرفى وغيرها.

٦-اهتمام الباحثين بدرجة كبيرة بالدراسة العلمية للإدارة.

وتعليم الإدارة التعليمية من حيث أنه نوع من التعليم مثله فى ذلك مثل الطب والقانون ينبغى أن يستهدف اكساب الدارسين والمعلمين المهارات والإتجاهات التى تساعدهم فى فهم وحل المشكلات الإدارية فى مجال عملهم وتخصصاتهم .

وتعليم الإدارة بهذاالمفهوم يتطلب اذن:

١-أن تركز المادة التعليمية على نتائج البحوث الميدانية و المسحية و الوصفية

٢- ألا تقتصر وسائل التعليم فى مجالات الإدارة التعليمية على الأساليب التقليدية كالمحاضرات النظرية بل يجب أن تمتد لتشمل مناقشة الحالات و تمثيل

الأدوار و التدريب بالإضافة إلى قدر مناسب من النشاط الميدانى .

٣- أن يتوفر فى المشتغلين بالتدريس فى هذا الميدان المعرفة و الدراية بأصول الإدارة و الخبرة العلمية النشطة بالإضافة إلى الإهتمام و الخبرة بالبحوث الميدانية .

٤-أن يكتفى فى المراحل الاولى من تعليم الإدارة بإعداد الممارس العام.

على أن يقتصر إعداد المتخصصين على من يتوافر فيهم القدرات الذهنية و البحثية للممارسة العمليات الإدارية فى الوظائف العليا أو من تتوافر فيهم القدرة على عمل البحوث فى الدراسات العليا .

و دراسة الإدارة التعليمية يهم بوجه عام أربع فئات هم :

- فئة العاملين فى وزارة التربية و التعليم و مجالات الإدارة التعليمية بوجه عام .
- فئة المتأثرين بالإدارة التعليمية و بقراراتها و لوائحها و أنظمتها .
- طلاب كلية التربية .
- الباحثين فى مجال الإدارة و المهتمين بدراسة ديناميتها و قواعد و أنماط السلوك بها .

مفهوم الإدارة التربوية (التعليمية)

إن بيان ماهية الإدارة التربوية وأنماطها وسماتها له صلته ببيان ماهية الإدارة العامةإلا أن الإدارة بما لها من سمات وخصائص مستمدة من طبيعة العمل التربوى لها تعريف يختلف فى تفصيلاته عن تعريف الإدارة العامة

وانطلاقا من هذا نرى البدء بإلقاء الضوء على ماهية الإدارة العامة والإدارة التعليمية والعلاقة التى بينهما.

كما تقتضى المعالجة لأى موضوع العناية بتحديد مسميات الألفاظ والمفاهيم المستخدمة . وتبرز دائما مشكلة التعريفات لتفرض نفسها بالحاح.. وإذا كان المناطقة قد اشترطوا لتعريفاتهم أن تكون مانعة جامعة وهم يعنون بذلك أن يكون التعريف محددا ومتصفا بالشمول فإنه قد أصبح من أهم معايير أى دراسة علمية مدى التزامها بالتعريفات الإجرائية أى تعريف المفهوم بطريقة إجرائية .

و يعتبر بردجمان عالم الطبيعة المعروف رائد المفاهيم الإجرائية و قد حدد المقصود بها على النحو التالى :-

" ما نعنيه بأى مفهوم – بصفة عامة – لا يخرج عن كونه مجموعة من ا لإجراءات أو العمليات . و المفهوم مرادف لما يقابله من الإجراءات . و بمعنى آخر الإجرائية هى طريقة التفكير التى تؤمن بأن :

١- المفاهيم تحدد معانيها بوسائل الملاحظة و الإستقصاء المستخدمة فى الوصول إليها .

٢- المفاهيم لا معنى لها بعيدة عن إجراءاتها و عملياتها .

ماهية الإدارة العامة :-

علم الإدارة العامة علم حديث العهد لم تبدأ دراساته بصورة منظمة إلا منذ حوالى سنة ١٩٠٠م ولكنة قفز قفزات كبيرة عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية إذ أن ظروف الحرب وضعت كل من الإمكانيات البشرية والموارد المادية من ناحية وكثرة أعباء الدولة إبان الأزمات من ناحية أخرى تستلزم ادارة على درجة عالية من الكفاءة حتى تستطيع الإضطلاع بهذه الأعباء فالإدارة لها دور مهم فى تقدم المجتمع لان استخدامها يضمن الإستخدام السليم لموارد المجتمع والإستفادة من أحداث التطورات العلمية الحديثة فى تطبيقها وتكييفها طبقا لموارد وامكانيات كل مجتمع .

وكلمة *ادارة Administration* فـي الإصـل اللاتينـي ذات شـقين همـا Ad.بمعنى To وministar بمعنى يخدم serve وهى بذلك تعنى الخدمـة علـى أساس أن من يعمل بالإدارة يقوم بخدمة الآخرين .

هذا وتعرف الإدارة بمعناها العام على أنها:

نوع من التعاون والتنسيق بين الجهود البشرية المختلفة من أجل تحقيق هدف معين.

أوأنها تخطيط وتنظيم وقيادة وضبط جهود أعضاء التنظيم وهى اسـتخدام المصادر التنظيمية لتحقيق أهداف المنظمة المنشودة.

أو أنها العمل مع أفراد أومجموعات أو من خلالهم لتحقيق أهداف المنظمة.

أو أنها الإستفادة الحقيقة من الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق الإهـداف المنشودة.

أوأنها عملية التخطيط والتنظيم والتوجيـه وإثارة الدوافع للإنتاج وإدارة العمل والعاملين فى تنظيم ما يهدف تحقيق هذا التنظيم.

وثمة أراء تؤكد علـى أهمية العنصر البشرى فى هذا المجال الإدارى حيث تعرف الإدارة على أنها العملية التى تختص بتوجيه الجهود البشرية المشتركة للمنظمة لتحقيق بعض الإهداف.

أو أنها عملية توجيه لجهود البشر وضبط فاعليتهم وتحسين سلوكهم لتتلاءم مـع متطلبات التنظيم

أو أنها عملية توجيه للجهود البشرية فى المنظمة لتحقيق هدف معين.

أما بعض الآراء اللأخرى فتعرف *الإدارة* بأنها :

عملية اتخاذ قرارت تقوم على العلم الدراسة وتولد القدرة التى تحقق الربط بيـن مختلف عناصر النظم التنظيمية بأسلوب يهدف الى تحقيق الأهداف التنظيمية.

أو أنها مراحل اتخاذ القرارت والرقابة علي أعمال القوى الإنسانية بقصد تحقيق الإهداف السابق تقريرها.

وبتحليل التعريفات والإراء الخاصة بمعنى الإدارة نجدها- جمعيا-تتفق فيما بينها على جوهر الإدارة وهو كيفية التعامل مع الموارد البشرية والمادية المتاحة لتحقيق أهداف منشودة بأقل جهد بشرى وبأدنى تكلفة وفى أقصر وقت ممكن إلا انها أغفلت-جميعا-العالم الخارجى المحيط بالمنظمات التى تعمل الإدارة على تحقيقها.

ومن المفاهيم المعاصرة فى إدارة المنظمات وتطويرها النظرة الإيكولوجية أو البيئية ، وكلمة إيكولوجية مستمدة من الأصل اليونانى Decology و تعبر عن أحد فروع علم الحياة الذى يبحث فى العلاقة بين الكائنات الحية organisms والبيئة التى تعيش فيها .

ولقد جاء استخدام هذة النظرة البيئية فى حقل الإدارة العامة قبل غيره من حقول المعرفة الإنسانية نظرا للعلاقة الوثيقة بين المنظمات الإدارية والمتغيرات البيئية المحيطة بها والتى اكتشفتها ملاحظات الباحثين ودراساتهم الميدانية ويعتبر جاوسGous من أول الداعين الى تطوير طريقة إيكولوجية لدراسة الإدارة العامة تبدأ من الأفراد والجماعات والأماكن وتنتقل إلى الإجراءات والقواعد ثم تتناول البيئة والمكان والظروف المحيطة والعادات والعلاقات الإجتماعية التى تكون طريقة عيشهم ، كان ذلك عام ١٩٤٧م ، غير أن هذه النظرة العلمية ظلت مجرد دعوة وطموح حتى جاءت كتابات رجز Rigs وجعلت منها حقيقة ومنهجا علميا وعمليا.

ومن ثم يمكن ***تعريف الإدارة العامة*** على أنها العملية التى تدار بها منظمة ما فى مجتمع ما وفقا لأيديولوجيته السائدة وظروفه السياسية والإقتصادية والإجتماعية لتحقيق أهداف معينة وذلك فى إطار مناخ تتوافر فيه علاقات إنسانية سليمة والأدوات والأساليب العصرية فى الإدارة للحصول على أفضل النتائج بأقل جهد وبأدنى تكلفة وفى أقصر وقت ممكن .

هذا وإذا كانت الإدارة تهدف الى تحقيق أهداف عامة أطلق عليها فى هذه الحالة الإدارة العامة .

واذا كانت الإدارة تهدف الى تحقيق أهداف خاصة بتنفيذ سياسة خاصة تتفق وطبيعة عمل المشروعات الخاصة أطلق عليها إدارة الإعمال أوكما يسميها البعض بادارة المشروعات الخاصة .

ومن ثم نجد أن الفرق بين النوعين من الإدارة (الإدارة العامة وإدارة الإعمال) يرجع إلى المجال الذى تعمل فيه الإدارة أما مبادىء الإدارة التى تحكم الإثنين فهى واحدة .

هذا بالإضافة إلى ان هناك عناصر أساسية ترتكز عليها الإدارة لا تختلف باختلاف المجال الذى تمارس فيه .

ويمكن تحديد هذه العناصر فيما يلى :

(١)أن الإدارة ترتبط بمنظمات أو تنظيمات من الناس وتسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة .

(٢)أن الإدارة تسعى -بل تنشأ- لتحقيق أهداف.

(٣)أن الإدارة عملية تتضمن بجانب تحديد أهداف عمليات اخرى فرعية كالتخطيط والتأكد من تنفيذ الخطط.

(٤)أن اتخاذالقرارات هو أساس الإدارة وأن القرارات التى تتخذ تنفذ بواسطة أفراد أخرين.

(٥)أن الإدارة تعنى بتوجيه سلوك الأفراد لتحقيق الأهداف المحددة .

(٦)أن الإدارة تعتمد على موارد بشرية ومادية وأن هذه الموارد يمكن استخدامها بأكثر من طريقة ولذلك فإن الإدارة تعمل على اختيار أفضل هذه الطرق.

ماهية الإدارة التعليمية :

أما من حيث تعريف الإدارة التعليمية فليس هناك تعريف عام شامل محدد متفق عليه من جانب المتخصصين والمشتغلين بميدان الإدارة التعليمية .

ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظرهم المتعلقة بهذا الإنسان ومن ثم فهناك تعريفات كثيرة يجب استعراض بعضها فى هذا المقام .

فالإدارة التعليمية تعرف من وجهة نظر البعض بأنها:

العملية الخلاقة التى يمكن بمقتضاها توفير الموارد البشرية و المادية وتوجيه الاستفادة منها بما يحقق الأهداف التربوية تحقيقا فعالا فى إطار مناخ تتوافر فيه علاقات إنسانية مواتية وتعاون مثمر .

أو هى عملية توجيه ورقابة وإدارة كل الأمور المتعلقة بشئون التعليم بما فيها الأمور الإدارية

أو هى إدارة وتنظيم وتوجيه وتقويم المؤسسة التعليمية .

أما البعض الأخر فيعرفون الإدارة التعليمية بأنها:

مجموعة الأفكار والاتجاهات والفعاليات الإنسانية التى توضح الأهداف وتضع الخطط وتنظم الهياكل التنظيمية وتخلق الوظائف الإدارية التى تعمل بالتنفيذ والتدريب والمتابعة والتقويم على تحقيق السياسة العامة للتعليم فىالمجتمع .

أو أنها علم وفن تسيير العناصر البشرية فى إطار المؤسسات التعليمية ذات الأنظمة واللوائح التى تهدف لتحقيق أهداف معينة بوجود تسهيلات وإمكانيات مادية فى زمان ومكان محددين).

اوأنها كل نشاط يتحقق من ورائه الأغراض التربوية تحقيقا فعلا منتجا.

وبتحليل تعريفات الإدارة التعليمية المذكورة فيما سبق نجدها -جميعا-ركزت على كيفية التعامل مع المدخلات التعليمية المختلفة لتحقيق الإهداف التربوية وأغفلت ظروف المجتمع السياسية والإقتصادية و الاجتماعية ....وكذا

أيديولوجيته السائدة وأثرها على كيفية هذا التعامل.

ومن ثم يمكن تعريف الإدارة التعليمية بأنها العملية التى يدار بها نظام التعليم فى مجتمع ما وفقا لإيديولوجيتة وظروفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع القومية من التعليم وهى تربية الصغار والكبار - وإعدادهم للحياة فى المجتمع وتوفير القوى البشرية اللازمة لدفع حركة الحياة فيه وتحقيق أهداف المجتمع القريبة والبعيدة وتحقيق أهداف أفراده وذلك فى إطار مناخ تتوافر فيه علاقات إنسانية سليمة وكذا الأدوات والأساليب العصرية فى مجال الفكر التربوى و الإدارى للحصول على أفضل النتائج بأقل جهد وبأدنى تكلفة وفى أقصر وقت ممكن.

وبهذا تكون الإدارة التعليمية متمشية مع ظروف المجتمع الثقافية كما تتسم بالمرونة حتى تتكيف حسب ظروف الوسط البيئى المحيط بها وتكون عصرية بمتابعتها الجديد فى مجال التربية والإدارة واختيار ما يناسب مناخها العام وهذا مايزيد من فاعلية وكفاءة الإدارة فى ميدان التعليم.

علاقة الإدارة التعليمية بالإدارة العامة.

الإدارة التعليمية من أهم مجالات الإدارة العامة لإنها تتولى إدارة النظام التعليمى كما تعتبر العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل لأن الإدارة التعليمية تتفق مع الإدارة العامة فى الإطار العام للعمل.

أما فيما يتصل بالتفاصيل فإن إدارة التعليم تشتقها من طبيعة العمل التربوى فالإدارة لكى تكون وظيفة لابد أن تختلف من مجال لأخر بل من مؤسسة لأخرى حسب طبيعة وظروف عمل كل مؤسسة وعدد العاملين بها ونوعياتهم وعلاقة هذه المؤسسة بغيرها من المؤسسات التى تعمل على تحقيق أهداف المجتمع .

هذا وتتأثر فلسفة الإدارة التعليمية فى أى مجتمع من المجتمعات بفلسفة الإدارة العامة السائدة فى المجتمع تأثرا مباشرا.

فالإدارة الحكومية البيروقراطية تنعكس على سلوكيات الإجهزة التربوية من خلال التفاعل والإتصال بين التربويين والإداريين ففى ظل النمط البيروقراطى للإدارة العامة يزداد التأكيد على الإجراءت الشكلية وعلى نصوص التعليمات ويزيد تدخل الإدارت المركزية فى شئون الإدارة التربوية ويزيد تقييد صلاحياتها الى أبعد حدود.

وينتج عن ذلك خوف وتردد الإداريين من اتخاذ القرارت قبل الرجوع الى السلطات الإعلى وقبل التاكد من كافة الشكليات الواجب مراعاتها .

والنظرة الإيكولوجية التى سبق أن أشرنا إليها تؤكد على أهمية المجال البيئى الذى تعمل فيه المؤسسات التعليمية فالإدارة أية إدارة أن هى إلا جزء متداخل مع مجتمع منظم ومن ثم لابد من دراسة أثر المتغيرات البيئية عند تقييم دور الإدارة التعليمية فى أىمجتمع .وبديهى أن تكون الإدارة العامه من المتغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسات التعليمية وأن تكون ذات اثر على عمل الإدارة التعليمية والدليل على ذلك نسوقة من واقعنا الإدارى .

لقد استقبلت الدول النامية -ومن بينها مصر- العصورالحديثة بتركة إدارية مشحونة بالتخلف وعلى الرغم من كل الجهود الى بذلتها هذه الدول فى إصلاح وتطوير أساليب إدارتها فانه يصعب القول أنها استطاعت أن تنفض عن إدارتها غبار ماورثته وأن تحولها بحق الى إدارة عصرية .

ويصدق هذا الحكم بوجه عام على الإدارة العامة بفروعها المختلفة ومنها إدارة التعليم فلقد أثبتت أغلب الدراسات المتعلقة بتخطيط التعليم فى هذه الدول أنها غير قادرة على القيام بوظايفتها على الوجة الإكمل لا لعدم وجود الأفراد المدربين لهذا العمل فحسب بل بسبب سوء تنظيم العمل فى هذه الأجهزة وأنه

مازال الطريق لتقويم هذه الإجهزة بعملها بالكفاءة المطلوبة .

هذا ويصور لنا البعض أبعاد الأزمة الإدارية فى مجال التعليم فى البلاد العربية فى ثلاثة جوانب هى .

(١) قصور الإدارات التعليمية عن مواكبة التطوارت الحاصلة فى التعليم واتجاهات سياسته .

(٢) بعد الإدارات التعليمية عن مجرى تطور علوم الإدارة والتكولوجيا الإدارية

(٣) عجز الإدارات التعليمية القائمة عن التمهيد للتطورات المنتظرة فى التعليم فى المستقبل .

وبناء على هذا يمكن القول أن أى تطوير فى مجال الإدارة العامة من شأنه أن يساهم بصورة مباشرة فى تطوير إدارة التعليم كما أن تطوير الإدارة العامة هو فى نفس الوقت رهن بتطوير الأجهزة التربوية ورفع المستوى العلمى للخريجين لمختلف التخصصات.

الفرق بين كل من الإدارة التعليمية والإدارة التربوية والإدارة المدرسية

الواقع أن هذه المفاهيم الثلاثة قد شاع استخدامها فى الكتب والمؤلفات التى تتناول موضوع الإدارة فى ميدان التعليم . وقد تستخدم أحيانا على أنها تعنى أشياء واحدة . ويبدو أن الخلط فىهذه التعريفات يرجع فيما يرجع إلى النقل عن المصطلح الإجنبى Education الذى ترجم إلى العربية بمعنى ((التربية))أحيانا و((التعليم)) أحيانا أخرى وقد ساعد ذلك بالطبع على ترجمه المصطلحEducational Administration

إلى الإدارة التربوية تارة والإدارة التعليمية تارة أخرى على أنهماشيئا واحدا وهذاصحيح .بيد أن الذين يفضلون استخدام مصطلح " الإدارة التربوية "

يريدون أن يتمشوا مع الإتجاهات التربوية الحديثة التى تفضل استخدام كلمة " تربية " على كلمة " تعليم " باعتبار التربية أشمل وأعم من التعليم . وأن وظيفة المؤسسات التعليمية هى " التربية الكاملة " وبهذا تصبح كلمة الإدارة التربوية مرادفة للإدارة التعليمية ومع أن الإدارة التربوية تريد أن تركز على مفهوم التربية لا التعليم فإن الإدارة التعليمية تعتبر أكثر تحديدا ووضوحا من حيث المعالجة العلمية وأن كان الفيصل النهائى بينهما يرجع إلى جمهور المربين والعاملين فى ميدان التربية وأيهما يشيع استخدامة بينهم أو يتفقون على استخدامة و بأى معنى يستقر استخدامهم له. أما بالنسبة للإدارة المدرسية فيبدو أن الإمر أكثر سهولة ذلك أن الإدارة المدرسية تتعلق بما تقوم به المدرسة من أجل تحقيق رسالة التربية أو بمعنى آخر أن الإدارة المدرسية يتحدد مستواها الإجرائى بأنه على مستوى المدرسة فقط وهى بهذا تصبح جزءا من الإدارة التعليمية ككل . أى أن صلة الإدارة المدرسية بالإدارة التعليمية هى صلة الخاص بالعام . ولكن يبدو أن هناك خلطا فى المؤلفات العربية فى استخدام مصطلح الإدارة المدرسية وبعض الكتب العربية التى تحمل عنوان " الإدارة المدرسية " تتناول مستويات من الإدارة فوق مستوى المدرسة مما يخرج الموضوع عن المعالجة العلمية الدقيقة . وربما كان هذا الخلط راجعا إلى لإن كثيرا من الكتب الإجنبية التي يعرفها المربون ودارسو التربية تحمل اسم " الإدارة المدرسية " بحكم أن المدرسة في تلك البيئات تمثل أهم وحدة فى الإدارة التعليمية ككل . إذ تتمتع المدرسة بحريات كثيرة فى التصرف وتقوم بالأدوار الرئيسية التى تمكنها من تحقيق شخصيتها الإدارية وعلى مستواها يتخذ كثير من القرارات . هذا بينما نجد المدرسة عندنا لا تحظى بهذه المكانة الكبيرة من الناحية الإدارية ومن هنا كان للإدارة المدرسية في تلك البلاد وزن كبير على عكس الإدارة المدرسية فى بلادنا العربية.

وتهدف الإدارة التعليمية إلى تحقيق الإغراض التربوية و من ثم فهى تعنى بالممارسة وبالطريقة التى توضع بها هذه الإغراض التربوية موضع التنفيذ وتعنى الإدارة التعليمية كما أشرنابالعناصر البشرية والمادية . أما العناصر البشرية فتضم المعلمين وغيرهم من العاملين والتلاميذ و الآباء ويشمل الجانب المادى الأبنية والتجهيزات والأدوات والإموال.

وهناك عدة صفات رئيسية عامة مميزة للإدارة التعليمية الناجحة من أهمها : أن تكون متمشية مع الفلسفة الإجتماعية والسياسية للبلاد وأن تتسم بالمرونة فى الحركة والعمل وألا تكون ذات قوالب جامدة وثابتة وإنما تتكيف حسب مقتضيات الموقف وتغير الظروف وأن تكون عملية بمعنى أن تكيف الأصول والمبادىء النظرية حسب مقتضيات الموقف العلمى وأن تتميز بالكفاءة والفاعلية ويتحقق ذلك بالإستخدام الأمثل للإمكانياتها البشرية والمادية والنجاح فى تحقيق الأغراض المنشودة من تربية النشء ومدى ما تحققه المدرسة فى مجال التدريس والتعليم.

أهمية الإدارة التعليمية:

تعد الإدارة التعليمية بصفة عامة ضرورة اجتماعية لنجاح المؤسسات و الأفراد فى أداء مهامهم و تحقيق أهدافهم المشتركة . و هى تعد أيضا أداة تخلف أو تقدم ، فقد تبين للهيئات و المؤسسات ذات الطابع الصناعى و التجارى ، أن تخلف المؤسسة لا يكون فى نقص رأس المال أو نقص الموارد المادية و البشرية ، و إنما يرجع التخلف بصفة عامة إلى تخلف الإداريين كما و نوعا . كما أن التقدم التكنولوجى فى البلدان المتقدمة ، هو نتيجة إبداع فى الإدارة ، و ليست المسألة بين البلدان المتقدمة و الأقل تقدما ، مسألة هوة

تكنولوجية بالدرجة الأولى ، و إنما هى مسألة هوة إدارية ، و ليس تخلف البلدان النامية تخلفا فى الكفاءات بقدر ما هو تخلف فى التنظيم.

هذا و تعد الإدارة عملية تحويل النظريات و الفلسفات من مجرد الفكر و النظر ، إلى الفلسفة و التطبيق الفعلى فى صورة منظمة ، و لكى يكون الواقع أقرب إلى الفكرة أو الفلسفة التى بنى عليها ، فلابد من مراجعة العمليات الإدارية المتضمنة فى هذا الواقع ، و العمل على تعديلها و تقويمها باستمرار و فق الفكرة أو الفلسفة التى تخدمها و تعبر عنها.

و كل هذا يمثل أهمية بوجه عام من حيث كونها ضرورة اجتماعية و أداة تقدم أو تخلف ، و من حيث كونها أداة تحويل النظريات أو الفسلفات إلى إجراءات تطبيقية . و هذا يصدق على الإدارة التعليمية باعتبارها فرعا من فروع الإدارة العامة ، فضلا عن أنها متصلة بالتعليم ، و التعليم أداة أساسية من أدوات تحقيق الأهداف القومية ، و ذلك بتربية الأبناء و إعدادهم للحياة فى المجتمع و توفير القوى البشرية الازمة لتحقيق التنمية الشاملة ، و القيام بالدراسات و البحوث لمواجهة المشكلات التلى تعرقل التنمية الشاملة ، و من ثم فالإدارة التعليمية ضرورة اجتماعية . هذا بالإضافة إلى أن قدرة النظام التعليمى على أداء هذه الرسالة ، تتوقف على إدارته ، فكل تطوير للتعليم قوامه تطوير فى إدارته.

و الإدارة التعليمية تقوم بترجمة فلسفة التربية ، المستمدة من الفلسفة العامة للمجتمع ، إلى أهداف ثم ترتيب هذه الأهداف .لتبدأ مرحلة التخطيط الإستراتيجى ، ثم مرحلة التخطيط التنفيذى.

مستويات عمل الإدارة التعليمية:

الإدارة التعليمية فى عالمنا المعاصر ، تمارس دورها اللازم لتحقيق أهداف المجتمع التى ينشدها من نظام التعليم ، على مستويات عدة ، متكاملة فيما بينها و مترابطة ترابطا و ثيقا.

و تتمثل هذه المستويات فيما يلى:-

١- **المستوى القومي** : و هو المستوى الأعلى و فيه تتحدد الأهداف العامة للتعليم فى ضوء احتياجات المجتمع بقطاعاته المتنوعة ، ثمن ترتيب هذه الأهداف حسب الأولوية و الأهمية ، كما يتم فيه وضع الإطار العام للتخطيط الاستراتيجى ، و تتخذ الإجراءات لتحقيق التعاون و التنسيق بين مستويات الإدارات التعليمية و الإقليمية ، ثم لتحقيق التعاون و التنسيق بين مستويات الإدارات التعليمية و الإقليمية ، ثم بين نظام التعليم و أنظمة المجتمع الأخرى.

هذا بالإضافة إلى اتخاذ القرارات التربوية اللازمة لتسيير شئون التعليم على المستوى القومى ، و بحث مشكلات التعليم القومية و العمل على إيجاد الحلول و البدائل العملية المناسبة لها.

٢- **المستوى الإقليمى :**

و فيه تتم مرحلة التخطيط التنفيذى ، بما يناسب الحاجات الإقليمية و المحلية ، و تتحدد الإمكانات المادية و البشرية اللازمة للنظام التعليمى على المستوى الإقليمى ، و تتخذ الإجراءات العملية لتحقيق التعاون و التنسيق بين مستويات الإدارات التعليمية المحلية ، ثم بين الإدارة التعليمية الإقليمية و بين إدارات قطاعات المجتمع الإقليمية الأخرى ، و كذا الإجراءات الخاصة بمهام

الإشراف و المتابعة و الرقابة ... و هذا بالإضافة إلى اتخاذ القرارات التربوية الازمة لتسيير شئون التعليم على المستوى الإقليمي ، ودراسة مشكلات التعليم الإقليمية و العمل علىإيجاد الحلول العلمية اللازمة لمواجهتها.

٣- **المستوى المحلي** : الأكثر التصاقا بالمدرسة و إدارتها ، و فيه يجرى العمل على تنفيذ الخطط و البرامج التفصيلية ، و اتخاذ الإجراءات العملية لتحقيق التعاون و التنسيق بين الإدارات المدرسية ، ثم بين الإدارة التعليمية المحلية و الإدارات المحلية الأخرى ، كما يتم توفير كافة الظروف المناسبة للتنفيذ و الإشراف.

٤- **مستوى المدرسة - (الإدارة المدرسية):**

وفيه يتم التنفيذ الفعلي للخطط و البرامج التفصيلية ، و تتقرر الوسائل و الطرق اللازمة و الناسبة فى ضوء الحاجات الفعلية.

ميادين الإدارة التعليمية:-

هناك عدة مجالات عمل إجرائية للإدارة التعليمية من أهمها:-

١- علاقة المدرسة بالمجتمع:-

لعل من قبيل المسلمات تأكيد ارتباط المدرسة بالمجتمع . فالمدرسة مؤسسة اجتماعية قامت لخدمة المجتمع و تحقيق أغراضه فى تربية النشء . و يعتمد نجاح المدرسة فى تحقيق رسالتها على مدى ارتباطها العضوى بالمجتمع الذى تعيش فيه . و من هنا يصبح أول واجب رئيسى للإدارة التعليمية هو القيام ببرنامج فعال لتحقيق العلاقات الناجحة بين المدرسة و المجتمع و لا بد أن يضع هذا البرنامج فى اعتباره خصائص المجتمع الذى تخدمه المدرسة ، و إمكانياته و مدى طموحه و تطلعاته و ما يتوقعه من المدرسة و ربط أبناء

المجتمع بالمدرسة من خلال برنامج لخدمة البيئة و برامج متنوعة لتعليم الكبار و تبصير أبناء المجتمع بالأنشطة و الجهود التي تقوم بها و ما تطلب المدرسة عمله من الآباء و ما تتوقعه منهم من عون و مساعدات ، و العمل باستمرار على زيادة مستوى الفهم المتبادل بين المدرسة و المجتمع . ذلك أن التربية مجهود كبير مشترك يتصل بجماهير عريضة .و على هذا فتحقيق التجانس في الفهم بين المدرسة و المواطنين مسألة على درجة كبيرة من الأهمية لاسيما في بلد كمصر تعاني من مشكلة الانغماس الشعبي في التعليم . و الواجب الذي يواجه الإدارة التعليمية هنا هو أن يكون لها برنامج لتنمية العلاقات بين البيئة و المدرسة أساسه ربط المواطنين بالمدرسة و توثيق علاقاتهم بها.

٣- تطوير المناهج الدراسية:-

و يقصد به تطوير العملية التربوية من حيث الأداء و المحتوى ، و هذا يعني أن تعمل المدرسة باستمرار على تطوير أسلوب أدائها و الطريقة التي تعلم بها التلاميذ و كذلك تطوير محتوى ما تعلمه لهؤلاء التلاميذ . و هذا يفرض على المدرسة ضرورة ملاحقتها للتطورات الجديدة باستمرار في ميدان التربية و ما يستجد في الميدان من اتجاهات حديثة و طرائق و أساليب مبتكرة و لا شك أن محتوى و طرق تدريس العملية التربوية يحدث نتيجة النمو المهني في مفاهيم و مهارات المدرسين و غيرهم من القائمين بشئون العملية التربوية .و هذا يتطلب برنامجا واسعا متعدد الجوانب منها القيام بمزيد من البحوث و الدراسات الخاصة بالجوانب الثقافية و الحضارية للمجتمع و متطلباتها التربوية و ما تفرضه على المدرسة ، و كذلك البحوث الخاصة بنمو الأطفال و مطالبهم التربوية و الدراسات و البحوث المتعلقة بتحسين أساليب تقويم المناهج ، و كذلك التعرف على جهود الدول الأخرى و تشجيع

الدراسات المقارنة ، و أخيرا تنمية و مساعدة المدرسين على النمو المهنى عن طريق برامج التدريب أثناء الخدمة . و كل هذا بالطبع يحتاج إلى تضافر جهود العاملين فى ميدان التعليم . إلا أنه على رجال الإدارة التعليمية مسئولية وضع البرامج الكبيرة اللازمة لذلك و تهيئة الظروف و الإمكانيات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.

٣- التلاميذ:

يتضمن ميدان النشاط الإجرائى للإدارة التعليمية فيما يتعلق بالتلاميذ تلك الخدمات التى تكمل التعليم المنظم داخل الفصل ، و أهم هذه الخدمات هى الخدمات العلمية و الاجتماعية و التوجيه و الإرشاد أو العلاج و مختلف الخدمات السيكلوجية و توفير الكتب الدراسية ووسائل النقل و غيرها ، و كل هذا يتطلب من جانب الإدارة تنظيما و تنسيقا و إشرافا فعالاً.

٤- هيئة العاملين:-

يعتبر ميدان العاملين من الميادين الرئيسية للإدارة التعليمية و يتعلق هذا الميدان بتوفير القوى البشرية اللازمة لتنفيذ البرامج التعليمية . فالعمل فى المدرسة الحديثة يحتاج إلى الكثير و العديد من أنواع العاملين . و من بين الوظائف التى تقوم بها الإدارة التعليمية ، رسم سياسة العاملين و مستوياتهم و أسس اختيارهم و توجيههم و توزيعهم و الإشراف عليهم و تقييمهم و إعداد سجلات لهم و غير ذلك.

٥- المبانى المدرسية و التجهيزات:-

و هى تكون جزءا هاما من نشاط الإدارة التعليمية . فالإنشاءات المدرسية الحديثة و تجهيزها أصبح عملية ضخمة إذ يجب توافر شروط أساسية فيها ، منها أن تكون وظيفية و مرنة و اقتصادية و مأمونة و مريحة و حسنة الموقع

و جيدة التجهيز و الصيانة و غيرها من الأمور الأساسية التى تلقى على الإدارة التعليمية أعباء ضخمة.

و مما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن نشير إلى أن منظمة اليونسكو تسهم بجهود كبيرة فى هذا الميدان ، و قد أنشأت فى السودان مركزا للأبنية المدرسية . و هو يقوم بالدراسات الاستطلاعية و البحوث الميدانية للتوصل إلى أحسن الظروف و المواصفات لتشييد المبانى المدرسية بأقل تكلفة ، و يقدم المشورة و الخبرة لدول الإفريقية و العربية.

و عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا فى بغداد (١٩٦٥) لدراسة هذه المشكلة ، و بالنسبة للدول العربية فإنها تجمع على أن مساحة الفصل الابتدائى مثلا تكون ٤٧ مترا مربعا و تكون طاقته الاستيعابية ٤٥ تلميذا كحد أقصى.

٦- الشئون المالية:

و هى جانب من جوانب الإدارة التعليمية ، يختص بالأمور التى تتناول إعداد الميزانية و ترتيب مرتبات المدرسين و علاواتهم و ترقياتهم و المشتريات و المناقصات و التوريدات و عمل الميزانية الختامية و ما شاكل ذلك.

٧- البناء التنظيمى:

يتعلق البناء التنظيمى بالعلاقات المتبادلة بين الأفراد و بين التنظيم من أجل تحقيق الأغراض و الأهداف المنشودة . و يتضمن هذا الجانب عناصر رئيسية فى مقدماتها المفاهيم المتعلقة بالمنظمة الرسمية و غير الرسمية و السلطة و الرقابة و قنوات الاتصال و التمثيل.

و يهمنا أن نشير هنا إلى أن مسألة كون البناء التنظيمى قائما على أساس رأسى أو أفقى مركزى أو لا مركزى مسطحا أو هرميا إنما يتوقف على مجموعة من العوامل . و من مظاهر الضعف فى البناء التنظيمى إنفاق جهد

ووقت كبير من جانب الإدارة في المسائل الطارئة و تعارض الأوامر و القرارات و التأخير بدون سبب فى تنفيذ الأمور و الشكاوى ، أو التعللات الكثيرة من جانب الموظف بأنه لا يعرف أو أحدا لم يخبره ، و هبوط الروح المعنوية و فى هذه الحالة ينبغى على المنظمة أن تراجع بناءها التنظيمى و أن تعيد النظر فيه بروح جادة إذا كان عليها أن تجدد نشاطها و أن تعيد الحياة إلى أوصالها.

العناصر الأساسية المكونة للإدارة التربوية:

تقوم الإدارة التربوية على وجود و توفر عدد من العناصر التى تعتبر أساسية و بدونها لا يمكن أن تكتسب أية إدارة تربوية صفة المؤسسية أو الحركة الذاتية الضرورية لأداء مهامها و تحقيق اهدافها و **فيما يلى أهم هذه العناصر**:-

١- القوة أو العناصر البشرية المفترض أن تكون ذات مواصفات و مستويات تعليمية و ثقافية و تدريبية ملائمة و كافية لتحقيق أهداف العمل التربوى.

٢- الإطار التنظيمى المؤسسى (Institutional Framework) للإدارة التربوية من حيث المستوى و الصلاحيات و حدود العمل و الحركة Terms of Reference و النظم و القوانين و اللوائح و نظم الحوافز و غير ذلك.

٣- برامج العمل : مشفوعة ببيان الأهداف و الغايات النهائية أو المرحلية للعمل الإدارى التربوى.

٤- الإمكانيات و التسهيلات المادية من أبنية و معدات و تجهيزات و أدوات و ميزانية و غيرها مما يلزم لتحقيق أهداف البرامج المطروحة.

٥- العوامل المؤثرة فى العمل التربوى و التى تعتبر جزءا أساسيا من قدراتها على الإنجاز (كالبيئة الاجتماعية و الثقافية السائدة ، و النظام

السياسى و الاقتصادى ، و الأعراف و التقاليد المرعية ، و العوامل المناخية ، و أنماط الشخصية و التكوين النفسى و الاجتماعى للأفراد العاملين ، و مستويات الحوافز و غيرها) .

طبيعة عمل الإدارة التربوية و مستويات عملها:-

إن الإدارة التربوية كخدمة عامة يجب أن تكون لها أهدافها الواضحة و يفترض فى كل عنصر من عناصر الإدارة التربوية ابتداء من كبار المديرين إلى المدرس العامل فى الصف أن يعرف تماما الهدف من العمل االذى يقوم به . و لا شك أن تحديد أهداف العملية التربوية هو عمل سياسى ، غير أن تنفيذ تلك الأهداف من صميم عمل الإدارة التربوية بكافة عناصرها و على هذا فإن الإدارة التربوية إطار مؤسسى يضم مجموعة ألأفكار و الاتجاهات و الفعاليات الإنسانية التى توضح الأهداف ،و تضع الخطط و تنظم العمل و هياكله و تخلق الوظائف الإدارية و الأجهزة التىتعمل بالتنفيذ و التدريب و المتابعة و التنسيق و التقويم على تحقيق السياسة التربوية العامة للمجتمع و لتوضيح ذلك نذكر بعض هذه الأفكار و الاتجاهات:-

الإدارة التربوية و ترجمة نظريات التعليم:-

نستطيع أن نقول ان الإ دارة ترجمة الأفكار أو النظريات أو الفلسفات إلى واقع كما أنها أداة توجيه التغيرات الاجتماعية ، و التيارات الثقافية نحو الخير أو الشر بالإضافة إلى أنها عامل أساسى فى تسهيل التغيير ، و استقراره و هذا يصدق على الإدارة التعليمية ، باعتبارها نوعا من الإدارة العامة ، فضلا عن أنها متصلة بالتعليم و التعليم ، سبيل أساسى لتحقيق الأهداف القومية و ذلك بإعداده النشء ، و تدريبه الكبار ، للاضطلاع بالأدوار الاجتماعية و الاقتصادية ، و السياسية التى تترجم عن تلك الأهداف ، و هو بهذا عملية

ذات أهمية بالغة فى التوجيه ، و التحسين ، و التجديد الاجتماعى ، و توقف قدرة التعليم فى أداء هذه العملية ، على إدارته ذلك أن إدارة التعليم ، هى أداة السيطرة على هذه العملية ، و تنظيمها و توجيهها ، و تقويمها ، فإذا كانت هذه الأداة بالية ، أو عتيقة ، أو فاسدة ، أو معطلة ، فإنها – ولا شك – تؤثر فى أداء التعليم لهذه العملية بنجاح ، و كفاية.

و قد دعا هذا ، بعض الباحثين ، إلى القول (ان قوة التعليم ، تكمن فى إدارته ، و ليس فى مادة التعليم ذاتها) .

فنحن قد نقدم لأبنائنا فى مدارسهم ، ما يعبر عن عالمنا المعاصر ، و ما يتسم به من تطور سريع ، و ما يصف أنماط الحياة المعاصرة بالتغير و السرعة فى التقدم ، و فى نفس الوقت ، يتعرض هؤلاء الأبناء – داخل مدراسهم – إلى عمليات إدارية عتيقة ، لا تتمشى مع اتجاهات العصر ، مما ينتقص من قيمة العملية التعليمية ، و يصيب فاعليتها بالإحباط.

و هنا ، يمكننا ، أيضا أن نقول إن التنظيم التقليدى للتعليم قد لايكون من المرونة بمكان بحيث لا يمكنه مواجهة متطلبات العصر و ما تهدف إليه مناهج التعليم و قد يتسبب ذلك فى حدوث فجوة كبيرة بين العمل من أجل تحقيق التطور و التقدم ، و بين الممارسات التعليمية و الأساليب الإدارية البالية ، إذ ينبغى توفير المناخ توفير المناخ التنظيمى ، الذى يستجيب للتجديد ، و التطور ، و يشجع ، و يؤازر ما يقدم للناشئين من برامج ، و ما يمرون به من خبرات ، و ما يمارسونه من أنشطة ، و من ثم ، فإن إدارة التعليم ، عامل هام لإتمام التعليم نفسه ، على أن العنصر البشرى – و هو المحرك لمستحدثات الإدارة – هو الدعامة الأساسية فى نجاح فاعليتها.

و هنا قد يعرض لنا السؤال التالى :-

ماذا نفيد من دراستنا للإدارة التعليمية ؟

لدراسة إدارة التعليم (بصفة عامة) العديد من الفوائد ، فى مقدمتها ، فائدتان الأولى ، ناحية نظرية ، معرفية ، و الثانية ، ناحية عملية ، تطبيقية.

ذلك ، أن كل من يعمل فى مجال التربية و التعليم ، يجد نفسه فى حاجة إلى معرفة ما يدور فى محيط عمله ، و ما يتفاعل فيه من حركة ، و ما يتضمنه دينامية العمل داخل هذا المجال ، فليست العملية التربوية ، مجرد أداء ، أو تنفيذ مناهج أو ممارسة أنشطة ، أو انتظام تلاميذ فى صفوف دراسية ، و انتقالهم من مرحلة تعليمية إلى أخرى ، أو إصدار قرارات تعيين و نقل و ترقية العاملين فى الميدان التعليمى ، و لكنها تعنى إلى جانب هذا كله الكيفية التى يتم بها إعداد جيل من الناشئين للحياة ، إعدادا جيدا ، تسهم فيه هذه العمليات جميعها.

و من متطلبات وضوح الرؤية للمشتغلين بالعملية التعليمية ، أن يدركوا جوانب عملهم ، ليتبينوا كيف تتم هذه العملية الحيوية ، و هذا الإدراك من ضروريات عمل المعلم ، و هو من متطلبات عمل مدير المدرسة ، و هو كذلك ، من مستلزمات عمل الإداريين ، و الفنيين بقطاع التعليم ، كحصيلة تثقيفية تتم بها المهمة الوظيفية لهم ، فضلا عن إثراء معلوماتهم ، و أفكارهم و تلك هى الغاية الأولى ، او الهدف المعرفى من دراسة إدارة التعليم.

أما الفائدة العملية :-فمن المفيد حقا للعاملين فى المجال التربية و التعليم ، معرفتهم بطبيعة الإدارة ، ووقوفهم على ما يجرى حولهم من عمليات ذات صلة إدارية أو فنية ، تمكنهم من التبصر بعملهم ، و من ثم يستطيعون ممارسة ما عرفوه و لكن الفائدة الكبرى ، تتحقق عندما يتمثل ذلك فيما يقومون به من أعمال و تحول هذه المعرفة إلى سلوك ، يتلاءم و متطلبات

عملهم ، و من ثم ، تتحول مفاهيمهم إلى أنماط عملية تثرى خبراتهم ، لاسيما ، إذا كانت هناك نماذج متنوعة و مقارنة للإدارة التعليمية في دول مختلفة ، و قطاعات تعليمية متباينة ، يمكن الإفادة منها في ضوء المواءمة الثقافية المناسبة.

و تلك هى الغاية الثانية ، أو الهدف التطبيقى من دراسة إدارة التعليم.

الإدارة التربوية مسئولية قومية

من الحقائق المعروفة ، أن التعليم خدمة من الخدمات ذات الأهمية الكبيرة للمجتمعات الإنسانية ، فعن طريقه يتم إعداد القوى البشرية المدربة التى تمد المجتمع بنوعيات المعرفة ، و الفكر ، و الابتكار ، ثم التقدم ، و الازدهار ثم تطورت النظرة إلى التعليم على أنه عملية استثمار يعطى عائد أكبر من الاستثمار فى الموارد المادية و من الحقائق أيضا ، أن التعليم لا يتم فى فراغ ، بل أنه يتم عن طريق مكونات بشرية ، و مكونات معنوية ، فالعاملون الذين يعتبرون المحور الرئيسى ، الذى يدور عليه العلم و التعليم ، هم البشر ، أما ما يستلزم هذا العمل من أدوات و اجهزة و مختبرات ، إلى غير ذلك من التجهيزات التربوية .و هو ما يعبر عن الوجود المادى ، فإنه بمثابة المحور الثانى ، الذى يدور عليه العلم و التعليم.

و إلى جانب هذين المحورين الرئيسيين ، هناك ما يواجه هذه العملية القيادية ، و يقف خلفها ، يحركها ، و يدفعها إلى حيث يريد المجتمع الذى تتم فيه ، و هذا يتمثل فى الفلسفة التربوية التى يأخذ بها المجتمع ، أو تؤمن بها الدولة ، فالتشريعات الدستورية ، و القوانين ، و القرارات ، و اللوائح المنظمة لمسار التعليم ، وأوضاعه ، و متابعة التنفيذ ، و تقويمه ،....... كل هذه تنظيمات قومية ، و مؤشرات تدل على مدى المسئولية التى تضطلع بها إدارة التعليم ،

بل أكثر من ذلك ، فإن عوامل المجتمع ، أو القوى الثقافية فيه ، تشترك في إحداث ، و إتمام عملية التعليم ، و التعليم بعد هذا كله غايته النهوض بالمجتمع ، و لكي تتم هذه النهضة ، لابد من توافر المناخ المناسب لها (بمن فيه ، و بما فيه) ، و لا يتوافر هذا المناخ ، إلا إذا تضافرت الجهود ، و نظمت ، و تم التنسيق بينها ، و أدرك العاملون حقيقة عملهم ، و أهميته ، و أن ما يقدم من أعمال ، هو في واقعه اضطلاع بمسئولية قومية ، كل من يسهم في أدائها ، يتحمل نصيبه منها ، و يشترك في هذا الأداء ، جميع العاملين في هذا القطاع الخطير من قطاعات المجتمع ، و هو التعليم ، فهو ليس بالجهد الفردي ، و لكنه جهد جماعي ، و مسئولية قومية.

كذلك ، فإن الإطارات التنظيمية للتعليم ، و ما تأخذ به الدول من المستويات القومية و الإقليمية ، و المحلية هذ الإطارات التي تنظمها وحدة عضوية ، ديناميكية ، هي في واقعها ، إحساس بالمسئولية القومية ، بما تهدف إليه من تهيئة فرص العلم و التعليم للأجيال المتعاقبة ، و إعدادهم للحياة في مجتمعاتهم ، يسهمون في تطويرها ، و يتولون مقدراتها.

الإدارة التربوية مهمة اجتماعية

الإدارة أولا ، و قبل كل شيء تحدث في إطار اجتماعي ، تؤثر فيه و تتأثر به ، و هي في كل الأحوال ، و ليدة حاجة ، أو حاجات اجتماعية و قيامها في الأصل ، من أجل فائدة عامة للمجموع ، أو لقطاع من هذا المجموع.

ثم إن الإدارة ، تنظيم لجماعة من الأفراد ، بينهم تفاعل أفقي و رأسي ، هو أساس كل عملية اجتماعية ، و بعبارة أخرى ، هي نظام اجتماعي فيه تفاعل بين الأفراد ، داخل هذا النظام ، مع بعضهم البعض ، و مع من يوجدون خارجه ، من أجل الوصول إلى هدف ، أو أهداف جماعية.

فالإدارة ، اصطلاح ، يستخدم في وصف جانب للحياة في التنظيم الاجتماعي. و حيث أنه لا يوجد جانب للحياة غير مرتبط بالتنظيم الاجتماعي ، فإن الإدارة جزء مكمل للحياة البشرية نفسها.

هذا بالنسبة للإدارة - بصفة عامة - فإذا انتقلنا إلى إدارة التعليم ، نجد أنها (سواء على المستوى القومي ، أو الأقليمي ، أو المحلي ، أو على المستوى المدرسي المحدود) تتم في وسط اجتماعي ، قوامه مجموعات متفاعلة من القوى البشرية ، هدفها خدمة التلميذ ، أو التلاميذ ، و هؤلاء هم ، قوام الأجيال الناشئة ، و التي تمثل طلائع المستقبل ، أو اللبنات الأولى في نهضة المجتمع.

و إدارة التعليم ، ليست عملية إشرافية ، تتولاها هيئة ، أوسلطة معينة فحسب ، و لكنها ، تشمل أكثر من ذلك ، فهناك التنظيمات التعليمية ، و هذه نابعة من حياة المجتمع ، و هناك المناهج الدراسية ، و ما تشتمل عليه من برامج و أنشطة ، و طرائق تعليم و تدريب ،و هذه من وسائل تربية أبناء المجتمع ، و هناك الحياة المدرسية ، بما تشمله و ما تهدف إليه من الكشف عن ميول التلاميذ ، و قدراتهم ، و استعدادتهم ، و توجيهها الوجهة السليمة ، التي تمكنهم من فهم الحياة حولهم ، و تمكنهم من تكامل شخصياتهم ، هذه أيضا من دعائم تقدم المجتمع، كذلك هناك أساليب تقويم العمل المدرسي و توجيهه ، و هذه أيضا لصالح أبناء المجتمع.

فالمدرسة - بما فيها من علوم ، و معارف ، و ما لديها من قنوات اتصال بينها و بين المجتمع - هي في حقيقتها ترجمة لأهداف المجتمع ، و نبض حي لحياة الشعوب.

و الكوادر الوظيفية (إدارية كانت أوفنية) و ما تؤديه من خدمات سواء للعلم ذاته ، أو المعلمين أنفسهم ، أو للمتعلمين ، و بيئاتهم التي يعيشون فيها ، هذه

أيضا في خدمة المجتمع ، و بالتالى ، فإن إدارة التعليم ، تعتبر مهمة اجتماعية ، تستوجب جماعية العمل ، و تستهدف فائدة الجماعة.

الادارة التربوية عملية تكنولوجية:

التكنولوجيا هي العلم التطبيقي وبعبارة أخرى هي علم تطبيق المعرفة في الأغراض العملية المنظمة وبهذا يكون صلب التكنولوجيا هو مجموعة المعارف والاساليب العملية المنظة التي تستخدم لحل مشكلات عملية
ومن المرجح ان كلمة "التكنولوجيا " تعني "المعالجة المنظمة" في اللغة اليونانية القديمة.

ومن ثم فإنه يمكن تعريف التكنولوجيا الادارية بانها مجموعة من المعارف العلمية والاساليب المنظمة التي تطبق في مواجهة المشكلات العلمية بغية حلها في ميدان الإدارة دون ان يعني ذلك بالضرورة استخدام الالات في التطبيق ولقد اعتمدت الادارة (فى كل وظيفة من وظائفها) منذ تميزت كظاهرة اجتماعية علي المعلومات في توجيه نشاطها. وعندما سارت في طريق العلم مع مطلع القرن العشرين زاد اهتمامها بالمعارف والمعلومات سواء كان ذلك في المجال النظرى أو فى المجال التطبيقي .

وفي عالمنا المعاصر حيث تزداد المعلومات وتكثر ضروب المعرفة نجد الادارة بما تشمله من تخطيط وتنظيم و تنسيق و اتصال لأبد لها من مواكبة العصر اذا لم تعد قوة الأمم في مجرد ما تفخر به او تختزنه من معارف و معلومات وانما في كيفية السيطرة علي هذه المعارف و المعلومات وكيفية اختصار المسافة بين ظهورها وتطبيقها ومدي تداولها و نشرها و الإفادة في كيفية ملاءمتها لطبيعة العصر ومن ثم فان قوة الأدارة العصريه وكفاءتها

تكمن في مدي توافر المعلومات المنظمه لديها الي جانب يسر استخدامها لها وعملها علي بصيرة بمقتضاها.

وبالتالي فإن التكنولوجيا الإدارية – بهذا المفهوم – هى الوجه العملى أو الامتداد الجديد لعلم الإدارة ، الذى أخذ فى النمو منذ أوائل القرن العشرين ، نتيجة اصطناع الطريقة العلمية فى النظر إلى العملية الإدارية و توجيهها و هو وجه أو امتداد يركز على الأساليب و الوسائل التى تستخدم فى مواجهة المشكلات الإدارية ، أكثر مما يركز على النظريات و الأبحاث الأساسيه التي تستهدف التوصل الي المباديء والمفاهيم العامه وبالرغم من ذلك فان كثيرا من دول عالمنا المعاصر (وبخاصه الناميه منها) تكاد تكتفي بما توافر لديها من أجهزه حديثه و الكترونيات دقيقه وآلات حاسبه .....الخ . تستطيع بواسطها التغلب علي كثير من مشكلات الوقت والجهد والمال في العمل الاداري ونسيت هذه الدول ان مقتضيات العصر والتكنولوجيا الاداريه السليمه تكمن في اسلوب اداء الانسان نفسه وتفاعله مع التكنولوجيا المعاصرة علما وعملا وايمانا بضرورة التجديد والتطوير وهذا يتمثل فيمن يعمل في مجال إدارة التعليم علي اختلاف مستوياتها هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى ، فإن تكنولوجيا إدارة التعليم ، تمكننا إلى حد كبير – من معالجة قصور الحاضر ، فضلاً عن تبصرنا بواقعه بالإضافة إلى معاونتنا فى رسم السياسة التعليمية ، و تصورنا لأوضاعها المستقبلية الأمر الذى يدعونا إلى اعتبار تكنولوجيا الإدارة التعليمية عملية تقويم فى كثير من مجالاتها.

الإدارة التربوية عملية انتاجية

ينبغى ألا يكون فى الحسبان أن الإدارة عملية هيمنة المسئولين على العمل من حيث الشكل فحسب ، إذا أنها فى واقعها ، عملية إنتاج بالمحتوى و المضمون

و أداة لتحقيق الأهداف فالغاية من جعل السلطة فى أيدى القائمين على الإدارات ، أو إحداث تعديلات أو تغييرات فى كيفية سير الأعمال فى الهيئات المختلفة هى الوصول إلى انتاجية أفضل ، أو على الأقل ، تحقيق مستوى معين من الإنتاج فى العمل ناهيك عن طبيعة هذا العمل ، حسبما تمليه نوعيته ، و مواءمته لمتطلبات الحياة.

و إذا كان هذا القول ، ينطبق على ما يمارسه الأفراد فى مجتمعاتهم (على وجه العموم) فما أحرى هذا فيما يتصل بالعملية التعليمية التربوية : فإجراء التخطيط للعمل التعليمى ، ووضع البرامج و بنية هياكل التعليم ، هدفها الإنتاج و القيام بعمليات الإدارة و الإشراف و التوجيه من قبل المسئولين (كل بقدر صلاحياته) هدفه الإنتاج.

و حياة التلاميذ فى مدارسهم بما تشمله من تحصيل للمعرفة و استيعاب للمعلومات و ممارسة للأنشطة و إعداد للمواطنة من خلال دراستهم بالمراحل التعليمية عملية إنتاج و لكنه إنتاج مؤجل نسبيا و إنتاج غير منظور فى حينه. و التفاعل الذى يحدث بين المدرسة أو المنشآت التعليمية و بيئتها و مدارسة مشكلات البيئة و التغلب عليها و العمل على الإفاده منها عملية إنتاج ، إلى غير هذه النماذج المكونة لنسيج الإدارة فى التعليم بشقيه العام و المدرسى و كلها عمليات إنتاج يكمل بعضها البعض الآخر فالإدارة فى مصطلحها الحديث ، هى العملية التى يتم بمقتضها تعبئة الموارد البشرية المادية و توجيهها لخدمة أغراض المؤسسة التى تقوم من أجلها و هى بالتالى بالنسبة للتعليم مجال حيوى و تطبيق مباشر لخطط استثمار رئيسى و هام فى المجتمع البشرى و هو استثمار الإنسان بعقله و فكره و إنتاجيته بصفة عامة باعتباره القوة الدافعة للإنتاج فى مجتمعه و هو فى نفس الوقت أحد نواتج هذه القوة.

الإدارة التربوية عملية استثمار

إذا كان للاقتصاد بأنواعه سبله الاستثمارية فإن التعليم لا يقل فى استثماره عن تلك الأنواع باعتباره أن ركيزة الاستثمار فيه هم البشر. و لما كانت القوى البشرية هى صانعة الاستثمار و بها تتم عملياته فهى بالتالى أغلى دعامات الاستثمار وركائزه بصفة عامة و الحفاظ على هذه الثروة البشرية يعتبر حفاظا على الثروة القومية للشعوب. و تلعب الإدارة دورا هاما فى هذا المجال فعن طريق إدارة التعليم بماتشمله من عمليات تربوية متعددة الاتجاهات متشعبة الجوانب يتم استثمار تلك الأعداد الهائلة من الأجيال التى تثرى بدورها مجالات الحياة بعلمها و معرفتها و خبراتها و فكرها المتجدد بتتابعها و تعاقبها و الإدارة هنا بمثابة المحرك الذى يحول الطاقة البشرية الكامنة إلى طاقة منتجة حتى إن بعض المتخصصين فى الإدارة يرون أنه عن طريق الإدارة السليمة يمكن الإفادة من القوى البشرية إلى أقصى حد تمكن الإنسان قدراته من استغلالها و توظيفها فى مجال الاستثمار بل إنهم يرون فى سوء الإدارة فقدا مباشرا و هدرا ملموسا فى إنتاجية البشر و عمالة الإنسان.

و لعل هذا يؤكد ضرورة تزويد المنشآت التعليمية بالإداريين و الفنيين الأكفاء و ذوى الإعداد الجيد و المعرفة الجديدة المتطورة و من العناصر الطيبة ذات القابلية للاستمرار و الابتكار فى التخطيط و التنفيذ ثم القدرة على مواكبة التغيرات فى عالمنا المعاصر لأن هذا ينعكس بدوره على الأجيال التى تتلقى التعليم و التدريب فإن كانوا اليوم فى طور الإعداد فهم فى الغد يمارسون العمل و يتحملون المسئولية و بجهودهم تنهض مجتماعتهم ذلك أن تنمية الموارد البشرية – عن طريق تعليمها و تدريبها فى مقدمة ضروريات النمو الاجتماعى و الاقتصادى و الثقافى للشعوب و حينئذ يكون عائد التعليم قد

تحقيق و تكون حصلية الإتفاق عليه (على اختلاف نوعياته) قد حققت أهدافها.

الإدارة التربوية عملية قيادية:

قبل الحديث عن مهمة القيادة لإى إدارة التعليم ، نرى أن تجيب عن السوال التالى-:

إلى أى مدى يرتبط مفهوم القيادة بمفهوم الإدارة ؟

هناك من يرى أن القيادة تتصل بالسلطة و القدرة على التأثير ، وامتلاك النفوذ ،بينما تتصل الادارة ، بنواحى الممارسه والتنفيذ من واقع تنظيمات العمل و ما لها من أصول و قواعد و من ثم يستمد الإدارى سلطته من هذا الواقع.

و هناك من يرى أن القيادة تتمثل فى القدرة على التغيير و إحداث ما هو جديد بحيث يدفع العمل إلى مزيد من التقدم بينما تتمثل الإدارة فى الحفاظ على استمرارية العمل و استقراره.

و هناك رأى ثالث فحواه أنه إذا كانت القيادة تهدف إلى تحقيق السياسة المرسومة كغاية لها فإن الإدارة تعتبر و سيلة للوصول إلى هذه الغاية بما توفره من ظروف مناسبة و إمكانيات مادية و بشرية.

و الرأى عندنا أن القائد فى عمله هو إدارى بالضرورة و لكن الإدارى قد لا يكون قائدا بما يتضمنه مفهوم القيادة من حيث الريادة و سلطة النفوذ و بالرغم من ذلك فإن استراتيجية الإدارة فى التعليم تتطلب ممن يعمل بها ، مشاركة إيجابية تتضمن إدراكا كاملا و فهما واعيا و سياسة رشيدة و توجيها سليما يتمثل فى عمل ناجح و غاية محققة و هذا لا يتأتى إلا عن طريق وجود ديناميكية حية تفيد من الطاقات المختلفة العاملة و التى تعتبر كأعضاء

أوركسترا موسيقية و يكون القائد هنا بمثابة مايسترو الأوركسترا أى أنه لابد من وجود رابطة عضوية بين تنظيمات العمل و قيادته.

و إذا كان هذا هو تصورنا لمدى الارتباط بين القيادة و الإدارة فإلى أى مدى ينطبق على إدارة التعليم ؟

من المعلوم أن للتعليم فى عصرنا الحاضر إداراته التى تتولى قيادته فى قطاعاته المختلفة و هذه القطاعات ذات أحجام كبيرة فى كيان المجتمع حيث تستوعب أعدادا هائلة من القوى البشرية ذات أوصال مترابطة بين الماضى و الحاضر و المستقبل فتعليم اليوم ليس و ليد الساعة و لكن إرهاصته قد سبقت من قبل و هو فى ذاته تمهيد لتعليم الغد (إذا لم يتعرض لتغيرات جذرية أو بديلة) الأمر الذى يلقى على إدارة التعليم مسئولية قيادية على جانب كبير من الأهمية.

و التعليم لا يؤتى ثماره ساعة الأخذ به كما هو معروف و لكنه يمتد ليشمل أجيالا متعاقبة حتى ترى النور هذه الثمار فى صورة خدمات متنوعة ينعم بها المجتمع.

كذلك فإن بنية التعليم و محتواه تنضج ثماره عندما تكفل له متطلبات الإنضاج الجيد و هنا يبرز أهمية إدارة التعليم بمضامينها الشاملة و معرفة كيفية حركته و حقيقة أوضاعه و هذه كلها من متطلبات الإنضاج المنشود . و إذا كانت قطاعات الحياة و مجالاتها فى حاجة إلى من يديرها و يتولى الإشراف عليها فما أحرى مجال التعليم بالإدارة الرشيدة.

و هنا ينبغى أن نفرق بين إدارة التعليم و إدارة غيره من المؤسسات أو الأعمال فليس الغرض من إدارة التعليم ، هو التسلط أو مجرد الحزم فى مجريات الأمور أو إصدار الأوامر و النواهى و لكنها عملية بناء و مواكبة التقدم الذى يدفعه العلم إلى جانب أنها عملية حفاظ على التراث الحضارى و

الانتماء القومى لأجيال المتعلمين من أبناء المجتمع و لابد لها من مجموعات متكاملة تقود مسيرتها تشاركها و تحدوها و تتابع ممارستها و من ثم فهى عملية قيادية و سياج قيادى تتم باخله عملية البناء الفكرى و تشييد كيان الشعوب عن طريق إعداد أبنائها إعدادا عمليا و تربويا.

إن الإدارة التعليمية ليست عملية عشوائية روتينية و لكنها عملية ذكية واعية تلقى على من يتولاها (على اختلاف مستوياتها) فى دول العالم تبعات تجعلهم يقومون بأدوار قيادية فى مجالات عملهم.

و لذا ينبغى أن تسير الإدارة الجيدة جنبا إلى جنب مع الهياكل التعليمية و فقا لأوضاع المجتمع و فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة و التى ترمى إلى تحديث أساليب الإدارة رغبة فى المزيد من العائد التربوى المثمر و هنا يكون للقيادة مهمة التوجيه و الترشيد و المتابعة.

الإدارة التربوية عملية إنسانية

إذا كانت الإدارة فى قوامها عملية ديناميكية تلعب القوى البشرية دورا هاما و أساسيا فيها ، فإن القوى المادية بما يتضمنه من أموال و أبنية و تجهيزات و أدوات ... إلخ . تمثل الناحية الميكانيكية بالإضافة إلى الناحية المعنوية بما تشمله من قوانين و لوائح و قرارات و منشورات مهمتها تنظيم العمل فيها لكن الجانب الإنسانى بما يتوافر فيه من عقول واعية ذات فكر ذكى و ما تعيش فيه من قيم و مبادىء و أنماط سلوكية ثم ما يوجد من نفوس مقبلة على العمل متحمسة له و أيدى أمينة ترعاه و تحرص عليه هذا الجانب الإنسانى فى مقدمة العملية الإدارية و متكامل مع الجانبين الآخرين و من ثم تكون الإدارة عملية تكاملية بين النواحى الثلاث الإنسانية و المعنوية و الميكانيكية.

هذا بالنسبة للإدارة بصفة عامة أما بالنسبة لإدارة التعليم

(بمستوياتها المختلفة) فنحن نلمس بوضوح ضرورة التأكيد على العمل الإنسانى فالعاملون فى هذا المجال من قادة تربويين و معلمين و طلاب و أولياء أمور و غيرهم كالإداريين و الفنيين أى (مجموعة العمل و التعامل) كل هؤلاء يستوجب العمل معهم توافر علاقات إنسانية سليمة و متسقة ترعى ما لدى الأفراد من دوافع ذات صلة بالعمل أو تأثير فيه و تقدر ما يوجد بينهم من روابط و تحدد ما يعينهم من مفاهيم أو طرائق عمل أو طرز تعامل و هى فى الوقت ذاته لا تسمح بالتهاون على حساب الوصول إلى الهدف بل تحرص عليه و تتوخى الصالح العام لمتطلبات العملية التربوية و هذا ما يجعل العملية الإدارية عملية إنسانية بالدرجة الأولى و تلك هى " المهارة الفنية " التى ينبغى أن تتوفر و تنمى لدى كل إدارى و بدونها لا يكون إداريا ناجحا.

و تدل الأبحاث الحديثة على أن فشل كثير من الإداريين فى عملهم و فى تحقيق أهداف هذا العمل مرجعه نقص فى المهارة الإنسانية عندهم أكثر من أن يكون قصورا فى مهارة العمل نفسه. بل إن بعض الباحثين يرون أن كثيرا من المشكلات المتعلقة بالإدارة و العمل أساسها إنسانى.

الإدارة التربوية كمظهر للسلطة

يرى فريق من رجال الإدارة أن السلطة مظهر من المظاهر التى تقترن بالإدارة فالنفوذ الذى يصاحب الرئيس أو القائد أو من يتولى زمام الأمور لعمل أو هيئة ثم قدرته على اتخاذ القرارات و قبول ذلك من المرءوسيين أو العاملين معه هو فى واقعه تعبير عن السلطة ذلك أن مفهوم السلطة يعنى الشرعية و الحق فى اتخاذ القرارات و أن مفهوم النفوذ يعنى القدرة العملية على اتخاذ قرارات مؤثرة و فعالة. و من ثم فإن بعض المتخصصين يرون أن جوهر عملية الإدارة يكمن فى عملية اتخاذ القرارات و كيفية تنفيذها.

أى أن مجال الإدارة مجال إجرائى و هذا يقتضى تنسيق الجهود و تنظيم الأنشطة و استغلال الإمكانيات و استخدام الوسائل في مناخ مشبع بالتعاون يسمح بالتنفيذ الكفء و الوصول إلى الغاية و من ثم ترتبط أهمية القرار بمدى نجاحه أو بمدى ما نتج عنه فضلا عن أن عملية اتخاذ القرار هى مسئولية كل من يتأثر به.

فعملية اتخاذ القرار ليست عملية عشوائية تتم بطريق الصدفة و لنها عملية قوامها الذكاء و التبصر و الإدراك تتم نتيجة لتفاعل عدة عوامل (ديناميكية) رغبة فى تحقيق هدف معين أو أهداف معينة و هذا يعنى أن : وظيفة الإدارة تتركز فى توجيه نشاط الجماعة و بالتالى فى تنمية و تنظيم عملية اتخاذ القرارات بطريقة تجعلها فى أقصى درجات الكفاءة الممكنة.

أما الكيفية التى يتم بها اتخاذ القرارات فإنها تمر بعدة خطوات على النحو التالى :-

أولا :-التعرف على المشكلة و تحديدها لمعرفة الهدف من اتخاذ القرار.

ثانيا :- تقييم المشكلة و جمع بياناتها و تنظيمها و معرفة مدى كفايتها.

ثالثا :- وضع معايير لحكم يمكن بها تقييم الحلول المقترحة للمشكلة أو الحل البديل.

رابعا :- اختيار الحل المفضل (إذا تعددت الحلول) و التنبؤ - إلى حد ما - بما قد ينتج عنه

خامسا :- تنفيذ الحل (أو اتخاذ القرار) مع مراعاة مقومات التنفيذ و إمكانياته.

سادسا :- تقويم نتائج القرار فى ضوء الأهداف المرجوة منه.

و بالإضافة إلى ذلك فإن طرفى عملية اتخاذ القرار هما الجهة المصدرة له و الجهة المنفذة لما تضمنه و من ثم فإنه لنجاح القرار ينبغى أن يراعى فيه مدى

ارتباطه ارتباطا عضويا بالجهة التى تصدره (وزارة التربية و التعليم مثلا) و الجهة التى تقوم على تنفيذه (مديرية التربية و التعليم على سبيل المثال) ثم الجهات التى تمارس هذا التنفيذ (المدارس و المنشآت التعليمية)

و إذا كانت الإدارة تعنى اتخاذ القرارت فهل يعنى ذلك أن الإدارة العامة للتعليم أو الهيئة المسئولة و المهيمنة عليه (كوزارة التربية و التعليم) لا تكون قراراتها موضع نقاش بالنسبة للإدارات الفرعية أو القطاعات المسئولة عن التعليم بمستوياتها المختلفة.

الواقع أن القرارات التى تتخذها السلطات العليا فى الدولة و تصدرها إلى الجهات و الهيئات التابعة لها تنفيذها قد يكون من الصعوبة اتخاذ قرارات مضادة أو معطلة أو معدلة لها من قبل تلك الجهات التابعة باعتبار أن السلطات العليا هى بمثابة هيئات تشريعية تنظيمية و قيادية فى نفس الوقت.

و لكن تستطيع السلطات المحلية أو القيادات الصغيرة إذا ما عن لها أمر حتمى و ليس من مسئولياتها البت فيه تستطيع - بعد مناقشته مع ممثليها بصدق و موضوعية ، أن تتقدم بما تراه من آراء أو مقترحات او أن ترفع للمسئولين من التوصيات ما يعبر عن رغباتها و ظروفها و ليس من حقها اتخاذ قرارات تلقائية قد تقابل من السلطات العليا بالرفض أو المعارضة و بالتالى تعرضها لاهتزاز الثقة و زعزعة قيادتها المحدودة الاختصاصات.

و لئن كانت الإدارة تعبيرا عن السلطة فإنه ينبغى أن تكون فى أيدى تتوافر فيها الكفاية العلمية و الخلقية و الاجتماعية و الإنسانية بحيث تقابل حجم السلطة و تتكافأ مع مفهومها السليم كما ينبغى ألا تتعارض اختصاصاتها عندما تكون موزعة بين جهات متنوعة تتقاسم المسئولية و الصلاحيات و حتى يتواجد بينها جميعها الولاء المتبادل و التعاون المشترك .

الإدارة التربوية و نظريات الإدارة :-

منذ أن أصبحت الإدارة علما له أصوله و تطبيقاته و هى مجال لاهتمام الباحثين يتناولونها بالدراسة بمختلف مشتقاتها ووظائفها و كانت نظرية الإدارة من بين هذه الاهتمامات و التى كان من أهدافه التوصل إلى مجموعة من المفاهيم التى تمكنهم من وصف المواقف الإدارية و من ثم يتوصلون إلى توصيف دقيق لعملية الإدارة.

و فى تحليلنا للعملية الإدارية نجد أن وظيفة الإدارة تستمد طبيعتها من طبيعة الخدمات التى تقوم بها سواء فى مجال التعليم أو غيره من المجالات.

و فيما يلى نستعرض - بإيجاز - بعض نظريات الإدارة التى تتخذ رجل الإدارة عنصرا هاما لإتمام العملية الإدارية موضحة أبرز عوامل نجاحه فى عمله هناك نظرية تؤكد على ما يتمتع به رجل الإدارة أو القائد التربوى من صفات أو سمات و أن هذه السمات تعتبر ضرورية و لازمة لمن يتولى القيادة و هى ما يطلق عليها " نظرية السمات " .و هناك نظرية ترى أن المواقف التى يتعرض لها رجل الإدارة أو القائد التربوى و قدرته على حسن التصرف فيها ، بما لديه من استعدادات أو مدى تغلبه على يتعرضه من صعوبات فى المواقف ترى أن هذا كفيل نجاح العملية الإدارية و هى ما يطلق عليه " نظرية المواقف ".

و على جانب هذه و تلك هناك نظرية مشتركة فحواها أن كلا من السمات أو الصفات التى ينبغى توافرها فى الإدارى الناجح و المواقف أو صعوباتها ترى أن هذه الثنائية (النواحى الطبيعية او المورثة و النواحى و النواحى أو البيئية أو المكتسبة) و هى ما يطلق عليه " النظرية المشتركة" .

نظرية السمات فمن المعروف أن القائد الناجح هو الذى يتمتع بالعديد من السمات التى تجعله جديرا بقيادته أو توجيه الجماعة كالحزم و الذكاء و الحكم الصائب ..... إلخ.

و هنا نتساءل هل تكون هذه السمات طبيعية موروثة فيمن يقوم بعملية القيادة؟ أم أنها بيئية مكتسبة ؟

و بعبارة أخرى هل يعنى تمتع شخص بمجموعة من المواهب أو السمات - قد يكون للوراثة دخل فيها - انتقال تلك السمات إلى أعقابه جيلا بعد جيل ؟ و بالتالى أين إذن نضع دينامية سلوك القائد بين من يعيش معهم ؟

و أما نظرية المواقف فهى كما أوضحنا تؤكد أهمية الظروف أو المواقف فى خلق القائد و حكمته فى التصرف السليم و هذا يعنى ارتباطه بما يحيط به من واقع الحياة فى الجماعة مما قد يعمل على إيجاد القيادة الصالحة فهو إذن رهين المواقف التى يعيشها فى عمله و بالتالى فإن هذه النظرية لا تعطى وزنا كبيرا لما قد يتمتع به القائد من سمات تعتبر عوامل مساعدة لإبراز كفاءته فى القيادة. و أما النظرية المشتركة فمن الواضح أنها تحاول الجمع بين النظريتين السابقتين تأخذ من الأولى ما يفيد الثانية و يدعمها بمعنى وجود علاقة ثنائية تثرى العمل القيادى كما توجه الوجهة الصحيحة باعتبار أن القيادة تمثل تفاعلا بين شخصية القائد من جهة و بين المواقف من جهة أخرى. ذلك أن نجاح القائد فى عمله يتوقف - إلى حد كبير - على مدى تمتعه بصفة القيادة الرشيدة و مدى تعبيره عن متطلبات ظروف الجماعة التى يعيش بينها و التى من حقها مشاركته فى التخطيط لعمله و توجيهه.

و نستطيع أن نخلص إلى أن الكفاءة فى الإدارة التعليمية تتضح من سلوك القائمين عليها بنجاح فى مواقف عملهم و من ثم فهى عملية شاملة لتنظيم العديد من المواهب و القدرات التى تسير العمل و تسيره إلى النجاح و تدفعه إلى التقدم .

الفصـل الرابـع

تطـوير التعـليم

فـى

مصـــر

الاطار الدستورى للنظام التربوى المصرى

لكى نرسم مستقبل التعليم فى مصر لابد من تقييم مختلف التغيرات التى اسلفنا بيانها وتحديد التنبوء المستقبلى من خلال معايير صالحة وفعالة ، وذلك فى اطار المبادىء الدستورية التى تؤمن بها الدولة . ويتمثل هذا الاطار فيما يلى :

١ـ التعليم حق تكفله الدولة :

التعليم حق من الحقوق الثقافية للانسان ، وقد كفله الاعلان العالمى لحقوق الانسان . وبدونه لا يستطيع الانسان مباشرة كافة حقوقه العامة او اداء واجباته العامة . لقد جاءت كفالة الدستور لحق التعليم انطلاقا من حقيقة ان التعليم يعد من اهم وظائف الدولة واكثرها خطرا . فهو اداتها الرئيسية فى تنمية النشء . واعداده لحياة افضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ويتمكن فى كنفها من اقتحام الطريق الى آفاق المعرفة والوانها المختلفة .

ومضمون الحق فى التعليم ـ كما ارساه الدستور ـ ان يكون

لكل مواطن الحق فى ان يتلقى قدرا ونوعا من التعليم يتناسب مع ميوله ومواهبه وقدراته . وذلك كله وفق القواعد التى يتولى القانون وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدى الى مصادرته او الانتقاص منه . كل ذلك شريطة الا تخل النصوص التى يضعها القانون فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور . فقد نصت المادة ٨ من الدستور على ان " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " . ونصت المادة ٤٠ من هذا الدستور على ان " المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة " .

وواقع الامر ان المجتمع بوصفه المستفيد من التعليم يجب ان يمكن الفرد من مباشرة حقه فى التعليم . فهو واجب على المجتمع تجاه الفرد .

على ان مباشرة التعليم كحق للفرد يكون وفقا للقدرات الذهنية بجميع مستوياتها . فهى المعيار الوحيد لمدى ملاءمة نوع ومرحلة التعليم لمن يتلقاه فلا مجال للمحسوبية فى التعليم ، ولا مجال

للمحسوبية فى التعليم ، ولا مجال للاستثناءات فيه .

٢ـ اشراف الدولة على التعليم كله :

التعليم ملك للمجتمع . ومن واجب الدولة ان تحافظ على النسيج الاجتماعى الذى يحدثه التعليم ، ويجب ان يكون اشرافها بهدف العمل على وحدة المجتمع ، وعدم احداث انفصام فى الفكر يعكس نتائج التعليم على المجتمع. فلا يجوز ان تكون فى المجتمع ثقافتان متنافرتان ، لان التنافر والانفصام فى التعليم يزعزع كيان المجتمع . ومهما كان اختلاف المؤسسات التعليمية ، ووجود التعليم الرسمى بجانب التعليم الخاص ، والتعليم الاجنبى بجانب التعليم الوطنى ، فان اشراف الدولة على التعليم كله ضرورى لضمان الحد الادنى الضرورى من الانسجام الفكرى بين المواطنين . وليس المقصود بهذا الاشراف تحقيق وحدة الفكر ، لان تعدد الافكار امر مطلوب ، طالما كان هذا التعدد فى الاطار القومى دون تمزيق للنسيج الاجتماعى الواحد .

وفى ذات الوقت لا يجوز ان يخرج التعليم الخاص عن اشراف الدولة ، سواء على ادارة المدرسة الخاصة او على مضمون على ما

نعطيه للطلاب . فالتعليم مظهر من مظاهر السيادة الوطنية للدولة وعليها أن تقود الحركة التعليمية ايا كان صاحب المكان الذى يجرى فيه التعليم ، وان تنأى بهذه الحركة عمن يستهدفون مجرد الربح والاستغلال . فالتعليم رسالة وطنية يجب الا يحملها غير المؤمنين بها .

٣- مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية فى مراحله المختلفه:

التعليم جزء من عملية التنمية والانتاج . والمجتمع هو المستفيد من التنمية والانتاج . ومن ثم كان التعليم واجبا على المجتمع يجب ان يؤديه بالمجان . وقد اعتنق هذا المبدأ النظام السياسى والاجتماعى المصرى وأكده الدستور ، وقد تدرجت مجانية التعليم فى مصر ، واقتصرت أولا على التعليم الابتدائى عام ١٩٤٤ ، ثم امتدت الى التعليم الثانوى عام ١٩٥١ على يد طه حسين ، ثم تقررت فى جميع مؤسسات التعليم فى دستور ١٩٥٦ . وهكذا اخذ المجتمع على عاتقه مسئولية تعليم الناس بالمجان ، مقدرا ان العائد والمردود من هذا التعليم ليس للفرد وحده . وانما ايضا للمجتمع بأكمله . واذا كانت مصر لاتملك من الموارد الطبيعية الكثير ، فانها تملك الانسان بكل طاقاته ، ولهذا

لا مناص من تأكيد مجانية التعليم لرفع شأن هذا الانسان حتى يقوم بدوره فى تحقيق التنمية ٠

وهنا يجب ان يلاحظ ان هذا العائد تحكمه قضية الكيف وليس الكم وحده ، فكلما كان الانفاق على التعليم بما يضمن رفع مستواه ، كلما كان العائد فعالا مثمرا فى تنمية المجتمع ٠

ان مجانية التعليم تضمن استفادة الناس بالحق فى التعليم ، فهى - بلاشك - تعبير حضارى عما بلغه المجتمع من تقدم ٠ الا ان هذه المجانية لا يجوز التعسف فى استخدامها ، فلا توجد رخصة للرسوب الى ما لا نهاية ٠

ولا يجوز الخلط بين تمويل التعليم ومجانيته ٠ فالتمويل هو لتكلفة التعليم ٠ اما مجانيته فهى لزيادة فعالية التعليم من حيث اشباع الحق فيه ، وتوفير الموارد البشرية على اساس من تكافوء الفرص ٠

ولا يجوز الحد من المجانية كأسلوب لتمويل التعليم ٠ فاسقاط المجانية عن الراسبين ينبنى على اساس ان حق التعليم المجانى

مناطه جدية الاستفادة به والقدرة على التعليم ، وانه ليس من المنطق ان يتمتع الراسبون بهذا الحق الى ما لانهاية .

ان المجانية تعنى ان ابناء المجتمع على اختلاف طبقاته لهم الحق فى التعليم ، فلا تمييز لاحد على آخر بسبب قدرته المالية ، وانما التمييز فقط فى الجدية والقدرة الفكرية . ولقد ترتبت على تقرير هذه المجانية زيادة الانفاق على التعليم ، الى ان وصل فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ الى مبلغ ينيف على مليار وثلاثمائة مليونا من الجنيهات للتعليم قبل الجامعى الذى تنهض به وزارة التربية والتعليم . ومبلغ ينيف على خمسين مليونا من الجنيهات للتعليم العالى الذى تنهض به وزارة التعليم العالى والجامعات .

وواقع الامر ان مجانية التعليم كمبدأ دستورى ، لا بد لها من ضمانات حتى تتحقق كاملة ، فان كثافة الفصول بسبب قلة المبانى المدرسية ، وقصور الخدمات التعليمية ، لا تحقق الهدف من مجانية التعليم بوصفها اسلوبا لتمكين الفرد من التعليم . ومن ناحية اخرى فان انتشار آفة الدروس الخصوصية قد ارهق الاباء بالمصروفات ،

فجعل المجانية شعارا ناقص المضمون • ولهذا فان وقفة جادة حازمة لابد من اتخاذها لكى تصبح المجانية ضمانا لوصول الحق فى التعليم الحقيقى للجماهير ؟

٤ـ الزامية التعليم الابتدائى :

نص الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٢٣ على الزامية التعليم الابتدائى • وقد تمثل هذا النوع من التعليم تحت مسميات شتى • فظهرت فى منتصف العقد الثانى من القرن العشرين بعض المدارس التى تقدم التعليم الابتدائى تحت أكثر من اسم • ثم ظهرت المدارس النموذجية فى بداية عام ١٩٣٢ • وفى منتصف العقد الثالث من القرن العشرين ظهرت مدارس التعليم الاولى المتمثلة فى المكاتب الزراعية والصناعية التى انشأتها وزارة المعارف • وفى بداية عام ١٩٤١ انشئت بعض المدارس الابتدائية الراقية لتعليم الطلاب الذين لم يستطيعوا مواصلة تعليمهم الى ما بعد التعليم الالزامى والمتمثل فى الدراسة الابتدائية • وبعد انشاء المدارس الاعدادية ثم ضم المدرسة الابتدائية الراقية الى المرحلة الاعدادية•

وظل التعليم الالزامى قاصرا على المرحلة الابتدائية ، الى ان اوصى موتمر اليونسكو لوزراء التربية والتعليم فى افريقيا الذى انعقد فى لاجوس سنة ١٩٧٦ بمد فترة الالزام حتى المرحلة الاعدادية • كما اوصى بذلك المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، فى مصر فى دورته الثالثة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) وجاء قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فمد فترة الالزام الى التعليم الاعدادى بعد ان اصبح يكون مع التعليم الابتدائى كيانا واحدا هو التعليم الاساس

وتعتبر مرحلة التعليم الاساس اساسا للبناء التعليمى • فهى تعد المواطن للحياة العاملة • وتكافح أميته • وتهيوءه لنمط اجتماعى فكرى متجانس ومتكامل •

اهداف طويلة الاجل للنظام التربوى المصرى

وفى اطار المبادىء الدستورية لسياسة الدولة فى مجال التعليم يمكن تحديد الاهداف طويلة الاجل المتوخاه من التعليم• وهى لا تأتى من فراغ ، وانما تستمد مما يواجه المجتمع من متغيرات • ومن الامال التى ينشدها هذا المجتمع لخيره ولسد احتياجاته• ومن كونها تعبيرا عن فلسفته وحركته ونظامه الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ، على النحو التالى :

١ـ التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل •

٢ـ اقامة المجتمع المنتج •

٣ـ تحقيق التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) •

٤ـ اعداد جيل من العلماء•

وهذه الاهداف فى مجموعها تتكون منها السياسة التعليمية فى جميع مراحل التعليم وفيما يلى تبين ما هية كل هدف من هذه الاهداف :

١ـ التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهـــة تحديات المستقبل :

اذا كان جهد التعليم كله يبغى تنشئة مواطن يكون نواة المجتمع المتطور • فان جهده فى هذا السبيل لابد وان ينصب على العمل بكل الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف • هذا وقد نصت الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى مجال التعـــليم والتى اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ على انه يجب ان يستهدف التعليم تحقيق التنمية الكاملــــة للشخصية الانسانية •

ويتطلب تحقيق هذا الهدف مراعاة ما يلى :

أ ـ تدعيم وتقوية عوامل القوة والايجابية التى ترسخت فى الشخصية المصرية والتى مكنتها من الصمود ومقاومة جميع المحاولات المنظمة والمتعمدة عبر آلاف السنين •

ب ـ تأكيد الذاتيه الثقافية العربية الاسلامية للشخصية المصرية • ان هذه الذاتيه هى العمق الاستراتيجى والاصالة العميقة الـتى يجب ان تعمل المدرسة على تكريسها والمحافظة عليها • وبدونها

يصبح التعليم مسخا مشوها • وقد اكد اعلان مبادئ التعاون الثقافى الدول الذى اصدره المؤتمر العام لليونسكو فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ على ان لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها • وان من حق كل شعب ومن واجبه ان ينمى ثقافته •

جـ ـ الرصد المستمر والاستقراء الواعى لظروف العصر ومطالب الغد ، فهناك من غير شك قدرات جديدة قد لا تكون قائمة ، لابد للتعليم من ان يعمل على تكوينها ورعايتها •

د ـ غرس وتعميق بعض القيم الاجتماعية لانها ضرورية لمواجهة المستقبل

وهنا ينبغى التأكيد على ان مثل هذه الاعمال المؤدية الى تحقيق تلك الاهداف ، تتطلب جهدا قائما بذاته يستغرق وقتا طويلا ، ويتوفر عليه عدد غير قليل من الباحثين والعلماء من تخصصات متعددة •

واستكمالا للصورة التى نود عرضها لتلك الاهداف والاعمال ، فانه قد يكون من الملائم ان نتناولها بشئ من التفصيل ، وذلك على

النحـو التالى :

أ ـ الخصائص الايجابية فى الانسان المصرى الواجب الحفاظ عليها :

تتجلى تلك الخصائص فى الاتى :

١ـ لعلنا لا نلخص الشخصية المصرية فى كلمة اوجز وأصـدق واجمع من وصفها بخصائصها الجغرافية التاريخية المتفق عليها . وهى انها شخصية عريقة طويلة التاريخ . قديمة عهد بالمدينة فى ارض زراعية .

٢ـ والشخصية المصرية شخصية (بيتيه) . بمعنى ان الاسرة عظيمة الشأن فى آداب المصريين من اقدم عصور التاريخ . فالمصرى ان ينس لا ينس وشائج الرحم وآداب الاسرة . ومهما انحرف الانسان المصرى عن السلوك القويم فى بعض الظروف . الا انه لا يزال فى صميم نفسه ذلك الخلـف المنحدر من اجيال وراء اجيال . عاشت جميعا فى ظـل الاسرة ودانت بآداب العرف الاجتماعى والعلاقات البيتيـة والاخلاق المصطلح عليها .

٣ـ والذهن المصرى العريق ذهن عملى واقعى سهل المنطق واضح فى نظرته الى الدنيا وحكمه على الاشياء والناس .

شأنه فى ذلك شأن ابناء الامم الزراعية عامة • فالارض والنيل
والفيضان • كلها من الوقائع المحسوسة المطردة فى قياس
العقل بغير توثب فى خيال ولا جماح عن خاطر • وهى
تتصل بعالم الغيب اتصالا بسيطا لا يخوج صاحبه الى
التخيل والتغلغل •

٤ـ والمصرى عملى فى حياته كما هو عملى فى النظرة الى الحياة •
فهو يعمل ويصبر على العمل • فتلك خصلة مشهودة يراها
فيه مرأى العين كل من شاهد الفلاح ينهض من الفجر
للحرث والسقى والبذر والحبس فلا يفرغ من عمله قبل الغروب
وهو يفعل ذلك فى مواقيته ولو كان هو مالك ارض وزارعها
بلا تكليف من سيد او مستأجر ولقد صبر المصرى على العمل
والمشقة • ولقد علمته المواسم الزراعية ان يكون صبورا طويل
البال •

٥ـ وهو متدين بصورة لا نخطئها عين ايضا • واهم ما يتميز به
تدينه بأنه قد سلم من لوثة التعصب العمياء وقسوة الهمجية
الرعناء • ومن هنا سلم تاريخ مصر من المذابح الطائفية
والضغائن الدينية • ومن ان يتسلل اليها ذلك من طائفة

غريبة او نحلة دخيلة .

ب ــ تأكيد الذاتيه الثقافية العربية الاسلامية للشخصية المصرية :

١ــ يجب ان يسهم التعليم فى تأكيد الذاتيه الثقافية العربية الاسلامية للشخصية المصرية . فهى شرط لتأكيد النسيج الاجتماعى والوطنى . والتعليم سلاح فعال فى تجسيد هذه الذاتيه الثقافية وتنميتها وابراز اصالتها . لتدعيم وحدة المجتمع كيانا وفكرا . فلقد تميزت الثقافة العربية على الرغم من تأثير الثقافة الغربية . بالصمود والبقاء والتطور مع روح العصر وأنماطه .

٢ــ وبهذه الذاتيه الثقافية تأصلت القومية العربية فى نفوس المصريين ،يعيشها فحسب . ولكنه ايضا قائم بناء عليها . فهو ليس مصريا بالفراغ ، وانما هو مصرى بتاريخه وتراثه ، بحضارته المصرية القديمة ثم بحضارته العربية الاسلامية ، وبالصفات الاساسية التى تقوم عليها الحضارتان يتشكل الانسان المصرى ويتحدد اطار حياته التى تملأها المعرفة بالعلوم الحديثة . وايا كان تطور تلك المعرفة وتحديثها . فان اطارها ذاتى لا يتغير لانه يعكس ادراكه الحضارى .

٤ـ ويجب على التعليم ان يحافظ على هذا الضمير الثقافى وان يصونه وان يعمل على تنميته٠ ولا يجوز ان يكون التعليم مباهاة بالتراث او تباك على الماضى ٠

٥ـ واذا كانت الثقافة الغربية الحديثة هى تعبير عن انجح انجازات الانسان العلمية مما يجعل حتما علينا ان نعترف بها بكل قوة٠ الا انه من الضرورى ان يحكمنا فى ذلك منهج معين وفلسفة خاصة تبعدنا عن الوقوع فى اسر التقليد الاعمى ٠ وتتيح لنا فرصة تكوين شخصية ثقافية متميزة تتسم بالاصالة ٠ ونعنى بالاصاله هنا جانبين :

* الاول : ان يكون هناك تواصل بين التراث الماضى وبين ثقافتنا المعاصرة ، بحيث يكون هذا التراث معينا نمد ايدينا اليه لنأخذ منه ، ما يعيننا فى بناء الحاضر ورسم صورة المستقبل وفق عملية انتقاء دقيقة ٠

* الثانى : ان تعبر ثقافتنا عن واقعنا ، ويتشبع تعليمنا بمقومات ثقافتنا وشخصيتنا ٠ ان التربية الغربية ليست تربية عامة تلخص خبرات البشر على مدار التاريخ ، بحيث يمكن ان تكون ارثا للانسان جميعا٠ وانما هى افراز بيئى معين

احاطته ظروف واحوال واوضاع تاريخية خاصة ٠

٦ـ على انه يلاحظ انه مهما كان لتراثنا الثقافى فى الماضى من قوة ، ومهما شاهدنا فيه من تنوع ، ومهما لمسنا فيه من ثراء ٠ الا ان الحقيقة التى لايمكن اغفالها ، ان اليوم لا يمكن ان يكون تماما مثل الامس ٠ ولا يمكن ان يكون هناك ايضا تماثل بين المستقبل وبين كل من اليوم والامس ٠ ففى كل يوم يكشف فيه الانسان عن جديد ، وفى كل يوم تبرز مشكلات قد لا تصلح مواجهتها بالاساليب التى اصطنعها السابقون ٠ ومن هنا كانت اهمية التجديد الدائم والمستمر ٠ لكن ما نود ان ننبه اليه هو ان الامم تميل فى فترات التحول ومواجهة الحضارات الاخرى الى اتخاذ مواقف بين العكوف على الذات والانطواء عليها والانعزال عن غيرها ، وبين ذوبان الذات والتخلى عنها والاندماج بحضارة من الحضارات الاخرى ٠ وليس هذا شأن الامم ذات الحضارات الانسانية كالشعب المصرى ٠ فموقفه هو الموقف الوسط الذى يتسم بالقوة والاعتدال ، ويتميز بالتوفيق بين الاصالة والتجديد ٠ ان التوفيق بين الاتجاهين سنة النمو المتواصل المتكامل

السليم لشخصية الانسان ، استثمارا لحصيلة الخبرات السابقة ومواجهة للمشكلات بخبرات جديدة ، وسنة النمو المتواصل المتكامل السليم للحضارات الانسانية بأخذ بعضها من بعض ، ويستفيد اللاحق من السابق على نهج التقدم والتطوير •

٧ـ ويلاحظ ان الانفتاح على المجتمع الدولى وتلاقى الثقافات قد ادى الى التأثر ببعض الثقافات التى لا يقرها المجتمع• بما تقدمه من اشكال العنف والكسب الرخيص للمال وامتهان لكرامته او عرضه مما يهدد بانتشار نماذج سلوكية تتنافى مع البيئة الاجتماعية • هذا فضلا عن القيم الخاصة ببعض المجتمعات الصناعية مثل روح التنافس المحتدم والسعى المحموم وراء السلطة وتقييم الفرد بقدر دخله هذا بالاضافة الى ما ينطوى عليه خط الانكسار بين الثقافة العصرية والهوية الثقافية الاصيلة من هوة عميقة تؤدى الى تفاقم ظاهرة الانفصام بين بعض افراد المجتمع ، وبين المدينة والقرية وبين القطاع الصناعى والقطاع الزراعى • وعلى التعليم بذل اقصى الجهد لاعادة بناء الشخصية المصرية العربية

الاسلامية انطلاقا من تأكيد قيمتها الثقافية العميقة •

جـ ـ القدرات الواجب تكوينها :

١ـ ان النمط الفكرى السائد الذى نحيا به ، هو ان تكون بين ايدينا مادة بعينها فى الكتب او فى الكراسات ، نحفظها حفظا او نجعلها فى متناول الايدى لنستمد منها العلم كلما اردنا علما • ولهذا كان الحفظ والتلقين والاستيعاب اسلوبا للتعليم ، مما اضعف روح الخلق والابداع • اما ان نركن الى خبراتنا الحية وقدراتنا المميزة فيما نريد ان نعلمه فذلك امر ما يزال بعيدا عنا ، كما كان بعيدا عن اسلافنا مدى القرون العجاف فى تاريخنا الفكرى • ومن هنا نجد ان المواطن المصرى فى حاجة الى ان يحيا الثورة فى حياته الفكرية مثلما عاشها فى حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولن تكون لنا ثورة فكرية الا اذا احللنا نمطا جديدا محل النمط القديم • لقد انفتح المصرى على العلوم بغير منهج فكرى • فكانت المعرفة المجردة من المنهج • فانتشر الاعتماد على الملخصات والكتب الخاصة غير الجيدة

وهو نوع من جمع المعلومات لا يؤدى الا الى غير استخلاص الهيكل العظمى للعلم دون استخلاص الهيكل العظمى للعلم دون استخلاص منهجه الفكرى •

٢ـ ولذا كان الاهتمام بالقدرة على الخلق والابتكار لدى الافراد مهمة أساسية للتعليم فى تكوين شخصية المواطن • فى نفس الوقت الذى يحافظ فيه على بقاء واستمرار العناصر الصالحة فى شخصية المواطن المصرى • يمكن له ان يساعد الافراد على ابتكار طرائق جديدة ومفاهيم جديدة وقيم جديدة صالحة لظروف حياتهم • وبهذا يتم المزج بين القديم والجديد المبتكر اللازم • وهذا يتطلب من التعليم ان يكون لدى الافراد القدرة على استخدام الاسلوب العلمى فى التمييز بين الغث والثمين • وفى تحقيق الافكار ومراجعتها • وفى ادراك الكليات والمفاهيم • وفى رصد الظواهر التى تحيط به والمشكلات التى تواجهه وتشخيصها وتحديد اساليب معالجتها • واذا نظرنا الى المتغيرات التى نتوقعها فى مجتمعنا فى الاعوام القادمة • خلال تحركنا نحو القرن الحادى والعشرين • فاننا سوف نجد يقينا ان

ان الابداع والقدرة على التفكير العلمى ، وقدرة الانسان على التعبير عن نفسه وعن تفكيره • هى خصائص يجب توافرها فى الانسان المصرى • ان المستقبل يعتمد على الذكاء الانسانى لا على الموارد الطبيعية • فما احوجنا ان نعمل على تنمية هذا الذكاء •

٣ـ ومن ثم فان الحاجة ملحة نحو استخلاص ذلك المنهج الفكرى القائم على استخدام الاسلوب العلمى ، حتى تتولد لدى المصرى القدرة على الفهم والتأصل والتعبير • الامر الذى يخلق حد ادنى من النسيج الاجتماعى المشترك ، يحل محل التشوهات العقلية التى تنجم من حفظ المعلومات المتناثرة دون ادراك للمنهج الفكرى الذى تقوم عليه • فالتعليم القائم على الحفظ سخف لا يمكن تحمله • امام عصر ثورة المعلومات وما تنطوى عليه من تطور اجهزة تخزين المعلومات واسترجاعها • ولهذا فان عدم شيوع تعليم الطلاب استخدام الالات الحاسبة وعدم السماح باستعمالها اثناء الامتحان هو نوع من التخلف • ان التعليم

يجب ان يركز ويشدد على انشاء القدرة على استخدام

المعلومات المكتسبة والمختزنة واستخدام الحاسبات الالية

جنبا الى جنب مع القدرة على التفكير باسلوب علمى • حتى

تتولد لدى المواطن القدرة على الابداع•

٤ـ وما جدوى الزج بالطلاب داخل الفصول لكى يتلقوا مناهج

تعليمية تفرض عليهم فرضا ولا يجدوا ما فيها ما يشبع رغباتهم

وميولهم وتخلق فيهم قدرات ومهارات جديدة • وان المناهج

الدراسية هى احد المداخل الرئيسية لتحقيق التميز

المنشود فى الطلاب• ومن الاهمية بمكان ان تتيح المدرسة

للطلاب تعليما فى كافة المجالات حتى يتمنى لهم اختيار

الدراسة التى تلائم قدراتهم• الامر الذى يتطلب تعرفهم

على الدراسة المهنية والاكاديمية والاجتماعية والقومية لتحقيق

التنوع الذى من شأنه ان يقود الى التكيف والتميز والتفوق

ولا يجوز ان ننسى تقوية روح الاحساس الجامعى بالمسئولية

والتفاعل بين مختلف الاطراف وتقارب الاراء والافكار• لاهمية

ذلك فى خلق المناخ الصالح لتحقيق التكيف والتميز• ــ

٥ـ وهكذا نؤكد بان تطوير التعليم من اجل بناء انسان المستقبل • يجب ان يبنى على تكوين تلك القدرات فى اطار يسمح بالتفاعل المستمر بين المنهج العلمى المعاصر والاصالة الثقافية • فهويتنا الثقافية المصرية الاصيلة ليست حاجزا يحول دون استقبال العلم او استخدام الاسلوب العلمى كمنهج للتفكير والتدبير والسلوك والنشاط الانسانى • بل انها تسمح باستقبال كل جديد معاصر لكى تتفاعل معه • فأصالتنا معين عميق تتفاعل فيه المعاصرة العملية لكى تأتى بتجديد فى الفكر وتشكل جديدا من العلم • ان شكل المواطن الذى تعمل من اجله ليس مسخا اوربيا مشوها وليس صورة من الغرب او الشرق الذى نأتى منه بالعلم • وانما هو المصرى الاصيل الجديد ، فاصالته هى الثقافة التى يضع فيها بذور العلم ليأتى بالجديد المتلائم مع تكوين شخصيته ، والتى تحميه من الوقوع بين براثن التبعية الثقافية والتكنولوجية للدول المتقدمة •

د ـ القيم الواجب غرسها :

١ـ ان حقوق الانسان قيمة انسانية لا تمنح ولا تفرض ، وانما

هى فى حاجة الى مناخ يتيح لها فرص النمو والممارسة . ولا
نحسب ان الدنيا بأسرها وفى شتى عصورها ، قد شهدت
انسانا يخالفنا فى ضرورة هذه القيمة لحياة الانسان . واذا
كان هناك خلاف . فهو على مدى اتساع نطاق التطبيق او
ضيقه ، لا على ضرورة الحرية نفسها لحياتنا سواء ظفر بها
فرد واحد او ظفر بها الملايين . ولهذا يجب غرس المعنى
الانسانى للحرية التى يجب ان يتمتع بها الفرد ، مع
التأكيد فى ذات الوقت على حدود هذه الحرية حتى لا
تنقلب اداة للفوضى والتخريب . ان حقوق الانسان هى من
اجل كرامته ولكى يعيش حرا شريفا . وهذا يجب ان يتعلم
الانسان الاسلوب الاجتماعى لممارستها حفاظا على تلك
الحقوق وتأكيدا لدورها الانسانى والاجتماعى معا وقد نص
الاعلان الذى اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٧
ديسمبر سنة ١٩٦٥ بشأن تعليم الشباب مثل السلم
والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب . على انه ينبغى
لجميع وسائل التربية . بما فى ذلك التوجيه الابوى اوالعائلى
وجميع وسائل التعليم والاعلام المعدة للشباب . تعليمهم

مثل السلم والانسانية والحرية والتضامن الدولى وسائر المثل الاخرى التى تساعد على التقريب بين الشعوب (المبدأ الثانى) ونص على انه يجب ان يربى الشباب على روح الكرامة والمساواة بين جميع البشر (المبدأ الثالث) .

٢- ويجب ان يعمل التعليم على تمكين الفرد من تطوير شخصيته ، من كافة جوانبها الخلقية والبدنية . والروحية والفكرية والوجدانية بصورة متكاملة . وفى هذا المعنى نبه المجلس القومى للتعليم سنة ١٩٨٨ الى الفارق بين تربية تورث ابناءها الاتكالية وهو ما نعانى منه ، وبين نظام تعليمى ينمى الاستقلالية وهو ما نحتاج اليه . وهو ما يقتضى غرس القيم الاخلاقية الفاضلة النابعة من حضارة الاسلام ، وغرس القيم الروحية فى النفس غرسا عليا يتجاوز مجرد تثبيت الحقائق بعيدا عن الممارسة العملية . فمجرد الحقائق الدينية لا تكفى . بل يجب تعليم الانسان كيفية ترجمة هذه الحقائق الى ممارسات عملية فى السلوك الخارجى . وأن غرس القيم الاخلاقية الروحية والمبادئ الانسانية فى نفوس الشباب هو خير سند لهم فى شق

طريقهم نحو المستقبل وسط القيم المادية والاتجاهات المختلفة التى يموج بها العالم فى الوقت الحاضر . فاذا كان على التعليم ان يستهدف تنمية الطاقات الفكرية والمواهب ، فانه فى الوقت ذاته يجب ان يعطى التربية الاخلاقية بما تقدمه من معانى التسامح والعدالة والتضامن الاجتماعى حتى لا تحدث فجوة بين الاخلاق والواقع فى الاسرة والمجتمع .

٣- ويجب غرس شعور الانتماء الوطنى والقومى فى نفوس الطلاب بحيث يرتكز هذا الانتماء على محاور الحضارة والفكر والعلم والصدق . ولابد للتعليم ان يؤجج الشعور الوطنى فى نفوس الشباب . وان يحل عندهم الشعور الوطنى العميق وليس الشعور الحزبى . ويجب ان يعلموا ان الانتماء للوطن والمسئولية نحوه وجهان لعملة واحدة .

وقد اوصى المجلس القومى للتعليم سنة ١٩٨٨ بأنه يصبح لزاما ان ندعم مشاعر الانتماء الى مصر بين ابنائنا بما قد يجنبهم الوقوع فى التبعية للدول المتقدمة . ونبه المجلس

الى ان مصر دولة مستهدفة ، هكذا كانت فى مراحل التاريخ السابقة • وهكذا يبدو انه قدرها •

٢ـ اقامة المجتمع المنتج :

ليس التعليم (كما يتصور البعض احيانا) انفاقا استهلاكيا او انفاقا من قبيل العدالة الاجتماعية ، وانما يعد بحق انفاقا استثماريا من الطراز الاول ، لما له من عوائد قومية (فى صورة مباشرة او غير مباشرة) سواء كانت سياسية او اجتماعية اواقتصادية •

وفى هذا المجال لما كانت قضية زيادة الانتاج (كما وكيفا) هى الشغل الشاغل فى جميع المجتمعات (والتى من بينها بالتأكيد مصر) سواء كانت متقدمة او نامية او متخلفة ، رأسمالية او اشتراكية ، فانه يهمنا فى هذا الصدد تأصيل العلاقة بين التعليم والانتاج بصفة عامة ، وتوضيح ماهية الهدف الذى حددناه ـ باقامة المجتمع المنتج ـ لكى يكون من بين الاهداف التى تشكل السياسة التعليمية المستهدفة للمستقبل فى مصر بصفة خاصة ، ولعل ذلك يتضح من النقاط الاتيه:

أـ ليس من المبالغة فى شئ اذا ما قلنا ان التعليم يعتبر فى واقع

الامر الركيزة الاساسية للانتاج ، ذلك لانه اتفاق استثمارى فى الموارد البشرية المتاحه فى اى مجتمع ، لكى يصنع منها قوى عاملة موءهله وقادره على الانتاج فى مختلف القطاعات . ومن ثم وجب القول بانه لا انتاج بغير عماله ، ولا عماله بغير تعليم ، ولذا يجب العمل بسرعة على محو الامية. وان يتم تعليم المواطنين لاتقان افضل حرفة او مهنة او لاكتساب مهارة تعينهم على العمل المنتج ولا يجوز ان يقوم التعليم على التلقين الذى يلغى العقل بل يجب ان يعتمد اساسا على تنمية القدرة الابداعية . لان الذكاء الانسانى هو اساس الانتاج فى المستقبل وليس الموارد الطبيعية .

ب ـ ان زيادة الانتاج والانتاجيه هى القضية الكبرى فى جميع المجتمعات ، وهى المقياس الحقيقى لتقدم الدول . ومن هنا فلعله لا يبدو غريبا ما نشاهده ، من قلق الولايات المتحدة الامريكية فى الاونة الاخيرة بسبب زيادة انتاجية العمل فى اليابان عن ما هو فيها . الامر الذى شكل سببا قويا من الاسباب التى ادت الى طرح قضية تطوير التعليم فى الوقت الحاضر بالولايات المتحدة الامريكية .

واذا كان هذا هو الحال فى الدول المتقدمة الكبرى • فان قضية زيادة الانتاج والانتاجية فى الدول المتخلفة ، النامية (والتى من بينها مصر) تعتبر ولاشك قضية حياة او موت • وان قضية التعليم وتطويره (بالتالى) فى تلك الدول تعد من اهم المهام الاستراتيجية التى ينبغى ان تتكاتف من اجل انجازها جميع الجهود المخلصة ، نظرا للارتباط العضوى الوثيق بين الانتاج والتعليم السابق الاشارة اليه •

ويرجع الاختيار بين الاستهلاك الذى يحقق الاشباع الحالى للاحتياجات والرغبات • وبين الاستثمار الذى يولد القدرة على انتاج البضائع المستقبلة والخدمات ، الى وضع كل منها فى ميزان الاولويات • وهو امر يخضع للاعتبارات السياسية والاقتصادية • بل ان الاختيار بين بدائل الاستثمار يرجع الى اهداف المجتمع والموازنة بين نفقات الاستثمار والعائد المتوقع منه •

جـ ـ ان زيادة الانتاج وتقدمه بصفة عامة • والصناعى بصفة خاصة • هو الذى يخلق ذاتيا فرص العمالة لمخرجات النظام التعليمى (الخريجين) ويحول دون مطالبهم • الامر الذى يتطلب بالدرجة

الاولى ضرورة تطوير التعليم (من حيث المحتوى والمناهج والطرق والادوات) • على نحو يربطه ربطا مباشرا بمتطلبات زيادة الانتاج وتقدمه فى مختلف المجالات• ومن ثم فمسئولية التعليم المتطور كنظام لا ينبغى ان تكون مخرجاته هى مجرد جيش كبير العدد من المتعلمين ، وانما ينبغى ان تكون تلك المخرجات فى صورة كوادر وقدرات مؤهلة على العمل المنتج الخلاق فى مختلف المجالات التى يتطلبها تحقيق هدف زيادة الانتاج وتقدمه ، وبالتالى تحقيق التنمية الشاملة واستتباب الامن وتحقيق الاستقرار • وكل ذلك يتطلب كسر الجمود الذى يوجد بين التعليم وحاجيات المجتمع حتى يكون قادرا على تلبيتها رغم تزايدها وتنوعها وتطورها المستمر ومن هنا وجب موائمة التعليم مع الاحتياجات الاجتماعية •

د ـ انه من الاهمية بمكان خاصة بالنسبة للدول النامية (والتى من بينها مصر) ان يتم اختيار نمط الانتاج ـ عند تخطيط التنمية الشاملة ـ على اساس اشباع حاجات مختلف الجماعات التى ينقصها الحد الادنى من المعيشة كاولوية اولى ومطلقه ، خاصة

اذا كان الدخل القومى بها غير موزع توزيعا عادلا .

وجدير بالذكر فى هذا الشأن انه قد اتضح من الدراسات التى قام بها عدد من الباحثين فى هذا المجال ، الاهميـــة القصوى لهذه القضية وذلك بكشفهم عن ان مجرد التوسـع فــى التعليم النظامى ، مع محاولة تحسين نوعية التعليم باتبـــاع المناهج التقليدية . لن يكون له بوجه عام اثر فى الحد من الفقر فى الريف ، بل ان الفقر سوف يميل نحو الزيادة نتيجة للهجـرة من القرية الى المدينة . كما ان بطالة المتعلمين سوف تزداد . وتوزيع الدخل سوف يزداد سوءا ، وان الوسيلة الوحيدة والبالغة الاهمية للتأثير فى توزيع الدخول بحيث يكون اكثر عدلا ، وتكاليف التعليم النظامى من حيث توفيرها ، وتخفيض الضغط الاجتماعى على التعليم الجامعى فى التخصصات التقليدية لا يكون الا بتغيير انماط التعليم ومحتواه ووسائله لكى تتحول الى مجتمع منتج توجد فيه فرص العمل للجميع .

٣ـ تحقيق التنمية الشـاملة :

لا يمكن تصور التعليم الا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسـياسـة

والاستراتيجية والخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية • ولهذا ينبغى ترجمة متطلبات هذه التنمية الى مضمون تعليمى ، مع الالتزام بالمرونة والحركة داخل العملية التعليمية لمواجهة تطورات التنمية •

ويمارس التعليم دوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن طريق تزويد المجتمع بالخبرات والمهارات الفنية والمهنية والادارية اللازمة لدفع عجلات التنمية الشاملة وتنشيطها •

فالتعليم مطالب بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا رفيعا بمهارات وقدرات ومعارف وخبرات تتزايد الحاجة اليها دواما بتطور المجتمع وتلاحق المتغيرات • وهكذا تتضح اهمية تنمية الموارد البشرية بالتعليم فى تحقيق التنمية الشاملة • فالانسان المتعلم هو رأس المال البشرى فى عملية التنمية بوصفه موردا منتجا خلاقا •

على انه لا يجوز ابدا ان ينظر الى التعليم بوصفه مجرد اداة للتنمية الاقتصادية فقط ، اى لتمكين الافراد من زيادة ما

ينتجونه من السلع والخدمات ، بل يجب ان يهدف ايضا وفى ذات الوقت الى رفع مستوى الحياة الانسانية من الناحيتين الاجتماعية والثقافية .

ولقد اوضحت تجارب التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة والنامية خطأ التركيز على الاستثمار فى رأس المال المادى فى مجال التخطيط القومى ، ذلك ان التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة كبيرة على توافر القوى العاملة التى تتمتع بمهارات فنية لازمة للانتاج فى مختلف المجالات ، والتى لديها القدرة على الابداع والابتكار بما يمكنها من تطوير الاساليب العلمية والتكنولوجية وتطويعها لخدمة احتياجات المجتمع . ومن الخطأ الاعتقاد بان ارتفاع مستوى المعيشة فى الدول المتقدمة يرجع الى تلك الالات الحديثة والمعقدة التى يستعملونها ، او الى تلك الاموال الطائلة التى يملكونها ، وانما يرجع اساسا الى القدرة الذهنية والمهارة الانسانية التى استطاعت اختراع هذه الالات وادارتها وتحقيق الادخار والاستثمار المنتج اللازمين للنمو والتقدم . ولهذا حق القول ، بانه لا يمكن بدون تنمية الموارد

الموارد البشرية بالتعليم ان تحقق الدولة اية تنمية سواء فــى البنيان الاقتصادى او الاجتماعى او الثقافى ، بل والسياسى ايضا ٠ ومن هنا لا مناص من ان يحتل تطوير التعليم بمختلف انواعه ومراحله مكانا جوهريا فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٠ واكثر من هذا فان التنمية الاقتصادية ذاتها لهــا بعد ثقافى بحكم تطبيقها على البشر ، وما لم تتكيف مع الذاتيه الثقافية للمجتمع فانها لن تتحقق٠

وهكذا ، فلابد عند اعادة تشكيل النظام التربوى الحالى وتطوير العملية التعليمية فى مصر ان نأخذ فى الاعتبار تحقيق هذا الهدف ٠ وهو ما يتطلب استخدام كل البنى الاساسية٠ سواء المادية او الاجتماعية ، المرتبطة بالتنمية الشاملة٠ وفى هذا الاستخدام يجب مراعاة ظروف التنمية التى تمر بها البلاد حتى يمكن استثمار امكاناتها المتاحة لتحقيق تعليم افضل ٠ وقد اثبتت دراسات البنك الدولى ان تحسين الكيف فى التعليم يأتى بنتائج افضل من مجرد التوسع الكمى ، وثبت من دراسة حالة فى البرازيل ان الافراد الذين تعلموا فى ظل نظام تعليمى افضل

من زملائهم الذين قضوا سنوات اطول ولكن فى مدارس تقليدية فلا يوجد اذن ارتباط حتمى بين العدد الكمى لسنوات الدراسة وبين المستوى الكيفى للتعليم .

ومن ناحية اخرى ينبغى التأكيد بصفة خاصة ، على ان كل خطوة يخطوها التعليم فى مصر الى الامام فى مجال العلوم الاساسية والتطبيقية من اجل التنمية الاقتصادية ، يجب ان يصاحبها تقدم مماثل فى العلوم الاجتماعية . فالتنمية الشاملة لاتتحقق الا بحياة اجتماعية كريمة ، وتنمية ثقافية تؤكد ذاتيتها الثقافية وتحافظ على وحدة النسيج الاجتماعى للشعب .

ويجب على التعليم ان يحافظ ويعمق التنمية الثقافية حتى تحافظ مصر على وضعها المتميز فى السلم الدولى من هذه الزاوية . فاذا كان النظام الاقتصادى الدولى قد جعل مصر فى اطار الدول الفقيرة النامية ، فان التعليم عليه واجب المحافظة على قدر مصر المتميز فى النظام الثقافى الدولى ان يعمل على تقدمه .

٤- اعداد جيل من العلماء :

ان اقامة المجتمع المنتج وتحقيق التنمية الشاملة ينبغى ان تراعى فيه كافة العوامل التى تستفيد من قاعدة التقدم العلمى والتكنولوجى . ومن المعروف ان التنمية العلمية هى عنصر وعامل فى كل شكل من اشكال التنمية . ان التطبيقات الحديثة للعلم والتكنولوجيا اليوم - خاصة فى المجال الصناعى - تعد امتيازا للدولة المتقدمة . اذ تستأثر بها على نحو تام يدفعها دائما الى ابتكار التكنولوجيا المتقدمة . وقد ادت هذه القوة العلمية التكنولوجية الى ان تتمتع هذه الدول بطبيعة الحال بقوة فى المجال السياسى ، بل وفى المجال العسكرى ايضا . وقد وضح بالتنمية التى تعيشها هذه الدول ان العلم والتكنولوجيا والتنمية امور مرتبطة ببعضها ارتباط السبب بالنتيجة .

وواقع الامر فان العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية قد ساعدت فى حل الكثير من المشكلات المقترنه بالتنمية ونشر المعرفة وارتفاع مستوى المعيشة . لقد اتجه العلم الحديث نحو الحصول على المزيد من المعرفة بالظواهر الطبيعية وتسخيرها لتلبية احتياجات

الانسان • والواقع ان الانسان قد اضطر طويلا لان يتحمل
شدائد الطبيعة ، وناضل من اجل البقاء مستعينا فى ذلك
بوسائل اولية • واليوم وقد تغيرت الاوضاع وتمكن الانسان بفضل
معارفه وعلومه ان يتحكم فى الطبيعة وموارد ها ، فبعد ان قهر
سطح الارض ونماه ، قام باكتشاف طبقات الارض السفلى واستغلالها
وهو يحاول الان الانتفاع بالمحيطات وقاع البحار وطبقاته السفلى
واتجه نحو اكتشاف البيئة المحيطة بالارض والتحكم فى المناخ
والطاقة الشمسية • وبذلك تغيرت العلاقات بين الانسان
والطبيعة تغيرا كاملا •

وهكذا ، يتضح مما تقدم ، ان اعداد جيل من العلماء كهدف
رابع من السياسة التعليمية يقوم على تحقيق الهدف الاول ، ومن شأنه
ان يحقق الهدفين الثانى والثالث• وفضلا عن ذلك ، فلقد آن الاوان
ان تكون مصر رائدة فى بعض المجالات العلمية ، ودولة متقدمة علميا
وتكنولوجيا تعطى ولا تأخذ الا الضرورى وبحساب دقيق ، لكى تكون
لها من مصادر القوة التى تسمح لها بتشكيل علاقاتها بين الدول ،
بما يتفق مع مركزها الحضارى المرموق •

منطلقات الاستراتيجية

١ـ شمولية التطوير:

لا نريد ان نعيد هنا ما سبق ان ذكرناه من عيوب حركات الاصلاح ومحاولات التطوير السابقة من حيث تحكم النظرة الجزئية فيها فالتطوير الذى نعنيه هنا يمتد الى جانبين:

الاول :

وضع التعليم بالنسبة لسائر مكونات البناء الاجتماعى وفى هذا الجانب نرى انه من الحيوية بمكان ، الا تقتصر جهود التطوير والاصلاح على النظام التربوى فقط ، وانما تشمل كذلك سائر مكونات البناء الاجتماعى ، ونعنى بها النظام السياسى والنظام الثقافى والاعلامى .. وهكذا . ومما لاشك فيه ان النظام التربوى يتأثر فى كثير من جوانبه بتلك النظم ، كما يؤثر ايضا فيها . وان تحليلا بسيطا للعلاقة بينه وبين اى منها تؤكد هذه الحقيقة ، مما يجعلنا نشعر بشئ من الشك فى امكان ان تثمر جهود التطوير مع ترك النظم الاخرى على حالها .

الثانى :

يتصل بمكونات النظام التربوى نفسه من معلم وادارة تعليمية ومناهج وطرق تدريس وتلاميذ وابنية مدرسية وكتب دراسية ووسائل تعليمية الخ ، فكل مكون من هذه المكونات يتصل بالاخر اوثق الاتصال تأثيرا وتأثرا ، مما يستوجب الاقلاع عن محاولة التغيير والاصلاح فى واحد منها بعيدا عن المكونات الاخرى .

٢- قومية التطوير :

انه لمن الخطأ ان نفهم ان عمليات وضع السياسة وتحديد الاستراتيجية واعداد الخطة التعليمية يمكن ان تتم فى عزلة داخل المكاتب وبعيدا عن الحقائق العملية للحياة فى مجتمع معين . فلابد من مراعاة الجانب الخطير الخاص بالوجه الاجتماعى والسياسى لتلك العمليات . هذا الوجه الاجتماعى والسياسى هو الجانب الحساس ، وليس مجرد عامل تكنيكيا . وبناء على ذلك اذا لم تمر مشروعات تطوير التعليم ببوتقة المشاركة الاجتماعية من اولئك الذين سينفذونها ، يمكن ان تظل حبرا على ورق . كما انه ما لم تحقق هذه المشروعات الامال السياسية للجماهير . فانها سوف تلقى الرفض الاجتماعى . وهنا يكون

على التنظيمات المختلفة ان تلعب دورا هاما يتجسد من خلال طرح السياسة والاستراتيجية والخطة التعليمية على كافة المستويات ابتداء من المستوى القومى داخل هذه التنظيمات الى مستوى النشـــاط داخل كل وحدة من وحدات العمل التعليمى • ولهذا فقد رجعنـا الى المعلمين فى جميع محافظات مصر ، واخذنا اراءهم فى مشكـلات التعـليم وحلولها • ثم عرضنا الامر على مؤتمر قومى لتطوير التعليم • لنستطلع آراء مختلف القواعد الشعبية وقطاعات العمل الوطنى فى هذه الاستراتيجية واخذنا فى الاعتبار تقارير المجلس القومى للتعليم •

ثم عرضنا خطة تطوير التعليم فى ضوء هذه الاستراتيجية على كل من مجلس الشعب ومجلس الوزراء فأقرها •

ولكن مفهوما ان تطبيق هذه الاستراتيجية يفترض ايمان مختلف افراد الشعب المصرى بالاهداف العريضة التى يتوخى حدوثهـــا ، والتأثر بها فى سلوكهم الشخصى والاجتماعى ، فالتعليم النظامى ما لم يسر جنبا الى جنب مع التعليم غير النظامى عجز عن تحقيـــــق اهدافه المرجوة •

٣ـ توفير البنية الاساسية والاليات الفنية القادرة على التنفيذ :

ترجع خفض الجودة النوعية للنظام التعليمي الى عدة اسباب من اهمها عدم وجود سياسة مستقرة للتعليم تكون ملزمة للسلطة المسئولة عن هذا القطاع • الامر الذى ادى الى تعدد الاجتهادات وكثرة المقترحات ، مما اشاع فترة من عدم الاستقرار على بعض مشروعات تحسين الجودة النوعية للتعليم والتى تحتاج الى نفس طويل فى التطبيق • والى متابعة دؤوبه لقياس تأثيرها وآثارها • هذا بالاضافة الى عدم وجود الكوادر المتخصصة والمدربة لتنفيذ مشروعات التحديث والتجديد • وخاصة مع الانفجار المعرفى والثورة العلمية •

وقد ادركنا منذ البداية اهمها توفير البنية الاساسية والاليات الفنية القادرة على التنفيذ • وفى مجال توفير البنى الاساسية والهيئات التى تسهر على تحقيق بعض المشروعات الحاكمة فى تطوير التعليم ومتابعة تنفيذها ثم تنشيط واستحداث عدد من الهيئات المختصة وهى :

أ ـ المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى :

وهو مسئول عن سياسة التعليم قبل الجامعى • ومن اهم

انجازاته فى عام ۱۹۸۸/۸۷ اقرار خطة تطوير التعليم التى اقرها المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى يوليه سنة ۱۹۸۷ ۰ وتقرير نظام اليوم الكامل وتحديد مدة الدراسة بالا تقل عن ٣٢ اسبوعا ۰ واقرار سياسة تطوير المناهج التعليمية ۰ وجعل الدراسة عامة فى الصف الاول والثانى من التعليم الثانوى تخصصية اختيارية فى الصف الثالث ۰ وتطوير نظام الامتحانات ۰

٢- المجلس الاعلى للجامعات :

وهو مسئول عن سياسة التعليم العالى فى الجامعات ومن أهم انجازاته فى هذه المرحلة انشاء تخصصات جديدة تواكب التطور العلمى ۰ واقرار لوائح جديدة لبعض الكليات الجديدة ۰ وانشاء وحدات علمية ذات طابع خاص ، والغاء نظام القبول المتوقف على اضافة مجموع المواد المؤهلة الى المجموع الكلى لدرجات الثانوية العامة والعدول عن نظام التوزيع الجغرافى فى القبول فى الجامعات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين ابناء الوطن الواحد ووضع سياسة للقبول فى الجامعات ۰ وسياسة التحويل من الجامعات الاجنبية للجامعات المصرية ، ووضع

شروط قبول خريجى التعليم الفنى بالجامعات.

٣- المجلس الاعلى للمعاهد :

وهو مسئول عن سياسة التعليم العالى فى المعاهد وقد اقر سياسة انشاء معاهد تكنولوجية عالية . وضرورة اعادة النظر فى المناهج الحالية للمعاهد .

٤- اللجنة الدائمة لسياسة تطوير المناهج :

وقد اقرت سياسة تطوير المناهج التعليمية بناء على عدة مبادئ هى :

أ - تكامل المعرفة وشمولها .

ب - تركيز محتوى التعليم فى الموضوعات الاساسية .

جـ - تحقيق التنمية الشاملة بابعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

د - تعميق القيم الانسانية والدينية والخلقية واحترام حقوق الانسان .

و - تعميق وضع مصر فى المجتمع الدولى والعربى والافريقى وتوفير امكانات التكيف مع هذه المجتمعات.

٥ـ المجلس الاعلى للامتحانات والتقويم التربوى :

وله فروع فى كل المحافظات ويختص بتقويم المناهج وطرق التدريس ووسائل التدريب • ومعايير الامتحانات العامة • بحيث تقيس قدرة الطالب على الاستيعاب والنسب الواجب توافرها فى قدرة الطالب على التفكير والتطبيق فى كل من المواد طبيعة هذه المادة •

٦ـ المجلس التنفيذى للمشروع القومى لادخال الكمبيوتر فى التعليم :

وقد اقر سياسة ادخال الكومبيوتر فى التعليم الثانوى لتحقيق اهداف تربوية تقوم على تنمية قدرة الطالب على التفكير والتكيف مع مقتضيات العصر والتطور العلمى والتكنولوجى • وتنمية روح العمل مع الجماعة داخل الفريق •

٧ـ تطوير المركز القومى للبحوث التربوية :

ويعتبر هذا التجديد من اهم التجديدات التربوية التى ستشهدها وزارة التعليم فى الفترة القادمة اذ ان خطة اصلاح التعليم فى مصر تقتضى وجود آلية فنية متكاملة تقدم خدمات بحثيه متطورة لصانع السياسة ومصور القرار وبالتالى يتوفر الذراع

البحث القوى الذى يعضد خطة الاصلاح ويوجه حركتها ويرصد نتائجها ويقوم فعاليتها • ولذلك تقدمنا بمشروع لاعادة تنظيم المركز القومى للبحوث التربويه وجعله " المركز القومى لبحوث التربية والتنمية " وسوف يضم المركز الجديد ثلاث شعب رئيسية تختص بالميادين الاتيه :

١ـ بحوث السياسات •

٢ـ تطوير المناهج •

٣ـ التخطيط التربوى •

وسوف تقوم شعبة تطوير المناهج بتصميم وتخطيط المناهج واعداد المواد التعليمية وتجريبها وتدريب مدرب المعلم على تطبيقها • وسوف يستخدم هذا الجهاز ارقى انواع التكنولوجيا فى اعداد المواد التعليمية مما يضمن تطبيق الاسس التربوية والنفسية فى بناء المناهج وينتج مواد تعليمية على درجة عالية من الانقرائية والصدق ومسايرة العصر من حيث المحتوى واساليب التوضيح والاخراج •

اما شعبة التخطيط التربوى فهى تختص باعداد الدراسات

الخاصة باقتصاديات التعليم• ويوجد بالشعبة قسم للمعلومات والاحصاء•

اما شعبة بحوث السياسات فيرتكز على بحوث المدخلات والمخرجات التعليمية لتقدم لصانع القرار الصورة الدقيقة من اداء النظام التعليمي وفاعليته وكفاءة مخرجاته وتهتم كذلك بالدراسات والموجات الميدانية والدراسية التبعية التي تستخدم المنهج الطولي وتضع الشعبة بحوثها ودراساتها في خدمة التطبيق التربوي وتحسين الجودة النوعية في النظام•

٨- مركز بحوث تطوير التعليم العالي :

فقد عنينا بانشاء هذا المركز كجزء في الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي • لكي ينهض بالبحوث اللازمة لتطوير التعليم العالي (في المعاهد والجامعات) سواء فيما يتعلق بسياسته او مناهجه او اقتصادياته • وان يبحث مشكلاته التطبيقية ومن شأن هذا المركز ان يمد كلا من الوزير والمجلس الاعلى للجامعات والمجلس الاعلى للمعاهد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار وان يعين الجامعات على حل بعض المشكلات المتعلقة

بسياسة التعليم الجامعى .

٤ـ التنسيق بين القطاعات :

لا تنعزل عملية تطوير التعليم عن غيرها من عمليات التطوير فى سائر النظم الاخرى التى تنهض بها مختلف القطاعات ، فقطاع المالية والاقتصاد مكلف بمسئولية تمويل التعليم وتوفير الامكانات لتنفيذ رسالته ، وقطاع الثقافة والاعلام المسئول عن القيام بالجهود التعليمية من خلال وسائل الاعلام العامة ، وبث القيم والاتجاهات التى تسهم فى تكوين المواطن المطلوب ، والبيت بأمهاته وآبائه وسائر افراده مسئولون عن توفير الظروف الاسرية التى تكفل النمو السليم لما يتلقاه الابناء فى المؤسسات التعليمية . وهكذا ... الخ .

ومن ثم نجد ان لكل قطاع من قطاعات الدولة والمجتمع دورمعين يجب ان يمارسه فى اطار من التفاعل والتكامل والتنسيق مع دور قطاع التعليم . لكى يصل الـ ـى ان الجميع يعمل فى منظومه واحدة لتحقيق الاهداف المرجوة .

٥ـ التربية المستمرة :

أمر الله سبحانه وتعالى رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بان يطلب الاستزادة من العلم فى قوله تعالى : " وقل رب زدنى علما "

والتربية المستمرة فلسفة اصلية فى المجتمع العربى تستهدف اتاحة الفرصة فى جميع انواع التعليم نظاميا او غير نظامى • ومن هنا فان التربية المستمرة ضرورة اساسية لتحقيق الاهداف التى تقوم عليها السياسة التعليمية • وهى نظام شامل بمعنى انها تشمل جميع مجالات التعليم فى الحياة • وتنعكس التربية المستمرة لا على الطالب وحده اثناء الدراسة وبعدها بل تمتد الى المعلم نفسه الذى يجب العناية بتدريبه اثناء الخدمة •

ومن اهم النتائج التى تترتب على التربية المستمرة انها تحرر المناهج المدرسية من ضرورة ان تشمل على التفاصيل • لهذا ينبغى ان يؤخذ فى الحسبان ان المعلم والمدرسة لم يصبحا المصدر الوحيد للمعرفة وان وسائل الاعلام وغيرها من وسائل التعليم غير النظامى تقوم بدور تكميلى لدور المدرسة • لهذا وجب مع الاهتمام بتوفير مؤسسات

التعليم النظامى توفير مؤسسات التعليم غير النظامى فى ذات الوقت لكى يتكامل هذان النوعان من المؤسسات بهدف توفير فرص تعليمية تماير التعليم المدرسى النظامى او توازيه او تكمله .

٦ـ التعليم المتكامل :

وعلى الرغم من ان اصوات اساتذة التربية وعلماء النفس كادت ان تبح من ترديد الحقيقة ، التى مؤداها ان العملية التربوية ينبغى لها ان تتناول شخصية المواطن تناولا متكاملا ، فلا تتحول عند السى مجرد عملية (تعليم) قطع من المعارف ، مهما بلغت درجة تنظيمها ومهما وصلت اليه من دقة وثراء ، فلديه جوانب جمالية وجسمية وروحية واجتماعية وغيرها فى حاجة هى الاخرى الى ان تتناولها بالعناية والرعاية والنمو ، وبالرغم من هذا ، الا ان استقراء الواقع الفعلى ينبؤنا بغير ذلك ، فأفنية المدارس تتآكل يوما بعد يوم فتضيع فرصا كثيرة لممارسة النشاط الرياضى ، وحصص التربية الموسيقية والاشغال الفنية احيانا ما تشغل بمواد اخرى يراها القائمون بالامر (اهم) مثل اللغويات والرياضيات والعلوم الطبيعية ، (والاهمية هنا لاتخرج عن كونها مواد يمتحن فيها آخر العام وتدخل درجاتها فى المجموع)

وحصص التربية الرياضية تتحول في بعض الإحيان الى فسحة واداء الواجبات الخاصة .

٧ـ التعلم الذاتي :

تفرض طبيعة التطور الثقافي المعاصر وما ينطوي عليه من تقدم معرفي وتكنولوجي . متطلبات جديدة تهدف الى تمكين الفرد من استيعاب عناصر الثقافة ومهاراتها ووسائطها ومن حسن استخدامها وتوظيفها . فما تتصف به الثقافة المعاصرة من تغيرية وتجديدية هائلتين . يحتم على التعليم ان يكون بالضرورة عملية مستمرة متواصلة الحلقات . تستجيب الى مدى الحياة كله . ولم يعد مقبولا ان يقتصر على سنوات المدرسة وعلى التعليم المدرسي فحسب والسؤال الذي يقفز الى الذهن هو : " كيف يمكن ان يستمر الفرد المتعلم في التعلم بعد انتهائه من التعليم ؟ " .

اننا نبالغ كثيرا اذا تصورنا ان هذه مهمة تلقى على عاتق كل اجهزة التعليم ، بل نكاد نطلب المستحيل . وانما المسألة بحاجة الى الدراسة الرصينة . والى التوصيف الدقيق لطبيعتها واهدافها

ولابعادها ومفاهيمها . ومن سوء الطالع ان هذا الميدان لا تزال تعمل فيه عوامل تعوق تحقيق هذا . بل تثبطها وتحبطها . فالفهم غير الواعى لطبيعة التعلم الذاتى . قد يؤدى الى سوء تأويل هذه الظاهرة ، وما يرتبط بها من ابعاد ومقتضيات مختلفة ، وهذا يستلزم منا ان نستبين حقيقة التعلم الذاتى . وما ينطوى عليه من مفاهيم وما يشتمل عليه من ابعاد .

ويجب ان نعطى عناية فائقة لتكنولوجيا التربية " وخاصة الكمبيوتر " التى تمكن الطالب من ان يعلم نفسه بنفسه ولا يحتاج لأى درس خصوصى .

كما يجب العناية بمتابعة الطالب فى دراسته واستيعابه بصفة دورية والا ننتظر طويلا حتى لا يترك لنفسه عنان الاعتماد على الغير فى تحصيل سريع قرب الامتحان .

٨ـ محو الامية وتعليم الكبار :

يجب بذل اقصى الجهود وامضاها فى سبيل محو الامية . وقد ظهرت عدة استراتيجيات بنى كل منها ، على ضوء ممارسة هذه الاستراتيجية او تلك ، وطبيعة العصر الذى نمت فيه ممارستها ونوعية

النظام الذى مارسها . وايا كانت هذه الاستراتيجيات ، فالحق الذى لا نستطيع انكاره ، هو انه قد اصبح لدينا كم كبير من الابحاث والدراسات والتجارب والمشروعات التى عالجت هذه القضية من ابعادها المختلفة من حيث الاهمية والاثار . ومن حيث المناهج والمعلمين ... الخ . ومع ذلك فما زالت نسبة الاميين مرتفعة وما زلنا نقول ان شبح الامية - بل وحش الامية - ينهش جسد المجتمع لان الشبح ربما يتسم بالوهمية ومجرد التخيل ، اذا فالمسألة انما هى قضية تحرك وايجابية . واذا كنا قد نبهنا فى نقاط سابقة الى اهمية تناول العمل التعليمى من زاوية قومية ، وقلنا ان ذلك هام وضرورى فاننا هنا نقول ان قومية العمل على محو الامية ، انما هو حتمى ، لن يفيدنا الهرب منه ، وانما العكس هو الصحيح ، اذ تزداد المشكلة تعقيدا وتزداد تضخما بحيث يصبح كل يوم يمر دون مواجهة ودون حل انما يعنى ان الجهد المطلوب لذلك اضخم واكبر . انه لمن العجب حقا ، ان تثور المخاطر وتهتز اركان البلاد وتكثف الجهود ، اذا احتل شبر من اراضيها ، ونركن حتى الان الى الدعة والهدوء ، ولهذا كان بديهيا ان يتحرك العالم العربى لوضع استراتيجية عربية

لمحو الامية • وافق عليها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى مؤتمرها غير العادى الاول فى الخرطوم عام ١٩٧٨•

والامية من نوعين : امية صغرى وهى الامية الاجدية• تكون بالجهل بمهارات القراءة والكتابة والحساب• وامية كبرى وهى الامية الحضارية• ومظهرها التخلف الاقتصادى والاجتماعى • ووفقا لهذين النوعين ينبغى تحرير مفهوم محو الامية من اطار الضيق المقصور على تعلم القراءة والكتابة والحساب وان يمتد إلى اكتساب المهارات لتحقيق المشاركة الايجابية فى بناء المجتمع • واذا كانت الامية مشكلة فى حد ذاتها •الاان مشكلتها الكبرى تبدو فى التخلف الحضارى ، الامر الذى يتطلب ربط جهود محو الامية جهود التنمية الشاملة ولابد فى هذا الصدد من ناحية الجهود الشعبية وتوظيفها فى تحقيق هذه الحملة واذا كانت وزارة التربية والتعليم تودى دورها فى اعداد المادة الثقافة التعليمية للاميين ، وفى سد منابع الامية بالزامية التعليم الاساسى وتعميمه • فان جميع قطاعات هذا المجتمع مكلفة بالتحرك سريعا• وقد انتهى المجلس الاعلى للتعليم الكبار ومحو

الامية من وضع اطار الخطة القومية لمحو الامية فى عام ١٩٨٥ ووضع التوصيات التنفيذية فى عام ١٩٨٧ وارسلت لكافة القطاعات للتنفيذ ولابد من متابعة جادة تضمن قومية هذه الحملة وفعاليتها ٠

ويلاحظ انه على الرغم من ان تعليم الكبار ليس مطابقا لمحو الامية ٠ الا ان الاساس فيه هو الانسان القادر على الاستيعاب مما لديه من أساسيات المعرفة ومهارات العمل ٠ ومن هنا فان محو الامية يعتبر عملية مرحلية ٠ بانتهائها يبدأ تعليم الكبار بشموله فهو ضرورى لهؤلاء الذين بدأوا التعليم المدرسى وانقطعوا عنه بسبب من الاسباب الاجتماعية والاقتصادية ٠ بحيث يمكن لهم مواصلة التعليم الى الحدود التى تسمح بها استعداداتهم وظروفهم المهنية وتعليم الكبار وهو ضرورى ايضا للارتقاء بمستويات الاداء فى دوائر العمل وفى مجالات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ٠

وعلى هذا النحو فان تعليم الكبار يجب ان تتسع مجالاته وتتعدد مؤسساته ، لكى يشمل من يواصل التعليم بعد المراحل الاولى والثانوى ، ويشمل خريجى الجامعات ٠ ويشمل الاخصائيين والعمال

اى يشمل فئات المجتمع العاملة رجالا ونساء فى سعيهم الى تغيير حياتهم والارتقاء بها وتطويرها • ولهذا يجب أن تتعدد صور تعليم الكبار ومؤسساته ووسائله • ومنها وسائل الاتصال الاساسية من اذاعة مسموعة ومرئية • ومن صحافة ومكتبات ، ومن مصانع ومراكز خدمة اجتماعية ريفية ومدنية • ومن صحافة ومكتبات ، ومن مصانع ومراكز خدمة اجتماعية ريفية ومدنية • ومن مراكز خدمة عامة بالجامعات • ومراكز التدريب والتأهيل • وفى هذه المؤسسات ، وعن طريقها تتنوع اغراضه ووسائله ، فقد يكون تكميليا او تأهيليا ، وقد يكون تحديثيا او تقليديا • وقد يكون عاما او خاصا •

٩ـ التخطيط التربوى :

اهمية تخطيط التعليم من اهمية التعليم نفسه • فالتعليم عملية ملازمة للانسان منذ القدم • وهو نوع من التنشئة المستمرة مادامت الحياة مستمرة • وهو اداة لتحقيق طموح الانسان نحو مستقبل افضل فى كافة نواحى الحياة ، وهو وسيلة لاقامة المجتمع الذى يتمشى مع روح العصر ، والذى يكفل حياة كريمة لابنائه•

ويعنى تخطيط التعليم بتوفير الشروط اللازمة لقبول الاعداد المتزايدة من تلاميذ وطلاب وما تحتاجه العملية التعليمية من مناهج تربوية وتجهيزات وابنية وضروريات اخرى لتحصل مؤسسات التعليم ومعلمون قادرين على توفير التعليم فى ابهى صورة واحسن وسائله • وكما يساعد فى ربط توسعات التعليم بحاجة المجتمع من القوى العاملة المدربة والتخصصات الممكنة • وتخطيط التعليم ، وان استهدف تحقيق غايات تربوية ترمى الى بناء الشخصية الاصلية ، الا انه اضيق نطاقا من تخطيط التربية بالمعنى الواسع والتى يسهر عليها بجانب المؤسسات التعليمية كل من الاسرة والجماعة ، ودور الاعلام والثقافة وعلى ذلك فان تخطيط التربية بالمعنى الواسع يشمل تخطيط الاسرة وتخطيط الثقافة وغير ذلك ، الا انه من الضرورى ان يتكامل كل من التخطيط التعليمى والتخطيط التربوى بمعناه الواسع وان يتكامل الاثنان مع التخطيط القومى الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية • وبذلك تظهر العلاقة المتكاملة بين تخطيط التعليم والتخطيط القومى الشامل من صيغة الشمول التى تعنى وجوب النظر لاهداف التخطيط التربوى لا باعتبارها اهدافا مستقلة فى حد ذاتها ولكنها باعتبارها مكونات لهدف عام مشترك ، كذلك يتطلب الامر عند

اهداف تخطيط التعليم مراعاة الاهداف القومية عامة وبحيث يساهم هذا التخطيط فى تحقيق النمو فى قطاعات الانتاج والخدمات.

ونظرا لتداخل مشكلات التعليم وتكاملها فانه يجب ان تكون الحلول المقترحة لحل تلك المشكلات متكاملة يجمع بينها نظرية واحدة شاملة فى اطار واحد هو اطار الخطة. فاى ميدان من ميادين التعليم متداخل ومترابط مع غيره من الميادين مثال ذلك. البحث فى مدى امكانية التوسع فى التعليم العالى ورفع مستواه يعود الى ميادين اخرى كثيرة تمس النظام التعليمى كله ، اذ ان التعليم العالى يأخذ مدخلاته من مخرجات التعليم الثانوى ، ومستوى التعليم الثانوى يؤثر فى التعليم العالى. والتعليم الثانوى ، يستند الى القاعدة العريضة من التعليم الاساسى. ويتأثر التوسع فى التعليم الاساسى يقضيه مدى امكانية اعداد المعلم الخاص بهذه المرحلة الهامة. كما يطرح موضوع سن الالزام ، ومدته ودرجة استيعاب كل من الذكور والاناث. والاعداد المخصصة للتوسع فى الفصول وتوزيع الخدمة التعليمية الاساسية ويطرح موضوعات اخرى كثيرة مثل شكل المبنى وطريقة تجهيزه ... الخ.

فالتعليم كيان عضوى مترابط يعمل كوحدة واحدة ولا سبيل الى علاج جزء من هذا الكيان الواحد الا فى اطار نظرة شاملة لكافة جزئيات الكيان كله . فاصلاح التعليم العالى او الثانوى او الاساسى لا يتم ولا يؤتى ثماره الا بأخذ النظام كله فى الاعتبار. لذلك كان من الضرورى عند النظر فى اى موضوع من موضوعات التعليم فلابد من النظرة الشاملة وان تكون هذه النظرة الشاملة ناتجة عن فلسفة تربوية واضحة وناتجة من اهداف عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وان التعبير العملى عن هذه النظرة الشاملة المتكاملة هو اعداد خطة عامة لتطوير التعليم تتناول جميع مراحل التعليم وانواعه وفروعه وكل ما يتصل بموضوع التعليم ويؤثر فيه ويتأثر به وتقوم بتحديد الاهداف العامة والتى تشتق منها الاهداف الخاصة . ولكى يتم ترجمة هذه الاهداف الى سياسات تربوية ثم الى واقع تعليمى لابد من وجود الية فعالة تكون اداة النظام التربوى فى تحقيق اهدافه . وهذه الالية تتمثل فى بنيتين اساسيتين هما التخطيط والادارة . وكلاهما وجهان لعملة واحدة بل كلاهما محكوم بالاخر وحاكم عليه .

والخطة التربوية السليمة والقابلة للتنفيذ هى تلك التى يقــدم فيها حوار وتكامل بين صانع السياسة التربوية وبين الفنيين اللذين يضعون الخطة • ويتابعون تنفيذها • كما انها تسعى الى التكامل مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

١٠ـ البحـث التربـوى:

يرتبط البحث التربوى ارتباطا وثيقا بالتخطيط التربوى الذى يجب ان يستند الى نتائج هذا البحث• فلقد كانت العملية التربويـة فى مصر فى الماضى تكاد تقتصر على ما يتم بداخل الفصل من تلقين المدرس للتلاميذ بعضا من المعارف والمعلومات المتعلقة بفروع التخصص المطلوب واذا طعمت بشىء من المعارف والمعلومات المتعلقة بفروع التخصـص المطلوب• واذا طعمت بشىء من اصول التربية فقد كان يقف بالتربية عند حدود دنيا تجعلها ترادف " التأديب " ، "التهذيب " وكان ضروريا بعد ذلك ان يحفز هذا عددا من المربين • فينبهوا الى اهمية ان تقام العملية التربوية على أسس من العلم التربوى والسيكلوجى يحيط بجوانبها المختلفة• ويجعل الموقف التعليمى داخل الفصل يتســع حتى يشمل اكبر عدد ممكن من خبرات التلاميذ وثقافة المجتمع وقيمـه

فكان قيام البحث التربوى ٠

واذا كانت عودة وزارة التربية والتعليم الى الاهتمام بهـــذه القضية بتطوير المركز القومى للبحوث التربوية ٠ الا انه يجدر التنبيه الى امثلة من اوجه النقص الاتيه :

- الفقر الشديد فى الامكانات المادية المتاحة للبحوث ٠
- قلة عدد الباحثين وخاصة المتفرغين لعملية البحث ٠
- سوء اعداد الكوادر القادرة على القيام بمهمة البحث التربوى ٠
- الوقوف بالبحوث عند حد كتابتها وطباعتها ٠ دون محاولـــة تطبيقها وتنفيذها ٠

١١- تنـويع البـنى التربويـــة :

من الاسئلة الرئيسية التى يجدر الاهتمام بها عند تطوير الانظمة التربوية سؤالان : متى يكون التعليم ؟ واين يكون ؟ والاجابة عن هذين السؤالين تعود الى الحديث عن بنية النظام التربوى والشكل العام الذى يتخذه ٠ وعلاقات مراحله ومؤسساته بعضها ببعـــض وما نستطيع أن نثبته هنا ان انفتاح التعليم فى مصر الان على جميع

الهيئات يفرض عليه ان يغير بنيته على اسس جديدة ليخرج من النمطية التقليدية وعليه ان يجدد من صيغه وينوع من تشكيلاته • وعلى سبيل المثال :

- فالتنوع فى المرحلة الثانوية مطلب ملح كلما راعينا تمايز القدرات والاستعدادات • وتمايز الميول والحاجات فى مرحلة المراهقة • وكلما راعينا مطالب المهن المختلفة ، وفرص العمل فى المجتمع • مما يتطلب الخروج من الصيغة التقليدية للمدرسة الثانوية • او الخروج من الفصل القاطع بينهما وبين المدرسة الثانوية الفنية ، والاستفادة من جهود دول اخرى فى تجريب صيغ جديدة من التعليم الثانوى •
- وهناك حاجة الى طرح صيغ جديدة للتعليم العالى • وقد يكون منها توزيع الدراسة الجامعية الاولى على مستويين لكل منهما هدف ومعيار محدد فى اطار متكامل مع المستوى الاخر •

١٢- مشاركة البيت (الاسرة) فى العملية التعليمية :

على البيت دور اساسى فى العملية التعليمية • فالمدرسة وحدها دون البيت لن تحقق النجاح الملموس • ولهذا فان مشاركة

الاباء فى ادارة المدرسة من خلال الجمعية العامة للمدرسة او مجالس الاباء لابد ان تكون ايجابية وان يدور فيها حوار يحقق اتصالا مستمرا بين البيت والمدرسة •

وعلى البيت الا يقف موقفا متناقضا مع مبادىء الاستراتيجية والخطة • فعندما توجب الاستراتيجية اعتماد الطالب على نفسه ، يكون من الخطأ الجرى وراء المعلمين لحملهم على اعطاء دروس خصوصية ، ويكون من الخطأ ايضا تشجيع الطلاب على الغش للحصول على تفوق سريع دون حق •

ويجب على البيت ان يفهم مقتضيات تطوير المناهج ولا ينظر الى الموضوع نظرة عاطفية فيها خوف على ما سوف يبذله الابن من مجهود للتعلم •

وان فهم البيت للمحور الجديد للعملية التعليمية والذى ينبنى اساسا على تكوين القدرة على التفكير لا على الحفظ • سوف يسهل امورا كثيرة ويولد اقتناعا كبيرا بنتيجة الامتحان • مما يفرض التزاما مضاعفا على البيت بتوجيه الابناء نحو الطريق السليم الصحيح •

ان فهم البيت لاستراتيجية تطوير التعليم واقتناعه بها خطوة ضرورية لسلامة التنفيذ •

١٢ـ عدم ربط الاجر بالشهادة :

اصبح الطالب يدرس للحصول على شهادة ، واذا لم تكن هناك شهادة عزف عن الدراسة وانقطع عن التعليم• وقد اصبحت هذه الشهادة قيمة مادية يرتبط بها تحديد الاجر • وبالتالى لم يعد الاجر مرتبطا بالكفاية بقدر ما هو مرتبط بالشهادة• اى اصبح اجر العامل متوقفا على مقدار ما يعلم وليس بمقدار ما يعمل • ولاشك ان هناك فجوة كبيرة بين متطلبات الشهادة وفعالية ومعدلات الاداء • وقد انعكس ذلك فى المربوط المالى للشهادة وارتفاع قيمة الشهادة بقدر ارتفاع السلم التعليمى ، الامر الذى افضى الى زيادة الطلب على التعليم العالى بغض النظر عن مدى الحاجة الى مستويات وتخصصات العمالة المطلوبة• الامر الذى ادى فى النهاية الى انتشار البطالة بسبب عدم التوازن بين التعليم وسوق العمل• وهو ما اسفر الى تدهور اجتماعى لقيمة الشهادات العلمية•

وزادت الازمة بالتوظيف المضمون عن طريق " القوى العاملة " والذى بدأ منذ عام ١٩٦٤ • مما ادى الى زيادة الطلب على التعليم • لضمان التوظيف بعد التخرج • وكلما زاد الطلب على التعليم وعمرت الاسواق بالخريجين وشاعت البطالة المقنة والسافرة كلما ضعفت بنية النظام التربوى واصابه الاختناق •

كلما انحرف خط التغذية بين المجتمع كمستهلك للقوى العاملة والنظام التربوى كمنتج لها •

مراجع الفصل الاول

اولا : المراجع العربيــــه :

١) ابراهيم عصمت مطاوع : التخطيط للتعليم العالي ، مكتبه النهضه المصريه ١٩٧٣ .

٢) احمد حسن عبيد (أ): في فلسفة التعليم الجامعي وتنظيمه — عرض مقارن ، مجله المستنصريه ، العدد الاول ، السنه الاولى ١٩٧٠ . مطبعه الجلاء ١٩٧٠ .

(ب): فلسفه النظام التعليمي وبنيه السياسه التربويه — دراسه مقارنه ، ط ٢ ، مكتبه الانجلو المصريه ١٩٧٩ .

٣) البنك الدولــــى : تقرير عن التنميه في العالم ، واشنطن د . س — اغسطس ١٩٧٨ .

٤) المجلس الاعلى للجامعات : الاشتراكيه الديمقراطيه ، الهيئه المصريه العامه للكتاب يوليـــو ١٩٧٧ .

: اداره الاحصاء — الكتاب السنوي للاحصاءات الجامعيـه ١٩٧٤ . مطبعه جامعه القاهره اغسطس ١٩٧٥ .

: اداره الاحصاء — احصاء الطلاب المقبولين بجامعـات مصر حتى عام ١٩٧٦ — مطبعه جامعه القاهره يوليـــو ١٩٧٦ .

٥) تشارلز فرانكل (المحرر) : نظرات في التعليم الجامعــي ، (ترجمـه) — : محمد توفيق رمزي) ، موسسه فرانكلين للطباعه والنشــر ، ابــريل ١٩٦٣ .

٦) جامعه القاهــره : دراسه عن تطور التعليم بالجامعات المصريه عامــــه وجامعه القاهره خاصه ٦٧ / ٦٨ — ٧٩ / ١٩٨٠ ، يوليــو ١٩٨٠ .

٧) جون كاونتس : التعليم فى الاتحاد السوفيتى (ترجمه : محمد بدران) ، مكتبه الانجلو المصريه ، القاهره ١٩٥٩ .

٨) ديوبولد فان دالين : مناهج البحث فى التربيه وعلم النفس (ترجمه ، نبيل نوفل واخرين .) مكتبه الانجلو المصريه ، القاهره ١٩٦٩ .

٩) سعيد اسماعيل على : ديمقراطيه التربيه الاسلاميه ، دار الثقافه والطباعه والنشر ١٩٧٤ .

١٠) سعيد اسماعيل ، فاروق اللقانى : الاصول السياسيه للتربيه ، منشاه المعارف الاسكندريه ٢٩٧٧ .

١١) عبد الغنى عبود : الايديولوجيه ــ مدخل جديد لدراسه التربيه المقارنه دار الفكر العربى ط ١ ١٩٧٦ .

١٢) عرفات عبد العزيز سليمان : الاتجاهات التربويه المعاصره ، مكتبه الانجلو المصريه ط ٢ ١٩٧٩ .

١٣) ف . بليوس : التعليم العام فى الاتحاد السوفيتى ، (ترجمه محمود حشمت) دار يوليو للنشر ب . ت .

١٤) فرانك باولز : القبول فى التعليم العالى (ترجمه : هشام دياب) اليونسكو والاتحاد العالى للجامعات ، مطبعه دمشق ١٩٧٤ .

١٥) فرد ب . ميليت : استاذ الجامعه (ترجمه : جابر عبد الحميد جابر) ، دار الفكر العربى القاهره ١٩٦٥ .

١٦) لويس عوض : الجامعه والمجتمع — دراسات اشتراكيه ، الدار القوميه للطباعه والنشر ب ٠ ت ٠

١٧) محمد جمال صقر : مقومات التعليم فى المدرسه الروسيه ، صحيفه التربيه ، العدد الرابع السنه الثامنه — مايو ١٩٥٦ ٠

١٨) محمد منير مرسى : الاتجاهات المعاصره فى التربيه المقارنه — عالم الكتب ١٩٧٦ ٠

: التعليم العام فى البلاد العربيه — دراسه مقارنه — عالم الكتب ١٩٧٢ ٠

١٩) منير المرسى سرحان : فى اجتماعيات التربيه — مكتبه الانجلو المصريه ط ٢ ١٩٧٨ ٠

٢٠) نازلى صالح ، عبد الغنى عبود : فى التربيه المقارنه — عالم الكتب ١٩٧٤

٢١) نيقولا س هانز : التربيه المقارنه ، (ترجمه / يوسف ميخائيل ، وابو الفتوح رضوان) ، دار النهضه العربيه ١٩٦٦ ٠

٢٢) وهيب سمعان : التعليم فى الدول الاشتراكيه ، مكتبه الانجلو المصريه ، القاهره ١٩٧٢

٢٣) هنرى تشونسى : احاديث عن التعليم فى امريكا ، (ترجمه : ليلى اللبابيدى) ، مكتبه النهضه العربيه ١٩٦٢ ٠

ثانيـــا : المراجـــع الأجنبيـــة :

24- Bantock(A.); Freedom and Authority in Education, London, 1952.

25- Chaube (S.P.); Education in United States of American, Inc, New York I 1973.

26- Dewey (John); Democracy and Education, (N.Y. Macmillan Co.) 1953 .

27- F.(G.Z. and others); The Chaning Soviet School; London, 1960 .

28- Hans(Nicholas); Compartive Education Astudy of Education Factors and Tridition,(Roultedge Paul Liniked, London), 1958.

29- Kalinin(A.); The Soviet System of Education,its Organization and Foundation, Moscow; 1973.

30- The Year Book of Education; Higher Education Achaning World, (Evans Brothers, London) 1971.

31- Unesco; Statistical Year Book 1969,(Unesco, Paris,) 1970

مراجع الفصل الثاني

١ـ لطفي الخولي : مقال منشور بجريدة الاهرام في ١٩٨٩/٣/٢ ٠

٢ـ محي الدين صابر : دراسات حول قضايا التنمية وتعليم الكبار ، الجهاز العربي لمحو الامية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ص ٩٢ ـ ٩٣ ٠

٣ـ منير المرسي سرحان : في اجتماعات التربية ط ٢ ، الانجلو المصرية ١٩٧٨ ٠

٤ـ فردريك هاريسون ، تشارلز ٠ أ ٠ مايرز :

التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي استراتيجية تنمية الموارد البشرية ، ترجمة ابراهيم حافظ ، النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٦ ص ٧ ، ١٣ ٠

٥ـ حامد عمار : في اقتصاديات التعليم ، دار المعرفة ، القاهرة ، ط ٢ ١٩٦٨ ص ٢ ٠

٦ـ اليونسكو : دليل مصطلحات التعليم التقني والمهني ، طبعة باريس ١٩٨٤ ص ٦ ٠

٧ـ مركز التنمية الصناعية للدول العربية : وثيقة رقم م ت ص /م خ / ١ـ ٥ عن مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية ٧ـ ١٤

ابريل ١٩٧٤٠

٨ـ تقرير البنك الدولى والتقرير الاقتصادى العربى الموحد وبيانات التمثيل التجارى لعام ١٩٨٨٠

٩ـ احمد فتحى سرور : تطوير التعليم فى مصر " سياسة واستراتيجية وخطة تنفيذه (التعليم قبل الجامعى) مطبعة الوزارة القاهرة ٨٩

١٠ـ الدستور العراقى الموقت الصادر فى ١٦/٧/٧٠ المادة ٢٨٠

١١ـ محمد احمد الغنام ، محمد سيف الدين فهمى :

مستقبل التعليم الثانوى فى العراق وحاجاته الى المدرسين ١٩٦٥ـ١٩٧٥ ، الدائرة العلمية للتربية وعلم النفس دراسات فى التخطيط التربوى (بغداد ـ مطبعة الحكومة ٦٦ ص١٤، ١٥)

١٢ـ بول مونرو : تقرير لجنة الكشف التهذيبى ، ١٩١٩ـ١٩٣٢ ، بغداد مطبعة الحكومة ، الفصل الثامن ، نقلا عن " محمود جواد رضا : التعليم الثانوى ،بغداد مطبعة المعارف ٦٦ ص١٦٤ "

١٣ـ المملكة الاردنية الهاشمية / القانون رقم ١٦ لعام ١٩٦٤ ـ المنظم للتربية والتعليم ، الفصل الثانى ٠

١٤ـ الجمهورية العربية اليمنية : الخطة الخمسية الاولى للتعليم ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥٠

١٥ـ وزارة التربية والتعليم: تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ القاهرة٠

١٦ـ محمد احمد الغنام ، محمد سيف الدين فهمى : مرجع سابق ص١٢٠

١٧ـ المملكة الاردنية الهاشمية : القانون رقم ١٦ لعام ١٩٦٤ المنظم للتربية والتعليم الفصل الثانى ٠

١٨ـ الجمهورية العربية اليمنية : الخطة الخمسية الاولى للتعليم ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥٠

١٩ـ وزارة التربية والتعليم : تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى ـ عن مشروع قانون تعديل بعض احكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ـ المادة ١٥٠

٢٠ـ الجمهورية العراقية: القانون رقم ٦٠ الصادر فى ١٩٦٨ بشأن تنظيم التعليم الثانوى٠

٢١ـ المملكة الاردنية الهاشمية : القانون رقم ١٦ لعام ١٩٦٤ المنظم للتربية والتعليم ، الفصل الثانى ٠

٢٢ـ الجمهورية العربية اليمنية : وزارة التربية والتعليم ـ السلم

التعليم لعام ٨٣ ـ ١٩٨٤ ص ٨٣

٢٣ـ جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم المذكرة الايضاحية بشأن تعديل بعض مواد قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ بالقانون رقم ٢٣٣ لعام ١٩٨٨ ص ٤٢

٢٤ـ جمهورية مصر العربية : المرجع السابق ٠

٢٥ـ جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم : القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ مادة ٣٠٠

٢٦ـ المرجع السابق : مادة ٣٨٠

٢٧ـ المرجع السابق : مادة ٤٢ ٠

٢٨ـ المرجع السابق : مادة ٤٣٠

٢٩ـ المرجع السابق : مادة ٤٦٠

٣٠ـ نبيل احمد عامر صبيح : التعليم الثانوى فى البلاد العربية الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية السورية ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ١٩٧١ ص ٣٩٠

٣١ـ محمد الهادى عفيفى : التربية والتغير الثقافى ٠ ط ٢ الانجلو المصرية ١٩٦٤ ص ٦٤٠

٣٢ـ المرجع السابق : ص٦٥٠

٣٣ـ المرجع السابق : ص٦٨٠

٣٥ـ فخر الدين القلا : تصميم الدروس وفق مدخل النظم ، مجلـــة المعلم العربى ، العدد الرابع ١٩٨٣٠

مراجع الفصل الثـالث

فاروق عبده فليه : الادارة التربوية ـ مكتبة نانسى دمياط ١٩٩٧٠

مراجع الفصل الرابع

وزارة التربية والتعليم : تطوير التعليم فى مصر ١٩٨٩٠